بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم علم الاجتماع

مؤسسات المجتمع المدني وانتاج رأس المال الاجتماعي

دراسة ميدانية على عينة من قيادات ومنتسبي مؤسسات المجتمع المدني في مدينة عمان – الأردن

Civil Society and Producing Social Captial

A field Study on Sample of Leaders and Members of Civil Society Institutions in Amman - Jordan

إعداد الطالبة

نور عادل رحال

إشراف الأستاذ الدكتور

محمد عبد الكريم الحوراني

الفصل الدراسي الثاني

٢٠١٤/٢٠١٣

قرار لجنة المناقشة

"مؤسسات المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي"

دراسة ميدانية على عينة من قيادات ومنتسبي مؤسسات المجتمع المدني في مدينة عمان-الأردن

إعداد الطالبة

نـــور عـــادل رحـــال

بكالوريوس علم اجتماع، اليرموك 2008م

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في كلية الآداب

تخصص علم الاجتماع في جامعة اليرموك إربد،الأردن

وافق عليها

د.محمد عبدالكريم الحوراني ....مشرفاً رئيسا

أستاذ في علم الإجتماع ،جامعة اليرموك

أ.د فهمي سليم الغزوي...عضواً

أستاذ في علم الإجتماع ،جامعة اليرموك

أ.د إبراهيم عيسى عثمان.. عضواً

أستاذ في علم الإجتماع ، الجامعة الاردنية

الإهداء

يا من أحمل اسمك بكل فخر

إلى من كان له الفضل في مسيرتي العلمية

إلى من ينير دربي دائما

"أبي"

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل

إلى سندي وقوتي بعد الله

إلى ملاكي في الحياة

إلى من كان دعائها سر نجاحي

"أمي"

إلى من وفرا لي الدعم ومنحاني التفاؤل والامل

" نزار ومنى"

إلى توأم روحي ورفيقة دربي

إلى من منحتني الثقة بنفسي دائما

أختي "عبير"

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة

شقيقاتي وأَخوّي

إلى من تحلوا بالوفاء

إلى من سعدت برفقتهم

صديقاتي " أماني، منال، نور "

إلى كل من وقف بجانبي وأعانني على إنجاز عملي

أهدي ثمرة جهدي

الشكر والتقدير

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام المرسلين ،وآله وصحبه أجمعين

أتقدم بالشكر والإمتنان للدكتور *محمد الحوراني* الذي لفت نظري لهذا الموضوع

وقدم لي الدعم والنصح والإرشاد والذي شرفني بقبوله الإشراف على الرسالة وكان له

الفضل في تطويرها

لك كل الإحترام والتقدير

وأتقدم بالشكر والتقدير إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم

مناقشة هذه الرسالة وإحاطتها بملاحظاتهم القيمة

وأتقدم بالشكر والتقدير إلى جميع أساتذتي في جامعة اليرموك الذين كانوا سندا

ودعما لي وكان لهم الفضل في صقل شخصيتي العلمية

الباحثة

نــور رحـــال

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الاشكال

ملخص الدراسة

رحال، نور "مؤسسات المجتمع المدني وانتاج رأس المال الاجتماعي" رسالة ماجستير، علم اجتماع، جامعة اليرموك، (المشرف: د. محمد الحوراني، ٢٠١٤م)

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على مدى انتاجية وفاعلية مؤسسات المجتمع المدني في المجتمع الأردني في انتاج رأس المال الاجتماعي من خلال الكشف عن مؤشرات راس المال الاجتماعي التجسيري والترابطي والكشف عن مدى وجود شبكات مؤسسات مدنية مفعله وانضوائها لشبكات مؤسسات قُطرِية ، وعبر قُطرِية وانعكاساتها، وما يترتب عليه من عوائد للجمعيات والأعضاء، وهدفت كذلك الى الكشف عن العلاقة بين المتغيرات الشخصية ومدى إنتاج رأس المال الاجتماعي من خلال المؤسسات المدنية في الأردن، ولتحقيق ذلك قامت الباحثة بتصميم استبانة تكونت من (٤٦) فقرة موزعة الى قسمين: الأول لقياس مؤشرات رأس المال الاجتماعي الترابطي ويتكون من (٢٢) فقرة موزعة على خمس محاور، وأما القسم الثاني فكان لقياس مؤشرات رأس المال الاجتماعي التجسيري وتكّون من (٢٤) فقرة موزعة على خمس محاور أيضاً، وتم توزيع الاستبانة بصورتها النهائية بعد التأكد من صدقها وثباتها على عينة الدراسة التي تكونت من (٣٧٢) مشترك في المؤسسات المختلفة شملت حقوق الانسان، والاحزاب، والمنظمات النسائية، والمراكز الشبابية، والتنظيمات الأثنية، وبعد جمع البيانات واجراء المعالجات الاحصائية اللازمة توصلت إلى النتائج التالية: وجود دور مرتفع في إنتاج رأس المال الاجتماعي الترابطي والتجسيري وكانت لصالح مجال رأس المال الاجتماعي التجسيري، وقد كشفت النتائج عن مدى وجود شبكات مؤسسات مدنية في المجتمع الاردني واظهرت انها تنضوي لشبكات مؤسسات قُطرية مع عدم تفعليها ، وكذلك كشفت نتائج الدراسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية على متغير طبيعة المؤسسة التي ينتمي إليها العضو (الفرد) في مجال رأس المال الاجتماعي الترابطي لصالح المراكز

الشبابية، ومتغير الجنس لصالح الذكور، وعلى متغير الفئة العمرية لصالح الفئة (١٢-٢٥ سنة)، اما متغير الحالة الاجتماعية فكان لصالح الفئة (أعزب/عزباء) ، وقد اظهرت النتائج ان متغير المستوى التعليمي كان لصالح فئة التعليم الثانوي، ومتغير الديانة لصالح المسلمين، ومتغير العمل لصالح الفئة غير العاملة، ومتغير مدة الانتماء للمؤسسة كان لصالح الفئة (أقل من ٣ سنوات)، وكشفت النتائج ايضا عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية على متغير طبيعة المؤسسة التي ينتمي إليها العضو (الفرد) في مجال رأس المال الاجتماعي التجسيري لصالح المراكز الشبابية، وأما متغير الحالة الاجتماعية فكان لصالح الفئة (أعزب/عزباء)، ومتغير المستوى التعليمي كان لصالح فئة التعليم الثانوي، وقد اظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على متغيرات الجنس، العمر، حالة العمل، الديانة، ومدة الانتماء لتلك المؤسسات .

الكلمات المفتاحية: انتاج رأس المال الاجتماعي الترابطي والتجسيري، مؤسسات المجتمع المدني.

الفصـل الاول

المـقدمـة

لعب المجتمع المدني دورا مهما في إنتاج رأس المال الاجتماعي لما يوجد داخل تلك المنظمات (أحزاب وجمعيات ومؤسسات...) من تفاعلات بين أفراد وجماعات المجتمع الواحد وهذا من شأنه تحقيق حالة أفضل ومتطورة لرأس المال الاجتماعي الذي يفترض الثقة كشرط مسبق لقيامه ومفهوم المجتمع المدني الذي يفترض المصلحة المشتركة اللذان يؤسسان معا أساس التنمية الاجتماعية (قنديل، ٢٠٠٨).

وقد نشأت فكرة المجتمع المدني لتنظم كافة العلاقات داخل المجتمع التي تربط الفرد والدولة التي يتحقق من خلالها المساواة والديمقراطية التي هي شرط وجود المجتمع المدني وتنظيماته وكما يشير الحوراني (٢٠٠٠) إلى أنّ ذلك المصطلح طفا إلى السطح توازياً مع تأسيس الدولة الحديثة في الأردن، فقد كانت إحدى أهم الخطوات في التحديث والتطوير التي عرفها الأردن. فمنذ أوائل التسعينيات أصبح مفهوم المجتمع المدني الأكثر تداولاً لدى أفراد القطاع العام من المواطنين من مثقفين وسياسيين واجتماعيين من مختلف الأطياف.

وقد أشير إلى مفهوم المجتمع المدني بأنّه العلاقات التي تقوم على أساس الديمقراطية بين أفراد المجتمع الواحد، ويكون الاحترام المتبادل هو الأساس الذي تقوم عليه العلاقات أو ما يعرف بالمنظومة السياسية في المجتمع (بشارة، ١٩٩٦).

ويلاحظ الارتباط الكبير ما بين المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي في ان المجتمعات المدنية لا تظهر فاعليتها إلاّ في وجود تجمعات وأحزاب ومؤسسات تسعى لتحقيق المصلحة

العامة، والتي تنشر ثقافة التعاون وتذويب الذات في مصلحة الجماعة وصولا للمجتمعات المدنية التي تقوم على الديمقراطية والمصلحة العامة.

فالمجتمع المدني فضاء كبير من الحرية يتفاعل فيه الناس مع بعضهم بعضاً بحرية لتحقيق أهدافاً مشتركة كما أشار إبراهيم (٢٠٠٠) فهو يساهم في تفعيل مشاركاتهم والتي ترسم الملامح الخاصة بحياة هؤلاء الأفراد، وكما أنّ المجتمع المدني يعتبر بمثابة مجموعة متكاملة من التنظيمات التطوعية الحرة، التي تقع ما بين الأفراد والدولة لتحقيق المصالح العامة للأفراد، بشكل يحترم به المعايير والقيم المجتمعية.

فهو فالمجتمع المفتوح والحر والمنظّم، الذي يمثّل المساحة الحرة والمنظّمة بين الأسرة والدولة والقضاء. ويربط بين الناس بروابط ثقافية أو اجتماعية أو مهنية أو سياسية أو اقتصادية أو أية رابطة مدنية، تقوم على العمل التطوعي والإرادة الحرة والقيمة الأساسية. التي تحكم المجتمع المدني هي المصالح المستنيرة المشتركة بعكس الروابط غير التطوعية كالأسرة والعشيرة التي تقوم على رابط الوراثة والميلاد لذلك فهي لا تعتبر مؤسسات مجتمع مدني، وهو مجتمع مستقل وهو نتاج الديمقراطية، ويؤكد بشارة (١٩٩٦) على أنّ المجتمع المدني في عالمنا العربي اليوم يُعنى بتحقيق الديمقراطية، إذ لا يجوز أن نقفز عن المراحل الضرورية مثل تحقيق العدالة الاجتماعية من أجل تحقيق مفهوم معاصر للمجتمع المدني بعيد عن إشراف الدولة المباشر، فهو يتميز بالاستقلالية وروح المبادرة الفردية والجماعية والعمل التطوعي ضمن شبكة كبيرة من التنظيمات، التي تجسد قدرة الأفراد في تنظيم نشاطاتهم وتحقيق أهدافهم.

ويعد راس المال الاجتماعي حصاد العلاقات الاجتماعية بين الافراد التي تتشكل ضمن مجموعة من القيود والالتزامات التي يحصد الفرد من خلالها رصيدا اجتماعيا وثقافيا يزيد من قوته ويحقق مصالحه .

وقد فسّر بوتنام (Putnam,1995) والذي يعّد من أشهر المفكرين في ذلك المجال رأس المال الاجتماعي، فهو يرى أنّ الركيزة الأساسية له تكمن فيما تحمله الشبكات الاجتماعية من علاقات، وأيضا يشير رأس المال الاجتماعي إلى القيمة المجتمعية من الشبكات، ورغبة الشبكات في مساعدة بعضها بعضاً، وان رأس المال الاجتماعي ليس فقط مجموع المؤسسات التي تعزز المجتمع، بل تشمل أيضاً العلاقات التي تربط هذه المؤسسات.

فرأس المال الاجتماعي يعتبر القناة المحركة داخل المجتمع، ومنها ينشأ المجتمع المدني الذي من خلاله يرتبط الأفراد بالنظام السياسي وإيصال كلمتهم وآرائهم.

من هنا ستقوم هذه الدراسة بالتركيز على العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي، وستحاول أيضا التركيز على ما طرحه روبرت بوتنام من أفكار حول رأس المال الاجتماعي، وتصنيفه له إلى رسمي وغير رسمي أي التجسيري والترابطي، فالتجسيري يضم الجماعات الرسمية كالروابط والعلاقات خارج نطاق الأسرة، والترابطي يضم الجماعات غير الرسمية المغلقة التي لا تخرج من إطار تنظيماتها كالأسرة والجيرة والأصدقاء.

بالإضافة إلى ذلك، ستحاول الدراسة التركيز على أهمية الشبكات المدنية سواء كانت قطرية أو عبر قطرية، التي يمتلكها كل فرد في حياته والتي تزداد في المجتمعات التي تفتقد فيها المؤسسات الرسمية للمصداقية، حيث تعلو قيمة الروابط الأسرية ويضطر الفرد للجوء إليها لتلبية احتياجاته، لذلك سنحاول إبراز أهمية المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي، الذي يتجّسد في الديمقراطية والثقة التي يستدل عليها من خلال الانضمام لتنظيمات طوعية عديدة وإنشاء تنظيمات مدنية جديدة.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

"يعود تاريخ المجتمع المدني في الأردن إلى عام ١٩١٢ الذي شهد تسجيل أول جمعية خيرية وهي جمعية دور الإحسان الأرثوذكسية في مأدبا، وبعد قدوم الأمير عبد الله إلى الأردن عام ١٩٢١ وبعد تأسيس إمارة شرق الأردن، وإعلان حُكمه لها، قد تسجلت في تلك الفترة (١٩٢١-١٩٤٦) بعض الجمعيات الخيرية التي أسسها بعض الأفراد الفاعلين اجتماعيا، مثل جمعية المقاصد الحجازية والجمعية الخيرية الشركسية وجمعية راهبات الوردية وجمعية الثقافة الإسلامية وجمعية التضامن النسائي. وبعد حصول الأردن على استقلاله السياسي وصدور دستوره وتوحد ضفتيه عام ١٩٥٢، وتحوله الديمقراطي عام ١٩٨٩ تنامي عدد مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات وهيئات تطوعية وأحزاب ونقابات نتيجة للتغيير الذي حصل في تركيب المجتمع، وذلك تبدى من خلال كفالة الدستور لحق المواطنين، وصدور قانون وزارة التنمية الاجتماعية لسنة ١٩٥٦ وتعايش الثقافتين التقليدية والحديثة مع بعضهما" (رطروط، ٢٠١٠).

يشير الحوراني (٢٠١٠) إلى أنّ الانفراج السياسي الذي شهده الأردن عام ١٩٨٩ قد فتح المجال نحو بيئة أفضل لنمو وانتشار منظمات المجتمع المدني، كما ساعدها على ممارسة أنشطتها بحرية اكبر من السابق فانفتاح الأردن السياسي عزز الاهتمام الدولي بمجتمعه المدني، لكن من ناحية أخرى فان البيئة العامة التي تعمل فيها منظماته تعد بيئة محافظة سياسيا ومنحازة لصالح تدخل الدولة المستمر في عملها. وهذه تعتبر من نقاط ضعف المجتمع المدني في الأردن إذ تؤدي تدخلات الدولة تلك إلى إضعاف تأثير المؤسسات والمنظمات على السياسات العامة.

ومع انتشار هذه المؤسسات أصبح يتألف المجتمع المدني الأردني من نحو ٢٠ فئة من التنظيمات المدنية التي تضم حتى عام ٢٠١٠ حوالي ٥٧١٨ منظمة بحيث يتجاوز عدد أعضائها

مليون ونصف المليون عضو، وقد توزعت هذه المنظمات حسب الفئات والعضوية إلى جمعيات خيرية واجتماعيه وتعاونية، ومنظمات مهنية، والأندية الرياضية والهيئات الثقافية والنقابات العمالية، ومنظمات أصحاب العمل والروابط العائلية، والأحزاب السياسية ومنظمات البيئة ونوادي المعلمين وجمعيات الصداقة.

فالمجتمع المدني يعتبر في الوقت الراهن الواجهة التي تمكّن الأفراد من بلوغ مصالحهم وأهدافهم من خلال ما تقدمه تلك المؤسسات، فهو يوفّر قدر لا باس به من المهارات والفنون اللازمة للممارسة السياسية الديمقراطية في المجتمع الأكبر، وهو يجسد في المقابل مبدأ العمل الجماعي بإخراج الفرد من حالة التقوقع الذاتي وترشيد السلوك في اطر وهياكل مستقرة وذات قواعد عامة، فهو يزرع القيم والمبادئ في نفوس الأفراد كالولاء والانتماء والتضامن وتحمّل المسؤولية (عبد الصادق،٢٠٠٧).

ويعد المجتمع المدني الإطار الأوسع الذي يستوعب جميع الأفراد، ويتبين ذلك من خلال ما قدمه بوتنام في دراسته حول رأس المال الاجتماعي ومحاولة ربطه بمؤسسات المجتمع المدني خاصة بعد أن افترض في دراسته إنّ المجتمعات التي تمتلك عدداً كبيراً من التنظيمات المدنية، ويتخللها عضوّية كبيرة أيضاً تعتبر مجتمعات ديمقراطية ومتقدمة من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فهي تجسّد الروابط والعلاقات الاجتماعية التي يكوّنها الأفراد من خلال تلك العضويّة، التي يسعون من خلالها لتحقيق أهدافهم المراد تحقيقها المحكومة بمعايير وقيم تجعل الأفراد مهتمون بالمشاركة المجتمعية الذي بدوره يمثل الديمقراطية.

وقد قدم بوتنام (Putnam,1995) من خلال دراسته لعب البولنج وحيدا تصنيفا ساهم في دراسة العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني وفقا للثقة الناتجة عنه وخلاله والتي

تعزز قدرة الأفراد على الانضمام إلى التنظيمات المجتمعية المدنية وهما التجسيري والترابطي إذ ينظر بوتنام لتلك المؤسسات من خلال تحديد الخصائص أو السمات التي تكون رصيد داخل التنظيم الاجتماعي تمكن المجتمع من أن يؤدي وظائفه على نحو أكفأ وأفضل.

وقد أشار السروجي (٢٠٠٩) إلى أن رأس المال الاجتماعي يعتبر القدرة للوصول بالفرد والجماعة لشبكة من العلاقات الاجتماعية تدعم وتفعل العلاقات الاجتماعية والمؤسسية المتفق عليها مجتمعيا، فهو يعكس مميزات التنظيم الاجتماعي مثل الشبكات الاجتماعية والمعايير والثقة والمسؤولية التي تسهل التنسيق والتعاون للمنفعة المتبادلة.

إذ يشمل رأس المال الاجتماعي قاعدة واسعة من القيم والمعايير غير الرسمية والمشتركة بين أفراد جماعة ما، تهيئ لهم إمكانية التعاون مع بعضهم بعضاً، ومع الآخرين ومن بينها التبادلية والتطوع والعمل الخيري والثقة. وقد حاول بوتنام إيجاد رابط بين رأس المال وبين المجتمع المدني، فهو يرى أنّ الحياة في المجتمعات تكون أسهل مع وجود رأس المال الاجتماعي، فهو يرى أنّ شبكات الارتباط المدني تتبنى معايير قوية من التبادل وتشجّع ظهور الثقة المجتمعية (الطويسي،٢٠١١).

لذلك تكمن مشكلة الدراسة بتركيزها على معرفة فاعلية وقوة مؤسسات المجتمع المدني في المجتمع الأردني من خلال تفعيلها الحقيقي لشبكات رأس المال الاجتماعي المتجسدة بالشبكات المدنية، الشبكات المدنية القُطرية، عبر القُطرية وانعكاساتها، وما يترتب عليها من عوائد للجمعيات والأعضاء، وكذلك التعرف على ابرز مؤشرات رأس المال الاجتماعي الترابطي والتجسيري، وأخيراً معرفة العلاقة بين إنتاج رأس المال الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني وبين المتغيرات الشخصية .

تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما أبرز مؤشرات رأس المال الاجتماعي الترابطي الذي تنتجه مؤسسات المجتمع المدني في الأردن ؟
- ما ابرز مؤشرات رأس المال الاجتماعي التجسيري الذي تنتجه مؤسسات المجتمع المدني في الأردن ؟
- هل توجد شبكات مؤسسات مدنية في المجتمع الأردني ؟
- هل تنضوي المؤسسات المدنية تحت شبكات مدنية قطرية وعبر قطرية في المجتمع الأردني؟
- هل هناك علاقة بين انتاج رأس المال الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني وبين المتغيرات الشخصية (طبيعة المؤسسة التي ينتمي اليها العضو،الجنس،العمر،الحالة الاجتماعية،الديانة،الحالة العملية،المستوى التعليمي،الحالة العملية،ومدة الانتماء للمؤسسة ؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه اذ يعتبر رأس المال الاجتماعي من الركائز الأساسية للعلاقات والروابط الاجتماعية التي تتحقق من خلالها المنفعة من خلال تعاون افراد وجماعات المجتمع وذلك إن دل على شيء فيدل على قيمة تلك العلاقات الاجتماعية التي لا تقوم إلا من خلال التعاون والثقة المتبادلة.

أما المجتمع المدني فيعتبر آلالية الضرورية للوقوف في وجه الجماعات والأفراد التي تسعى إلى احتكار السلطة، وما يندرج تحتها من التحكّم والسيطرة في شؤون الأفراد في الوطن الواحد (الجنحاني،٢٠٠٣) فهو يشكّل البنية التحتية للديمقراطية واحد روافد الإصلاح والتغيير.

فالمجتمع المدني ذو أهمية كبيرة، وذلك لما يقدم من حماية للحريات والحقوق الأساسية للأفراد لأنّه يطوّر وينمّي الوعي لدى أفراد المجتمع.

ويضيف محمد (٢٠١٠) إنّ أهميّة المجتمع المدني تبرز من خلال ما تتضمنه من تنظيمات وجمعيات ومؤسسات غير حكومية، التي تمثّل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتي لا تخضع لهيمنة السلطة فهو كهامش يضيق ويتسع حسب السياق ينتج فيه الفرد ذاته وإبداعاته فهذه الهوامش هي التي يمكن تسميتها مجتمعا مدنيا، فالمجتمع المدني يقوم بدور مهم في تحقيق التطور والتقدم من الأوضاع التقليدية إلى أوضاع حديثة.

وهنا يأتي مصطلح رأس المال الاجتماعي كمفهوم يعبر عن العلاقات الاجتماعية والشبكات الناتجة عنها التي تشترك مع بعضها لتحقيق العوائد خاصة أن ما يحكم تلك العلاقات

الثقة المتبادلة والقيم والمعايير وذلك يمكن أن يتم من خلال وجود تنظيمات وجمعيات ومؤسسات مدنية.

ويقوم المجتمع المدني في الدولة الحديثة بمؤسساته المختلفة بدور كبير في الحياة العامة ويتراوح دور هذه المؤسسات بين صياغة شكل الدولة واختيار نظامها السياسي. فيشير شتيوي (٢٠٠٠) إن العالم قد اجتاحه مجموعة من الحركات مثل الحركة الديمقراطية، وتلك الحركة أفرزت مجموعة من المفاهيم مثل مفهوم المجتمع المدني الذي بدأ بالانتشار في مناطق عدة مثل الشرق الأوسط والمنطقة العربية والأردن بشكل خاص تماشياً مع مفهوم الديمقراطية والحركة الشعبية.

إنّ مؤسسات المجتمع المدني تتضمن في طيّاتها مؤسسات المجتمع المدني مثل الأحزاب السياسية والنقابات وغرف الصناعة والتجارة والجمعيات المهنية والثقافية والمنتديات الفكرية والاتحادات والروابط، ومن الطبيعي أن تكون تلك المؤسسات غير متجانسة وذلك لكون مصالحها ومواقفها مختلفة وهي بشكل أو بآخر تؤثر بالدولة والنظام السياسي بوساطة المجالس النيابية وجماعات الضغط ووسائل الإعلام وذلك اعتماداً على شبكات اتصال غير رسمية أو من خلال روابط قرابية أو نسب أو زمالة وقد تمارس تلك المؤسسات نفوذها على الدولة باللجوء إلى العنف والتظاهر أو القضاء (محافظة، ١٩٩٨).

ويشير البنا (٢٠١٠) إن جهود الإنسان للوصول إلى الاستقرار والأمن كان نتاجه الدولة الحديثة ضمن محيط اجتماعي مدني يتوافق مع الطبيعة البشرية وطبيعة حاجته للآخرين، ولذلك كانت الحاجة لوجود دساتير وقوانين لتنظيم العلاقات بين الناس والسلطة وبين الناس أنفسهم ومنه التطور إلى قيام الدولة بالخدمات التي كانت مرتبطة بالأسر أو العشيرة. فالدولة هي بديل لدور

الأسرة والعشيرة واندماج الأسر والعشيرة تحت مظلة الدولة فأصبحت هي المؤسسة التي يحتكم إليها.

فالمجتمع المدني قد يعتبر منتجاً لرأس المال الاجتماعي، لاستيعابه الأفراد ومحاولة مساعدتهم في زيادة ثقتهم المجتمعية، مما يساهم في إنتاج رأس مال اجتماعي ايجابي يخدم المصالح المشتركة. ويبحث عن المصلحة الجماعية وليس المصالح الشخصية. ومن هنا يكون تطوّر المجتمع وتزيد عدد مؤسساته التطوعية وتتطور شبكة العلاقات الاجتماعية، ومن هنا تكمن أهمية هذه الدراسة فهي تحاول معرفة الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات في إنتاج رأس المال الاجتماعي الترابطي والتجسيري، ومحاولة معرفة أهم المحددات البنائية للمؤسسات المدنية التي قد تساهم بدورها في إنتاج رأس المال الاجتماعي.

أهداف الدّراسة :

- التعرف على أبرز مؤشرات رأس المال الاجتماعي الترابطي الذي تنتجه مؤسسات المجتمع المدني في الأردن .
- التعرف على أبرز مؤشرات رأس المال الاجتماعي التجسيري الذي تنتجه مؤسسات المجتمع المدني في الأردن .
- الكشف عن مدى وجود شبكات مؤسسات مدنية في المجتمع الأردني .
- معرفة هل تنضوي المؤسسات المدنية تحت شبكات مدنية قُطرِية وعبر قُطرِية في المجتمع الأردني .
- معرفة العلاقة بين إنتاج رأس المال الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني وبين المتغيرات الشخصية (طبيعة المؤسسة التي ينتمي اليها العضو، الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، الديانة، الحالة العملية، المستوى التعليمي، الحالة العملية، ومدة الانتماء للمؤسسة .

مفاهيم الدراسة النظرية والإجرائية :

المفاهيم النظرية:

- **المجتمع المدني:** "هو عبارة عن مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح" (الحمارنة،١٩٩٥:ص٦).

- **رأس المال الاجتماعي:** "ويقصد به المؤسسات والعلاقات والقواعد التي تحدد نوعية وكمية التفاعلات الاجتماعية في مجتمع ما فالتماسك الاجتماعي أمر حاسم لازدهار المجتمعات" (World Bank،1999).

- **رأس المال الاجتماعي التجسيري (Bridging):** "هو صورة امتدادية تجاوزيه فهو يحتمل صفة الشمولية، إذ يتشكل عندما يتصل أفراد من مرجعيات وانتماءات ومستويات اجتماعية مختلفة عبر الشبكة مع بعضهم، لذلك رغم ما يبنيه من علاقات مؤقتة فهو يوسع الأفق الاجتماعي و يقدم القليل من الدعم العاطفي والوجداني، إذ يتضمن دافعية التواصل رغم الاختلافات ويبني الجسور العلاقية والمعرفية والمادية عبر المسافات" (الحوراني،٢٠٠٩،ص٤١٨).

- **رأس المال الاجتماعي الترابطي (Bonding):** "هو صيغة الانغلاقية فهو استبعادي إذ يتشكل عندما يتصل أفراد روابط قوية مع بعضهم لذلك فهو يبني على قاعدة اتصالات شخصية قوية، مع تزويد الأفراد بالدعم العاطفي والوجداني والتضامن، فهو يستبعد الاختلافات في الانتماءات والمرجعيات الاجتماعية ويكرس التجانسية" (الحوراني،٢٠٠٩،ص٤١٨).

المفاهيم الإجرائية

- **مؤسسات المجتمع المدني:** هي مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتيا التي تتوسط بين الأسرة والدولة، وهي غير ربحية تسعى لتحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتعاون والثقة المتبادلة وقبول الاختلاف والتنوع.

- **رأس المال الاجتماعي:** مجموعة العلاقات والروابط الاجتماعية التي تنمو في إطار شبكة اجتماعية معينة تحكمها قيم ومعايير (الثقة والاحترام والتعاون والالتزام)، فهي تشير إلى الاتصالات بين الأفراد داخل الشبكات الاجتماعية المختلفة سواء داخل إطار تقليدي أو غير تقليدي.

- **رأس المال الاجتماعي التجسيري (Bridging):** الروابط والعلاقات الاجتماعية التي تتشكّل في إطار أبنية اجتماعية متنوعة، ولا تقوم على الروابط التقليدية وإنما تعتمد على ارتباط أعضائها بمجموعة من الأهداف العامة، مما يساهم في زيادة الثقة المجتمعية، ومن ابرز مؤشراته:

  - الحصول على معلومات نافعة من الخارج: اي قدرة الفرد على الانتفاع من خلال مؤسسته المدنية كحصوله على ما يحتاج من خدمات والاطلاع على كل ما هو جديد والسماع عن فرص عمل جديدة ومعرفة طريقة التصويت في الانتخابات.

  - التفاعل مع العالم الخارجي: أي تفاعل الفرد وخروجه من نطاقه الضيق كالتفاعل مع أشياء جديدة خارج مجتمعه والتعرف على أماكن جديده ومختلفة في العالم والاهتمام بتغيير نمط التفكير.

- التواصل مع مرجعيات وانتماءات أخرى: أي قدرة الفرد على الاتصال والتواصل مع آخرين ذوو اختلافات سواء كانت اقتصادية أو دينية أو ثقافية أو من حيث النوع الاجتماعي.

- مشاهدة المرء نفسه جزءا من المجتمع: اي تفاعل الفرد من خلال مؤسسته مع جماعات مختلفة خارج جماعته كالاندماج وامتلاك صورة اوسع عن العالم الخارجي وشعوره بان العالم على اتصال دائم.

- التبادل مع مجتمع أكثر اتساعاً: قدرة الفرد على التبادل من خلال مؤسسته كمنح الآخرين بدون مقابل والتواصل مع آخرين جدد ودعم نشاطات المجتمع ومساعدة الناس حتى مع بعد المسافات.

- **رأس المال الاجتماعي الترابطي (Bonding)**: الروابط والعلاقات الاجتماعية التي تتشكل في إطار أبنية اجتماعية مغلقة وتعتمد على الروابط التقليدية، وليس لأعضاء هذه الجماعات الرغبة في المشاركة خارج نطاق جماعاتهم، فهي تكون بذلك نوعاً من الثقة الفردية كالأسرة والجيرة والأصدقاء، ومن ابرز مؤشراته:

- الدعم العاطفي والوجداني: أي الاستقرار العاطفي الذي يحصل عليه الفرد من خلال انتمائه للمؤسسة المدنية عن طريق حصوله على الثقة بالآخرين والراحة للحديث عن مشكلاته الشخصية وشعوره بالاندماج لشعوره بعدم الوحدة.

- الوصول إلى المصادر النادرة: إمكانية حصول الفرد على بعض المصادر النادرة من خلال مؤسسته المدنية المنتمي إليها من قبيل السمعة الجيدة والوعي بالحقوق وحصوله على المنفعة المالية والاجتماعية.

- القدرة على حشد التضامن: قدرة الفرد على حشد الآخرين من خلال انتمائه للمؤسسة المدنية لدفعهم للقيام بعمل مهم ومحاربة اللاعدالة والقدرة على الاحتجاج والقيام بالمظاهرات السلمية.
- العداء الموجه خارج الجماعة: ويقصد بالعداء عدم قدرة الفرد المنتمي للمؤسسة المدنية على التواصل مع الآخرين من انتمائات وثقافات وديانات مختلفة.
- التجانسية: أي الأطر المرجعية للفرد المنتمي للمؤسسة المدنية التي تمكنه من الارتباط بالآخرين كالمشاركة في المعتقدات والمصالح والاهتمامات.

- **الشبكات المدنية:** العلاقات الاجتماعية التي تهدف إلى التعاون مع الجمعيات والمنظمات لتعزيز القيم الثقافية والاجتماعية والتنموية في المجتمع، بحيث توفّر تلك الشبكات القدرة على الإتصّال والتواصل بين الأفراد والتنظيمات داخل الحدود القطرية وخارجها حتى تحقق تنمية المجتمع.
- **الشبكات المدنية القُطرِية:** العلاقات الاجتماعية التي تهدف إلى التعاون مع الجمعيات والمنظمات من خلال الإتصّال والتواصل بين الأفراد والتنظيمات داخل حدود الدولة القطرية.
- **الشبكات المدنية عبر القُطرِية:** العلاقات الاجتماعية التي تهدف إلى التعاون مع الجمعيات والمنظمات من خلال الربط والاتصّال والتواصل بين البنى والمؤسسات المدنية العربية التي تمتد إلى خارج حدود الدولة القطرية.

الفصـــل الثـانـــي

خلفية الدراسة

أولاً: نشأة وتطور المجتمع المدني في الأردن: الفضاءات الجديدة لرأس المال الاجتماعي

ارتبطت الدولة الأردنية بمجموعة من الظروف التي أثرت بها، وساعدت في نشوء المجتمع المدني، فالمرحلة الأولى امتدت من عام ١٩١٨ حتى ١٩٤٧ وهي مرحلة تأسيس الإمارة ومن ثم استقلال الدولة، والمرحلة الثانية امتدت ما بين عام ١٩٤٨ إلى ١٩٦٧ وغلب عليها الحروب العربية – الإسرائيلية وتبعيّاتها كما ارتبطت بهجرة الفلسطينيين نحو الأردن واندماج الشعبين معاً، ومن ثم مرحلة تداعيات تلك الحروب ونتائجها وآثارها من عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٨٩ فترة عودة الحياة النيابية إلى الأردن، وأخيرا المرحلة الرابعة من نهاية الثمانينيات حتى الآن والتي ظهر بها تطور ملحوظ للحركات السياسية والاجتماعية والحريات ونمو مفهوم المجتمع المدني بشكل واضح، والمراحل بالتفصيل كما يلي:

المرحلة الأولى: ١٩١٨ – ١٩٤٧

يشير أبو نوار (٢٠٠٠) إن تلك المرحلة التاريخية كانت مرتبطة بغياب الأحزاب السياسية والمؤسسات لذلك ارتبط تعيين الحقائب الوزارية والتجنيد والتعيينات المختلفة بالمناطق الإدارية ومراعاة الجهات القبلية حيث أن المجتمع في حينها لا زال تحت تأثير القبلية والعشائرية، ولكن الهيكل المؤسسي أصبح مستقراً بعد ثماني سنوات من قيام إمارة شرق الأردن، فأصبحت الدولة رويداً تعمل بنظام وتطورت الممارسات إلى علاقة دائمة ما بين المواطن والدولة، ويؤكد المحيسن (٢٠٠٥) على أنّ مرحلة تأسيس الإمارة حملت تناقضات ففي الوقت الذي تبحث فيه

الدولة عن التطور في البنى التحتية كان لا بد من مراعاة التوازن مع القوة العشائرية في المنطقة، وفي تلك المرحلة لم تستطع أي قوة عشائرية فرض نفسها على باقي القوى مما أعطى الفرصة لقدوم بعض الزعامات من الخارج للسيطرة على التناقضات داخل الإمارة،وبدأت معها المرحلة الأكثر صعوبة في محاولة فرض هيمنتها داخل مجتمع عشائري لم يعتد على سلطة وقوة مركزية، ولم يألف وجود دولة لها نظام وسلطة منفصلة عن سلطة القبيلة والعشيرة.

إنّ السنوات التسعة من عام ١٩٢٠ حتى ١٩٢٩ كانت الإمارة تعاني من فقر واعتماد على المعونة القادمة من بريطانيا مع تمتع الملك عبد الله في حينها بمساحة عالية من القدر والتصرف ولكن تلك الحرية في اتخاذ القرارات كانت غير ممكنة في ظل الظروف الاقتصادية وضعفه في السيطرة على القوة المالية والعسكرية أدى إلى تأجيل الحديث عن سلطة سياسية وبقيت القبائل البدوية تمارس نفس السلوك اتجاه النظام السياسي واستمرت الزعامات المحلية بممارسات نفس أدوارها في حل المشكلات والتعامل معها (أبو نوار، ٢٠٠٠).

وكما يرى موسى (١٩٩٩) أنّ تلك المرحلة شهدت تطوراً اجتماعياً لدى السكان بعد أن كانت القبيلة والعشيرة هي النظام السائد وانتقل أفراد المجتمع إلى نوع من أنواع التجمع المترابط والذي ينظمه مجموعة من الاعراف والتقاليد المشتركة ولكن بسبب ضعف النظام السياسي في حينه لم يستطع ضبط الأمن وبسط سيطرتها وخاصة المناطق المرتبطة بالبادية حيث أعطى ذلك الفرصة لابتداع مجموعة من القوانين والتقاليد لتنظيم العلاقات الاجتماعية ومن أهمها نظام التقاضي العشائري.

ومن الجدير بالذكر أن المرحلة التاريخية الأولى من تأسيس الإمارة ارتبط فيها مفهوم رأس المال الإجتماعي بالجانب العشائري القبلي ، حيث كان الاتجاه السائد والحاكم في تلك الفترة، حيث

ظهرت بعض المحاولات لتشكيل تجمعات وطنية سياسية، ارتبط أغلب رأس مالها من تجمعات أسريّة قبليّة، هي من تحكم الأمور ولصالح القبيلة والأسرة والعشيرة وليس المصلحة العامة أي ان العشيرة تمنح الشرعية للدولة مقابل المكاسب والامتيازات لذلك ساندت الدولة نوعا ما وفق الاعتبارات المصلحية القائمة وذلك يدل على ضعف قيام مؤسسات مدنية بشكلها الحقيقي في ذلك الوقت لانه كان من الصعب تجاوز اطار الروابط العائلية التي تقوم على تفاعلات مباشرة تقدم مصلحة العشيرة على غيرها.

تميزت تلك المرحلة الزمنية من نشوء الإمارة بعدم القدرة على ضبط الأمن وحالة من عدم الاستقرار والرفض وعدم وجود نظام سياسي واضح ذو رؤية سياسية واستمر الظهور الأكبر للنظام البدوي القبلي الذي قاد عدد من الثورات ضد الحكومة المركزية رغبة من زعماء تلك العشائر بالسلطة وعدم سحبها منهم لذلك شهدت تلك المرحلة بعض حركات التمرد كما أنّ زعماء تلك العشائر والقبائل رغبت ببسط نفوذها على بعض الأماكن التي فقدت الدولة العثمانية سيطرتها عليها ومع الوقت تم إيجاد لتلك القوة وحركات التمرد بحيث تم دمجها ضمن المجتمع وإعطاء أفرادها بعض الرتب والامتيازات ضمن القوة العسكرية مما ساعد على إيجاد اطر مؤسسية من خلال الدواوين والروابط العائلية (الزيود، ٢٠١٠).

خلاصة الأمر، شهدت الإمارة عدة حركات رفض وتمرد في بداية النشوء تم استيعابها من الحكومة المركزية بدمج تلك القبائل والعشائر ضمن الحكومة نفسها باستخدام الامتيازات وعدم التهميش لدور تلك العشائر وزعمائها.

وشهدت تلك المرحلة إنشاء بعض التنظيمات المدنية والحزبية فقد تأسست عام ١٩٣١ جمعية المقاصد الحجازية وفي عام ١٩٣٢ تأسست جمعية الإخاء الأرثوذكسية وجمعية عصبة الشباب الأردني في نفس العام (المومني، ٢٠١١).

إنّ بداية الثلاثينيات شكلت مرحلة ظهور الأحزاب المدنية والسياسية ولو بشكل ضعيف ولكنها كانت خطوة للأمام في نشوء المجتمع المدني. فيشير محافظة (١٩٩٨) إنّ تلك الحقبة الزمنية كانت البداية في نشوء مؤسسات المجتمع المدني من خلال الأحزاب السياسية ولكن رغم ذلك كانت العشائر والقبائل لا زال تأثيرها واضحا لكنها سيطرت على تلك الأحزاب فأصبحت اقرب ما تكون إلى مجموعة تحالفات عشائرية. وهذا كان سبباً لعدم تشكل أحزاب سياسية حقيقية، فمع تشكل حزب الشعب الأردني عام ١٩٢٧ وتجميعه مجموعة من الزعامات العشائرية وتقديم برنامج سياسي وصياغة أول ميثاق وطني أردني إلاّ انه فشل في تشكيل اتجاه وحركة وطنية لها أسس شعبية ترتبط بالمصالح الحقيقية لأفراد الشعب واستمر هذا الوضع إلى الأربعينيات(محافظة وآخرون،١٩٩٧).

تميزت تلك المرحلة بممارسة العشائرية دورها بشكل واضح، بالمقابل سيطرة القبائل والعشائر قد أفقد المؤسسات المدنية دورها والقدرة على تحقيق أهدافها لاصتدامها بالهيمنة القبلية .

ولكن الحراحشة (٢٠٠٦) أشار إلى انه في أواسط الأربعينيات وبعد الاستقلال أصبح النظام السياسي في الأردن أكثر قوة وتماسكاً وأصبح يلاقي قبولاً من جميع أفراد الشعب وأصبح هو النظام الذي يسود في المجتمع وقد كسب قناعة وولاء الجميع فقد استطاع ذلك النظام السياسي دمج جميع الإتّجاهات ضمن خط واحد ومصلحة واحدة مع إعادة توزيع الموارد مع ما يرتبط بالقيم والمعايير وينال رضا جميع الاتجاهات والعشائر والقبائل لتشكيل وحدة واحدة.

ويبرز رأس المال الاجتماعي في هذه المرحلة من خلال ما تبلور عن المجتمع المدني من حالة التطور والنمو فقد تشكل من خلال نشوء المنظمات والجمعيات والمؤسسات الثقافية والاجتماعية والسياسية بعد محاولتها لازالة البنى والانظمة التقليدية فالتحولات الجذرية في المجتمع مكن تلك المؤسسات نوعا ما من تجاوز تلك الروابط حتى لو تنجح بشكل كلي في تلك الفترة ولكنها قد تكون المرحلة الاقرب لتكون المنظمات المدنية في شرق الأردن، فقد ارتبط مفهوم رأس المال الاجتماعي بالناحية القبلية العشائرية، ضمن ما كان يتسم به المجتمع الأردني من سمات تقليدية بحته .

المرحلة الثانية: ١٩٤٨ – ١٩٦٦

مع بداية الهجرة الفلسطينية الأولى عام ١٩٤٨ إرتفع عدد سكان الأردن وظهر ما يسمى بتبادل الثقافات واختلافاتها، حتى لو كانت المنطقة الجغرافية متقاربة، ولكن لكل منها خصائص تميزها عن الاخرى.

ومع مرحلة التحديث التي حصلت بعد الهجرة القسرية للفلسطينيين بعد حرب ١٩٤٨ كان لها إنعكاسا كبيرا على السمات الشخصية للأفراد في الأردن في مختلف الخصائص السياسية والاجتماعية والثقافية وظهرت مجموعة من العلاقات والأنماط الاجتماعية الجديدة على البيئة الأردنية في وقته (مهنا، ١٩٨٦).

وقد أدت تلك التغييرات الى إضعاف بنية العشيرة في المجتمع مع بقاء تأثيراتها عبر شبكة العشائرية القائمة فالتغيير الاجتماعي والثقافي الذي حصل عمل على إضعاف دور العشيرة والقبيلة نوعا ما ولكن ولم يُلغها ، فقد تجسد دور الدولة في إعادة إنتاج الولاء القبلي عن طريق الاليات المختلفة كدمج العشائر داخل الاطر التنظيمية في المجتمع .

وبما أن الموارد في الأردن لم تكن متوفرة بشكل كبير كان من البديهي أن تظهر مشاكل اقتصادية في بداية النشوء خاصة مع دخول عدد إضافي من السكان إليها بسبب الحرب في فلسطين. ويؤكد محافظة (٢٠٠٥) ذلك بأنّ هناك مشاكل اقتصادية وإدارية ارتبطت مع الهجرة الفلسطينية الأولى حيث انعكس ذلك على إيجارات المنازل وأسعار مختلف المواد التموينية كما ظهرت بعض المظاهرات التي طالبت بالإصلاح الاقتصادي.

وارتبطت مرحلة الاستقلال بتحولات كبيرة في المجال السياسي وبدأت معالم الهوية الوطنية بالظهور بوساطة مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني التي بدأت بالقيام بأدوارها وكان الحدث السياسي الأبرز حينها فك الارتباط ما بين الضفتين وتشكّل على أثرها مجموعة من التحديات والتغييرات (الحراحشة، ٢٠٠٦).

شهدت أواسط الخمسينيات كما يقول الكفارنة (٢٠٠٩) حركات سياسية في مجال الديمقراطية بشكل بارز، حيث تشكلت أول حكومة حزبية في الأردن، ولكن بسبب وجود معارضة ضدها وتأثرها بالتيارات الخارجية والداخلية وضعها كل ذلك في موقف ضعيف وأدّى إلى عدم استمرارها، ولكن مع ذلك تبقى تلك الفترة الصفحة الأولى في الديمقراطية داخل الأردن.

وقد بدأ مفهوم رأس المال الاجتماعي في تلك المرحلة يزداد ارتباطا بمؤسسات المجتمع المدني حيث بدأت هيمنة العشائر على المنظمات السياسية والاجتماعية والثقافية تتراجع قليلاً مما أعطى الفرصة لبعض المحاولات لتشكيل بعض الأحزاب والتجمعات، المكونة من رأس مال اجتماعي غير مرتبط بدرجة كبيرة بالجانب العشائري والقبلي.

ويؤكد الحوراني وأبو رمان (٢٠٠١) على ذلك حيث أنّ مبادرة الحكومة فتحت المجال لبعض القيادات التقليدية بالظهور على شكل أحزاب مثل حزب النهضة عام ١٩٤٧ وحزب الاتحاد

الوطني عام ١٩٥٢ وكان للمرأة نصيب فقد تشكلت التنظيمات النسائية وأبرزها اتحاد المرأة العربية عام ١٩٥٤ وكان من أبرز مطالبهن حق الانتخاب وإعادة دور المرأة الفعال في المجتمع ولكن بعد توقف تلك الأحزاب عن العمل في عهد حكومة النابلسي اتجهت للعمل بشكل سري.

إنّ تلك المرحلة تميّزت ببزوغ ضوء أول في الديمقراطية وأعطت المجال لوجود الحريات وتحرك الناس إلى الأمام وكانت المحاولة الانقلابية عام ١٩٥٧ استثناءً في وقتها وبعد أن تمّ إجبار حكومة النابلسي على الاستقالة واعلان الأحكام العرفية تراجعت الديمقراطية إلى الوراء من جديد وأصبحت حلم عند الكثيرين (الخطايبة، ٢٠٠٥).

إنّ فترة الخمسينيات شهدت مجموعة كبيرة من التطورات كما يشير الحوراني (٢٠٠٠) على صعيد المجتمع المدني ومنها النقابات المهنية وانفتاح الأردن على أسواق المنطقة ، وتطور الاقتصاد بسبب الاندماج ما بين الضفتين حينها، وهذا أعطى الفرصة لإندماج بعض التجمعات الموجودة في الضفة الغربية مع مثيلاتها في الأردن مما أعطاها قوة وساعد في ظهور جانب تنموي على جميع المناحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في وقتها. وتؤكد البحيري (٢٠٠٧) ذلك فقد واكبت النقابات المهنية المستجدات العالمية وانعكس ذلك على جميع المنتسبين والمثقفين وأصبح للنقابات دور رئيس في الحياة السياسية.

وقد تشكلت النقابات المهنية عام ١٩٥٢ وكانت أولى الجمعيات جمعية العمال العرب الأردنية مما ساهم في ظهور قانون النقابات للعمال عام١٩٥٣ ولكن هذا لم يستمر كثيرا حيث في أواخر الخمسينيات قامت السلطة السياسية بالسيطرة عليها عبر قياداتها وزعماء العشائر ورجال الدين ورجال الأعمال وشهدت تلك المرحلة انجاز ملموس في التنمية الاقتصادية واستمرت مؤسسات المجتمع المدني في غيابها عن الظهور بشكل قوي (محافظة، ١٩٩٨).

وقد برز رأس المال الإجتماعي في هذه الفترة من خلال ما شهده المجتمع الاردني في هذه الفترة من أحداث سياسية مهمة نشأ عنها تحولات اجتماعية وسياسية وثقافية، مما زاد في حماس تلك المؤسسات الضامنة لحقوق الافراد، وقد كانت الاحزاب والنقابات المهنية والعمالية من اهم المؤسسات المدنية القائمة في تلك الفترة نظرا للاحداث السياسية وذلك ضمن محاولات مؤسسات المجتمع المدني للتخلص من النظام القبلي العشائري القائم فكان لابد من قيام مؤسسات مدنية تقوم على دعم الحريات والديمقراطية والمساواة .

إنّ تلك المرحلة شهدت تغييرات على الصعيد السياسي في الأردن كان أبرزه بروز التنظيمات السياسية كالأحزاب السياسية وبدأ تكون النقابات المهنية والعمالية المختلفة الضامنة لحقوق الافراد ولكن ضمن وجودها داخل البنى التقليدية مما يشير الى ان الشبكة العلائقية كانت تمارس داخل إطار مغلق .

المرحلة الثالثة: ١٩٦٧ – ١٩٨٩

ووصولاً إلى المرحلة الثالثة التي شهدت حروب عدة على الصعيد العربي الإسرائيلي والتي كان لها التأثير العميق على المجتمع الأردني من جميع النواحي وخاصة في الجانبين السياسي والاقتصادي.

لا سيما حرب ٦٧ كما يشير مطاوع (١٩٨٨) كان لها تأثيرٌ واضح في التاريخ العربي حيث كان من نتائجها خسائر على الصعيد العسكري والاقتصادي، وازدياد عدد المهاجرين والنازحين، وقد تميزت تلك المرحلة بعودة جيدة للأحزاب السياسية في الأردن فوجود الحرب و النكسة عام ١٩٦٧ والأعمال الفدائية من الفلسطينيين كان لها التأثير الواضح في الأحزاب السياسية.

وقد صاحب ذلك التطور، زيادة في إنتاج رأس المال الاجتماعي والذي بدأ بإعطاء فاعلية جيدة في تلك المرحلة حيث أنّ المتطلبات الجديدة للدولة والضعف الذي صاحب الأزمات الاقتصادية أعطت الدور الكبير لنشوء رأس مال اجتماعي يلائم متطلبات المرحلة الجديدة.

ويضيف الخطايبة (٢٠٠٥) إنّ عام ١٩٦٧ شهد أيضاً بداية انفصال القانون العشائري عن المدني مع بقاء تأثير ضعيف له في القضايا داخل المحاكم لأنه على الرغم من التغيرات إلاّ أنّ المجتمع الأردني لا زال تحكمه العشيرة. واستمر تأثيرها حتى في مجلس النواب فحرصت على الأكثرية لبسط نفوذها على قرارات الحكومة وفي الوقت عينه كانت هي الأساس في المجتمع أيضا فغلب صوت العشيرة على صوت الاحزاب السياسية (الخزاعلة، ٢٠٠٣).

يظهر مما سبق أنّ المجتمع الأردني تغير من الخارج فقط ولكن بقي الجوهر من الداخل تحكمه العشيرة والمجتمع القبلي حتى لو تغيرت الظروف المحيطة وكان هذا واضحاً في ظهور مجلس للنواب وحكومة مدنية لا زال تأثير العشيرة والنظام القبلي بارزاً في خصائصها.

كانت بداية الثمانينيات كما يقول الحوراني (٢٠١٠) بداية لمفهوم المجتمع المدني الحقيقي اذ بدأ بالتشكل مع ظهور عدد من الاحتجاجات للظروف الاقتصادية السائدة حينها وظهرت حركات ديمقراطية حقيقية ظهرت من خلال أول انتخابات برلمانية بعد آخر انتخابات تم عقدها عام ١٩٧٦. وقد أشار عوض (٢٠٠٠) إنّ معاناة الحركات العمالية استمرت في بداية الثمانينيات كونها خضعت لمراقبة الأجهزة الأمنية لجميع نشاطاتها وكانت تتدخل بأشكال عدة كإسقاط العضوية أو التجميد وغيرها.

ولكن النقابات الحالية كانت ضعيفة ولم تكن لقياداتها القدرة على التغيير على الرغم من الظروف الاقتصادية السيئة التي كانت تمر بها البلاد والتي كانت من المفروض أن تكون احد أهم

القرارات التي يتعاملون معها لحلها وكان يجب على قيادات النقابات التعامل معها بشكل أفضل (أبو زينة، ٢٠٠١).

فالحركات العمالية المرتبطة بتشكيل رأس المال الاجتماعي لم تملك في فترة السبعينيات وأوائل الثمانينيات القدرة على اتخاذ القرار، وذلك أصبح جلياً من خلال تغلغل الجهات الأمنية داخل تلك النقابات والتي لم تمكن قياداتها من عمل التغيير المطلوب.

يقول الصمادي (٢٠٠٧) إنّ عام ١٩٨٩ شَكل مفرقاً مهماً في حياة الأردن السياسية، حيث تم وضع ميثاق وطني واحد، وطفا على السطح الاهتمام بالأحزاب وقوانينها والحريات العامة والعقائد الدينية وأخذت الديمقراطية طريقها الصحيح في المجتمع.

تشكل تلك المرحلة محوراً أساسياً في تشكل المجتمع المدني الذي كان بحاجة إلى الديمقراطية، لتصويب طريقه ولحدوث التحول الديمقراطي داخل المجتمع، فبدأت مؤسسات المجتمع المدني بتفعيل دورها لتنمية قدرات أفراد المجتمع على كافة المستويات، ونشر ثقافة الديمقراطية ومن هنا بَرز الفضاء الجديد لرأس المال الاجتماعي ففاعلية تلك المؤسسات ساهمت في نمو العلاقات والتفاعلات الاجتماعية التي تسهم بدورها في بناء مجتمع مدني حر ضامن لحقوق الافراد.

المرحلة الرابعة: ١٩٨٩ – حتى الوقت الحاضر:

تميزت المرحلة الرابعة بإنطلاق الحريات وظهور الانتخابات والقوانين التي تماشت مع النمو الديمقراطي في البلاد فكانت المرحلة التي تبلور فيها وجود المجتمع المدني بشكل بارز، وبدأ تشكل رأس المال الاجتماعي بشكل واضح متمثلاً بالأحزاب والتجمعات والنوادي السياسية والثقافية والاجتماعية المختلفة ومن خلال بناء شبكة علاقات من خلال التفاعلات الكثيفة داخلها .

فقد تميزت مرحلة الثمانينيات بالانفتاح السياسي وانتشار الديمقراطية وفتح المجال أمام الحريات العامة، ولكن بقي هناك تأثير للنظام القبلي العشائري لكونه الأساس الذي قام عليه المجتمع في بداية التأسيس، ولكن بعد أن تمّ وضع الميثاق الوطني انبثق عنه مجموعة من القوانين التي تتضمن عملية تنظيم الجمعيات، وتشكيل الأحزاب المختلفة، وذلك لإعطاء الفرصة لجميع الأفراد في المجتمع للمشاركة في العملية السياسية (البحيري، ٢٠٠٧).

فقد شهدت تلك الفترة الزمنية تحولاً ديمقراطياً من خلال تشكيل مجموعة من التنظيمات والمؤسسات ومراكز الدراسات والأبحاث والأحزاب التي مارست دورها بالرغم من كل الانتقادات التي تعرضت لها فهي كانت تعبر عن تكتلات مصالح ذات جذور سياسية واقتصادية فالتحديث لم يغير بنية المجتمع جذريا فلم تتمكن من تجاوز الروابط العائلية بشكل تام.

ولكن رغم ذلك تشير العطيات (١٩٩٨) إنّ العشيرة استمرت بأخذ بعض القوة والنفوذ حيث تحولت من قالبها القديم إلى شكل حديث مرتبط بالجمعيات والأحزاب التي أخذت على عاتقها إحداث التغييرات في المجتمع وهذا يظهر أنّ العشيرة قد تكيفت مع الظروف الحديثة لتواكب متطلبات الحياة المدنية الجديدة لكسب المشروعية من خلال ظهورها بشكل جديد مرتبط بالتنظيمات داخل المجتمع المدني.

لذا هنالك اختلاف ما بين العشيرة والمجتمع المدني بمؤسساته بشكله الحقيقي حيث أنّ العشيرة تمتاز بالولاء للعشيرة ومصلحتها بغض النظر عن المصالح العامة وتقديسها لرابطة الدم وهي بذلك تختلف مؤسسياً وتنظيمياً عن مؤسسات الدولة التي لا تضع شروطاً أو قوانين ولا تستخدم القوة في تنفيذ قراراتها، والتي تنحصر مهامها في دعم ونشر ثقافة الحقوق المدنية وكطيفية رعايتها وتقديم الخدمات للجميع بغض النظر عن القرابة (اللايذ، ٢٠١١).

ويرى الحوراني (٢٠١٠) أنّ هناك نقاط ضعف لمؤسسات المجتمع المدني تمثلت في ضعف تأثيرها داخل المجتمع نتيجة للبيئة العامة التي تعمل بها والتي ما زال للدولة فيها التأثير على عملها وإضعاف تأثيرها داخل المجتمع.

فكان التدرج لظهور المجتمع المدني من المجتمع التقليدي إلى مؤسسات المجتمع المدني بحاجة للوقت حتى يبرز فهي عملية لم تأتِ من فراغ ولكنها كانت بحاجة لمزيد من التلاحم والترابط وذلك من خلال التفاعلات المباشرة .

فقد ارتبط عمل مؤسسات المجتمع المدني وتنظيماته بالعمل التطوعي، ومن بعدها انتقلت إلى بعض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأصبحت تتلقى دعماً مالياً وسياسياً في الانشطة التي تمارسها . فالتحديث لم يغير من بنية المجتمع فلم تتمكن النقابات والاتحادات والروابط المهنية والعمالية والثقافية من تجاوز سيطرة الروابط العائلية والعشائرية بل بقيت رابطة الدم مسيطرة عليها نوعا ما .

ولكن مع تشكيل الميثاق الوطني وصياغته من خلال لجنة وطنية تكونت من ٦٠ عضواً ضمت جميع الأطياف السياسية والفكرية والثقافية والاجتماعية، وتم ارساء الحريات العامة بشكل واضح ووضع قواعد المنهج السياسي الديمقراطي وقام ذلك بتعزيز المؤسسية والعمل المؤسسي الديمقراطي وأزال الغموض والضبابية حول المسيرة السياسية القادمة وحدد مناهجها، وقام بتوضيح أنظمة العمل فيها والأسس الديمقراطية الصحيحة ووضعها في الطريق الصحيح (المشاقبة، ٢٠٠٢).

وحسب البحيري (٢٠٠٧) فإنّ مرحلة التسعينيات شهدت تشكيل جمعيات خاصة تعنى بحقوق الإنسان والدفاع عن الحريات العامة وتعزيزها وقامت تلك المؤسسات والجمعيات بوضع

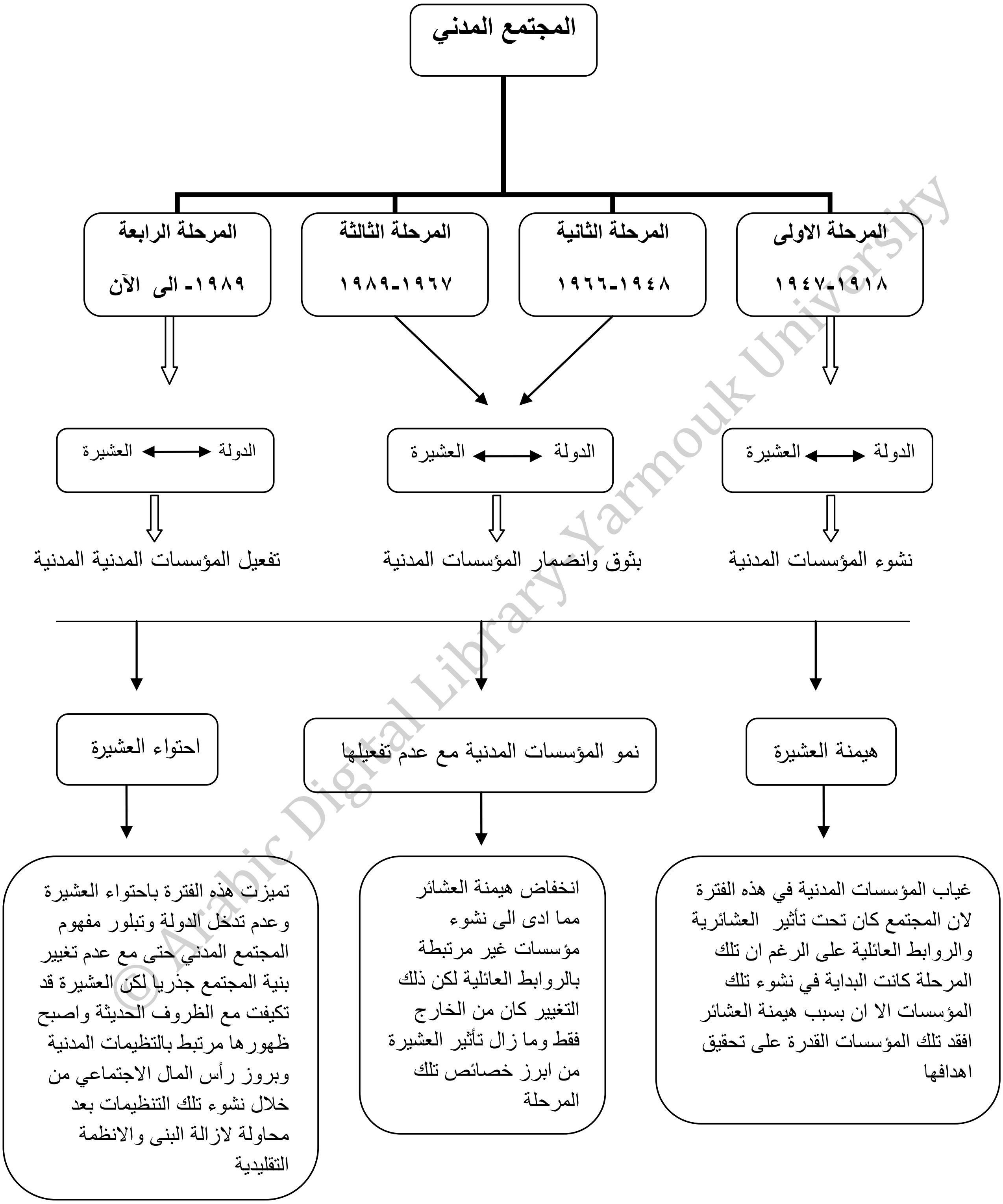
أهداف خاصة ومتنوعة أهمها الدفاع عن الحريات العامة والدفاع عن المواطنين ضد الانتهاكات التي قد يتعرضون لها. كان لتلك المؤسسات والجمعيات لغتها الخاصة من خلال الندوات والمؤتمرات التي تقيمها.

وأما الحوراني (٢٠٠٤) يرى أنّ مرحلة بداية التسعينيات كانت الأساس في عملية التحول إلى الديمقراطية من خلال الميثاق الوطني الذي عزز دور الديمقراطية ومسيرتها داخل المجتمع وكانت له العديد من الإفرازات كالتعددية السياسية الحزبية وتعزيز اكبر لدور القضاء المدني.

ويبرز رأس المال الاجتماعي في هذه المرحلة بظهور شكل جديد لمؤسسات المجتمع المدني، حيث ظهر الدور الاقتصادي وأهمية الإصلاحات الاقتصادية فتطوّر عمل تلك المؤسسات إلى الاقتصاد و التكنولوجيا والاتصالات بالاضافة للوظيفة الاجتماعية والسياسية التي حاولت ان تبتعد عن الروابط العائلية والانظمة التقليدية لممارسة دورها بشفافية وحرية .

ومن خلال زيادة الوعي الفكري والثقافي للافراد، وتعزيز قيم المشاركة والانخراط في العمل التطوعي ضاعف ذلك عدد مؤسسات المجتمع المدني الذي بدوره انتج راس مال اجتماعي جديد يخرج عن البناءات الضيقة .

فلم تعد الحكومة تتدخل بشكل كبير في تلك المؤسسات داخل المجتمع المدني كما يقول الحوراني (٢٠٠٤) حيث اصبحت تتمتع بمجال حرية أوسع، وعادت إلى الساحة بعض تلك التنظيمات التي كانت قد ابتعدت قديماً.



الشكل(١) : المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي خلال المراحل التاريخية لتطور المجتمع الاردني

ثانياً: المجتمع المدني: المفهوم والنشــأة

يعّد مفهوم المجتمع المدني من أكثر المفاهيم إشكالية بين الباحثين، ويرجع ذلك للاختلافات العلمية والايدولوجية فيما بينهم بالشكل الذي أدّى إلى بروز إشكالية في إدراك المفهوم (حمود، ٢٠١٠).

ويقول محمود (٢٠١٢) إنّ مفهوم المجتمع المدني يعتبر من المفاهيم الحديثة نسبيا التي برزت بصورة واضحة على الساحة السياسية والاجتماعية، ولاسيما في الدول الأوروبية مع بداية عقد الثمانينات، مع أنّ جذوره التاريخية والفلسفية تعود إلى ابعد من ذلك بوصفه من أهم الآليات والوسائل الحديثة التي تنظم العلاقة بين الدولة والمجتمع.

فيمكن القول أنّ المجتمع المدني يمثّل تركيبة اجتماعية مدنية حديثة لبناء المجتمع، ذلك الجزء من الحياة الاجتماعية التي تبعد عن حيز التأثيرات المباشرة للدولة، فهو ذلك المجتمع الذي يمارس المواطن فيه حقوقه السياسية والاجتماعية والثقافية، ذلك المجتمع الذي يضم المؤسسات الحديثة القائمة على أساس الحريات والمساواة والديمقراطية.

كما يشير التايب (٢٠٠٨) إلى أنّ مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي قد مّر بثلاثة مراحل: أولها من القرن الثامن عشر ونهايات القرن التاسع عشر، وفيه كان للمفهوم حضور بارز في الفكر السياسي والاجتماعي، أمّا المرحلة الثانية آل فيها المفهوم إلى نوع من الضمور والاختفاء والمرحلة الثالثة أي الثلث الأخير من القرن العشرين تميزت بطور الانتعاش.

فتاريخ المجتمع المدني كما يرى عبد الجبار(١٩٩٥) هو تاريخ تحولات دلالته منذ تشكله فقد مرّ بتشكيلات المعرفة التي تعبر عن ظرفية تاريخية كالتي عاشها هيغل وماركس وغرامشي إذ يأخذ معنى جديداً، فهو كلّ تجمّع بشري خرج من حالته الطبيعية إلى الحالة المدنية، التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي. وبهذا فإنّ المجتمع المدني هو المجتمع المنظّم سياسياً، ويعبر عن كل من الدولة والمجتمع.

فانطلق هيجل من الخطوة الأولى في تأسيس المجتمع المدني وهي العمل من اجل سد الحاجات البشرية ضمن نظام الملكية الخاصة التي لا تعني شيئا دون الاعتراف الاجتماعي بها. فالتبادل بين البشر لا يمكن أن يتم بدون القانون ودون عملية تنظيم وإدارة، ولكنّه يعود للقول بان للملكية الخاصة الفردية حدودها رغم تأكيده بأنّ هذه الملكية هي أساس المجتمع المدني.

وهذا يرتبط بمفهومه للحرية الذاتية التي تتحقق في نظام اجتماعي يتيح للفرد حدا معينا ومقبولا من مقومات الحياة بكل جوانبها داخل المجتمع، ففي ظروف الفقر والحرمان الاجتماعي لا يمكن أن تتوافر عوامل التطور الاجتماعي للفرد (بشارة،١٩٩٦).

وهناك تصوّر آخر عن مفهوم المجتمع المدني والدولة، أنّ المجتمع المدني يمثّل دائرة من الحياة الأخلاقية التي تقع بين العالم البسيط للعائلة الأبويّة، الا انّ هيغل اقترح المجتمع المدني كأرضية تتفاعل فيها الشروط والعلاقات الاقتصادية والمجتمعية بقصد الانتقال من مجتمع القرية ورابط الدم التقليدي إلى مجتمع المواطنة والولاء للدولة والخضوع لنظامها (خالد،١٩٩٧).

أمّا ماركس كما يرى الصبيحي (٢٠٠٠) فقد نظر بدوره إلى المجتمع المدني كمجال للصراع الطبقي وهذا الصراع شَكّل كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة، ويحدد المستوى السياسي بمستوى تطور العلاقات الاقتصادية. وأما نصر (٢٠٠٥) فيشير إلى أنّ ماركس انتقد

هيغل في تصوره المبني على الانفصال بين المجتمع المدني والدولة السياسية في العالم البرجوازي. لقد نظرت الماركسية إلى المجتمع المدني في إطار المجتمع الطبقي ككل وربطت حرية الفرد بشرطي التحرر السياسي والاجتماعي، فقد رأى الماركسيون في الصراع الطبقي وسيلة ومخرجاً من تناقضات المجتمع الرأسمالي، وبالتالي تجاهلوا مسالة المجتمع المدني بل عدّوها مرتبطة بالفكر والثقافة البرجوازية.

أمّا التصوّر الغرامشي للمجتمع المدني فقد أصبح جزءا من البيئة الفوقية فيشير به إلى المؤسسات الطبقية والاجتماعية التي تختص بالوظائف الأيديولوجية. فتبرز أهمية مفهوم المجتمع المدني عنده المرتبط ارتباطا مباشرا بمفهوم الهيمنة مقابل مفهوم السيطرة، فخلاصة فكره هي ارتباط المجتمع المدني بمجموع التنظيمات الخاصة بوظيفة الهيمنة أو على الأقل تداخله مع البيئة الفوقية باعتباره مجالا للتنافس والصراع لا التنافس الاقتصادي كما حللها ماركس وهيغل (غرامشي،١٩٧٦).

وأشار تاكوافيل كما يقول التايب (٢٠٠٨) إلى تلك المجموعة من الجمعيات والنوادي التي ينضم لها المواطنين بتلقائية لضمان حريتهم السياسية ، ومن هنا برزت أهمية المدنية، فقد أكد تاكوافيل أنّه لابد للمجتمع المدني من عين فاحصة ومستقلة تتمثّل في مجموعة متعددة من الجمعيات المدنية الدائمة اليقظة القائمة على التنظيم الذاتي.

ومع ظهور مفهوم المجتمع المدني أصبحت تلك العبارة شائعة على السنة رواد الديمقراطية والمواطنين في العديد من دول العالم، ولا سيما في الدول النامية، وذلك لتنامي فكرة الوعي بحقوق الإنسان ورغبتهم في الحصول على مزيد من الحقوق وممارسة نوع من الرقابة على سلطة الحكومات التي تزداد يوما بعد يوم.

ويشير الصبيحي (٢٠٠٠) إلى أنّ الوطن العربي يطرح مفهوم المجتمع المدني بصيغ ودلالات مختلفة ومتباينة في الآراء وإشكالية مرونة المفهوم ودرجة توسّع بنيته وتجاوزها. فهناك من يرى انّه مجموعة من المؤسسات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين الدولة والعائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي في المجتمع والدولة ومؤسساتها ذات الصبغة الرسمية أي المجتمع الذي يضم سائر المؤسسات التقليدية والحديثة.

وقد حظي المجتمع المدني بالعديد من التعريفات المشتركة فهو يمثّل نمط من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارج قليلا أو كثيرا عن سلطة الدولة وتمثّل هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها وسائط تعبير ومعارضة بالنسبة إلى المجتمع فهو مجمل البنى والتنظيمات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع لهيمنة السلطة انه هامش يضيق ويتسع حسب السياق ينتج منه الفرد ذاته، فهناك دائما هوامش فردية وجماعية ومسافات تفصل بين المستوى الاجتماعي والمستوى السياسي إنّ هذه الهوامش هي التي يمكن تسميتها مجتمعاً مدنياً (وناس، ١٩٩٥)

فمصطلح المجتمع المدني يعبر من ناحية عن الرؤية المستقبلية لمجتمع فعّال يشارك جزء كبير من مواطنيه في الحياة السياسية، ويشترك في تحمّل المسؤولية فهو احد أوجه التنظيم الذاتي المجتمعي مستقلاً عن الدولة والنظم التقليدية (ماير،٢٠١٠).

وفي تعريف سعد الدين إبراهيم للمجتمع المدني كما ورد في (الحمارنة،١٩٩٦) فقد عبر عن مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملا المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح

ويقول بشارة (١٩٩٨) انّه في ثقافتنا العربية في الحالة التقليدية نتعامل مع المؤسسة الاجتماعية كأنّها توسيع للعائلة وقيمها والحقيقة أنّ العقلية التقليدية تستطيع تصوّر القيمة الأخلاقية للمؤسسة الاجتماعية القائمة مثل العائلة الممتدة والوقف والعشيرة، ولكن الفرق أنها تتعامل معها كأنّها عائلة موسعة. ويرى برهان غليون كما ورد في (خالد،١٩٩٧) ضرورة عدم التمييز بين أنواع التنظيمات الاجتماعية، ويؤكد أنّ الجمعيات والنقابات والتكوينات العشائرية والطائفية والقبلية والثقافية والعادات والتقاليد كلها في ميدان المجتمع المدني، أمّا محمد عابد الجابري فهو يخلط بين معنى المفهوم وبين خصائص النظام الديمقراطي، فيقول أنّ المجتمع المدني هو المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات على أساس الديمقراطية في المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية وتحترم فيه حقوق المواطن.

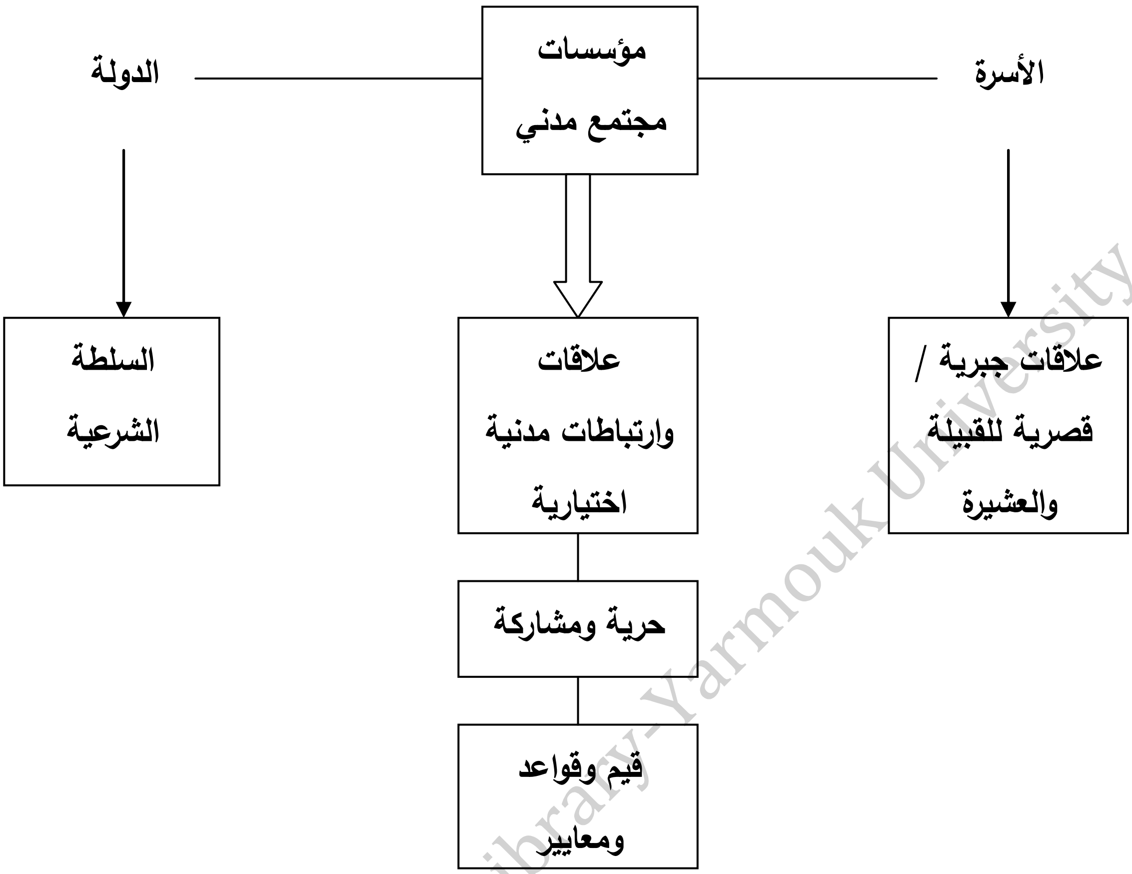
فالمجتمع المدني هنا يتشكّل من مجموعة المؤسسات المدنية التي تمارس سلطة معينة ولا تستهدف الربح الاقتصادي، بل تسهم في صياغة القرارات من خارج المؤسسات السياسية أي المجال الذي تدور فيه التفاعلات الاجتماعية العامة .

وتؤكّد قنديل (١٩٩٩) على أنّ الكثير من الكتابات عن المجتمع المدني قد اهتمت بحدود المفهوم بمعنى المكونات أو التشكيلات التي يضمّها، لكن برز الاتفاق حول أنّ المجتمع المدني هو المجال أو المساحة ما بين الفرد والدولة. واستبعدت الغالبية العظمى القبيلة والأسرة فبعض الاختلافات قد بدأت فيما يتعلق بالمنظمات الهادفة للربح والأحزاب السياسية الحاكمة، فتطوّر المجتمع المدني يتحقق بتوافر بيئة أساسية تشكله ومجموعة من القيم والأعراف تستند على قبول التنوع والاختلاف والتسامح والتراضي وإدارة الاختلافات سلمياً، فهي تنظيمات تتمتّع بشرعية لإشباع

حاجات الناس والدفاع عن حقوقهم. فالمجتمع المدني يلعب دور الفاعل ويسهم في التأثير على صنع التغير الاجتماعي والسياسي، ومن ثم يؤثّر على العلاقات بين الأفراد والجماعات.

كما أنّ هناك مجموعة كتابات أخرى رأت أنّ ثمة مؤسسات تقليدية للمجتمع المدني مثل العشيرة والقبيلة، وهي مؤثرة إلى يومنا هذا أكثر من مؤسسات المجتمع المدني الحديثة مثل الأحزاب والنقابات المهنية والمنظمات الشعبية والاتحادات الثقافية وسواها. فتفعيل المجتمع المدني يصادف معوقات كثيرة بتأثير المؤسسات القديمة إذ تتحكم العشيرة والقبيلة أو الطائفة بطبيعة الانتماء، فلم تعد مؤسسات المجتمع المدني محلية أو داخلية في الدولة، فالاتصّال الدولي نفى حدود الدولة، فقد أصبح واضحاً أنّ الدولة ولا سيما التسلطية تحد من قابلية تفعيل المجتمع المدني، مثلما كاد يتعذّر مثل هذا التفعيل في ظل الدولة القطرية حيث تضيف التجزئة الذي تقوم به المؤسسات التقليدية للمجتمع المدني (أبو هيف، ٢٠٠٥) .

ويقصد بتعبير المجتمع المدني كما يقول زين العابدين (٢٠٠٨) تلك الهيئات والمؤسسات الاجتماعية والمدنية الطوعية التي تشكّل المجتمع العامل مقارنة بالهيئات والمؤسسات المسنودة بسلطة الدولة، فهي تلعب دوراً مهماً في ترقية ودعم الديمقراطية لأنّها تقدم توعية ومعرفة أفضل للمواطن وتسهم المنظمات غير السياسية أيضاً في بناء رأس مال اجتماعي وثقة وقيم مشتركة تصب في مصلحة التنمية الديمقراطية وتدعم تماسك المجتمع لأنّها تقع داخل كيانات المجتمع العرقية والثقافية والدينية وتيسر التفهم للترابط الاجتماعي والمصالح المشتركة داخل المجتمع.



الشكل(٢): مفهوم المجتمع المدني

ويضيف العكش (٢٠١٢) أنّها أيضاً مجموعة مؤسسات إلاّ أنّ بعضهم عَرّف المؤسسات لوحدها، وذلك بحديثهم عنها وانّ هناك مؤسسات تقليدية تقوم على أساس علاقات القرابة والأهل والمذهب والطائفة والعشيرة والقرية. وتقتصر على إطار ضيق تنحصر اهتماماتها ضمن هذا الإطار، أمّا المؤسسات الحديثة فهي تلك المؤسسات والتنظيمات التي تشكّل المجتمع المدني والتي تلازم المجتمعات الحديثة لحل صراعاتها وتسويتها والتي تتجمع فيها آراء الأفراد وجهودهم لتحقيق الغايات المشتركة، وتمكّن هذه المؤسسات النظام من القيام بإدارة عملية التغيير بدرجة كبيرة من المرونة. ومن هنا فإنّ المجتمع المدني به مؤسسات تقليدية وأخرى حديثة، ولكن التركيز على المؤسسات الحديثة التي من خلال دعمها للسلطة تستطيع أن تصل إلى دولة أفضل، ولكن بحيث

أن لا تتعدى على الدولة والسلطة. فمنظمات المجتمع المدني كما يرى بلال (٢٠٠٥) هي تلك المنظمات التي تعمل في المجال الجمعي بين الدولة ومنشآت القطاع الخاص، والتي تهدف إلى تعظيم رأس المال الاجتماعي بجانب الدفاع عن مصالح أعضائها والمصالح القومية، وتقوم بعمل طوعي دون مقابل كما أنّها تختلف عن الأحزاب في كونها لا تسعى إلى السلطة.

فالمجتمع المدني جاء متوسطا بين الأسرة والدولة لحماية الفرد من الطابع البطرياركي للأسرة والدولة والحاكم والتحوّل من النشاط الخاص إلى النشاط العام دون مروره بالسلطة السياسية كما يراه حنفي (٢٠٠٢)، واعتبرته النظم الشمولية التقليدية مانعاً من السيطرة على المجتمع وحصناً في مواجهة الدولة، فهو يتّحد مع الحرية والعمل العام في حين أنّ الدولة تتحد مع النظام السياسي ومصالح الطبقة والنخبة الحاكمة والحزب والايدولوجية التي تعطي الدولة شرعيتها.

وهو ايضا يتّخذ أشكالاً مختلفة ومتنوعة، ولكن يمكن النظر إليه على انّه مجموعة كبيرة من العلاقات والمنظمات والمؤسسات والقطاعات التي تضم أفراداً ذوي اهتمامات متشابهة. كما يضم جماعات ذات عضوية طوعية والقطاع الخاص والتعاونيات والنقابات والمؤسسات الصغيرة والجمعيات النسائية والمنظمات الخيرية والهيئات الدينية والأحزاب السياسية، أي جميع الطرق والوسائل التي تجمع بها الناس للتعبير عن آرائهم وبلوغهم غايتهم من دون المرور بأجهزة الدولة، فهي حلقة الوصل بين السلطة والمجتمع وهو المسؤول عن توضيح أفكار السلطة وتطلعاتها في مستقبل الأمة والمجتمع، وفي نفس الوقت يلعب دور المترجم لآمال وطموحات العامة من أفراد المجتمع.

فالمجتمع المدني يتميز بشخصية مستقلة عن شخصية الدولة، وهذا لا يعني إضعافاً للدولة بل منع الدولة من الاستبداد فهي مؤسسات وسيطة بين المجتمع والدولة، فهي تعبّر عن طموحات

أفراد المجتمع وأهدافهم وهي قائمة على التفاهم المستمر بين أفراد المجتمع والتفاعل مع القضايا، فالمجتمع المدني قائم على الديمقراطية فقيامه لا يستهدف السيطرة على السلطة أو قلب النظام بل يستهدف القيام بأنشطة ضمن حدود الدستور الغاية منها رعاية مصالح المجتمع، فهو يهدف إلى خلق التوازن بين الدولة والمجتمع (عيسى، ٢٠١٠).

لذلك وجود المؤسسات المدنية ضرورة حتمية لا غنى عنها في المطلق، وعلى الدولة أن تهيئ لها الأجواء التي تمكنها من بلوغ غايتها حتى تسهم في صنع مستقبل المجتمع وتوجيه الاهتمامات للبرامج والخدمات والمشاريع التي تتصف بالديمومة والاستمرار التي ينتفع منها كافة افراد المجتمع .

وكما يشير نصر (٢٠٠٥) فإنّ مؤسسات المجتمع المدني تسهم في خلق مناخ اجتماعي إبداعي وديناميي متطوّر يمتاز بوجود فعاليات متعددة ومتنوعة قادرة على المراقبة، وبيان السلبيات مستقلة عن الآليات الرسمية الجامدة المكلّفة بحماية الأنظمة والمستفيدين منها مهما كان سلوكها، ونظرا للدور الهام الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في حالات التشرذم المذهبي والقبلي والعشائري في المجتمع والفساد والانحطاط كان لابد من تكاتف القوى المتضررة وظهور مؤسسات وتنظيمات تحقق رفاهية الفرد، ويتجلى ذلك في معرفته حقه في تنظيم رفاهيته وخاصة عند تشابه المصالح.

فمفهوم المجتمع المدني يقوم على علاقات وارتباطات مدنية اختيارية بين أصحاب التخصص الواحد أو بين أصحاب الحرفة الواحدة أو بين أصحاب الفكرة الواحدة، فهي تناقض في وظيفتها الانتماء القبلي والانتماء القروي اللذان يقومان على علاقات جبرية كالتعصب في الرأي للقبيلة والعشيرة بالحق والباطل، فالتعصّب للعشائرية البدوية والقبلية والطائفية هي ما تخل بنسيج

المجتمع المدني، فالمجتمع المدني ليس تكتلات قبلية أو عنصرية تعتمد على علاقات القرابة والنسب ولا تكتلات إقليمية، إنّما هي تكتلات تعتمد على التخصص والعمل أو الرؤية الاجتماعية والسياسية والثقافية (الحامد،٢٠٠٤).

كما يرى اللايذ (٢٠١١) أنّ المجتمع المدني لا يقوم بوظائفه دون وجود دولة قوية، وليس المقصود بالحديث عنه أن يكون بديلا لها، ولكن هذه الدولة لابد أن تكون قانونية وشرعية وممثلة للشعب وخاضعة للمحاسبة والمساءلة لذلك اعتبر بعضهم أنّ المجتمع المدني يكون فعالاً بقدر ما يعتمد مفاهيم التعدد واحترام حق الاختلاف والتعايش بين مختلف القوى المتصارعة.

ومعيار الدولة القوية هنا مرتبط بقدرة النظام السياسي والدولة على انتاج رأسمال اجتماعي يرفد المجتمع المدني بقوته، فتعتبر الدولة قوية اذا توفرت بها مجموعة من الافراد يقومون بإنشاء المؤسسات والجمعيات التي تخدم الجماعات دون النظر الى العرق والجنس بل المصلحة العامة، التي تمكن جميع الافراد داخل المجتمع بان يشعروا بالرضا والعدل والمساواة، عندها فقط نقول ان معيار القوة للدولة هو ما تملكه من رأس مال اجتماعي.

فلابدّ من التمييز بين تلك المؤسسات التي تسيطر عليها الدولة وتعمل من خلالها على فرض هيمنتها على المجتمع وتلك المؤسسات المتحررة من سيطرة الدولة فلا تخضع لغير مشيئة قوى التغيير المعارضة للنظام السائد أو المستقلة عنه فهنا لابد من التمييز بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، فقيام مجتمع مدني هو من اجل التحرر من هيمنة الدولة وقيام مجتمع ديمقراطي تعددي وترسيخ ثقافة احترام حق الاختلاف. ويحتاج المجتمع المدني كما يشير (عبد الحافظ :٢٠٠٢) إلى ديمقراطية وحرية في الأداء دون كبح أو تقييد كي يصل إلى أهدافه الإستراتيجية، لكي تبلغ منظمات العمل التي هي ركيزة المجتمع وصورة مؤسساته الفاعلة الكفاءة، فمن الضروري

الاجتهاد من اجل الاتصّال بالشخصيات والرموز المهمة داخل وخارج أجهزة الحكم وبوسائل الإعلام لمواجهة تحديات العمل، فهذه المنظمات المدنية لن تنمو وتزدهر إلاّ إذا رفعت الدولة القطرية يدها عنها وسمحت لها بان تقوم بدورها ووظائفها، فتطبيق الحماية لمنظمات المجتمع المدني يتمّ من خلال مأسسة الثقافة الشعبية برغم ما تنضوي عليه هذه الثقافة من عوامل هدم لكثير من هذه القيم الحديثة.

ثالثاً: رأس المال الاجتماعي: المفهوم والنشأة

أول من صاغ مصطلح رأس المال الاجتماعي في وقت مبكر من العام ١٩١٦ هي ليندا هانفان فهي لم تشر به إلى العقارات أو الممتلكات الشخصية، وإنّما لحياة الناس اليومية للأفراد والأسر الذين يشكلون وحدة اجتماعية، فالفرد لوحده عاجز اجتماعيا إذا ترك لنفسه لذلك هناك اتصالات مع الجيران والأصدقاء حتى الاتصّال بالدول المجاورة، ومن هنا سيكون هناك تراكم لرأس المال الاجتماعي الذي يلبي الاحتياجات الاجتماعية، والذي يحمل إمكانيات كافية لتحقيق تحسن في الظروف المعيشية في المجتمع ككل (Eberle, 2003).

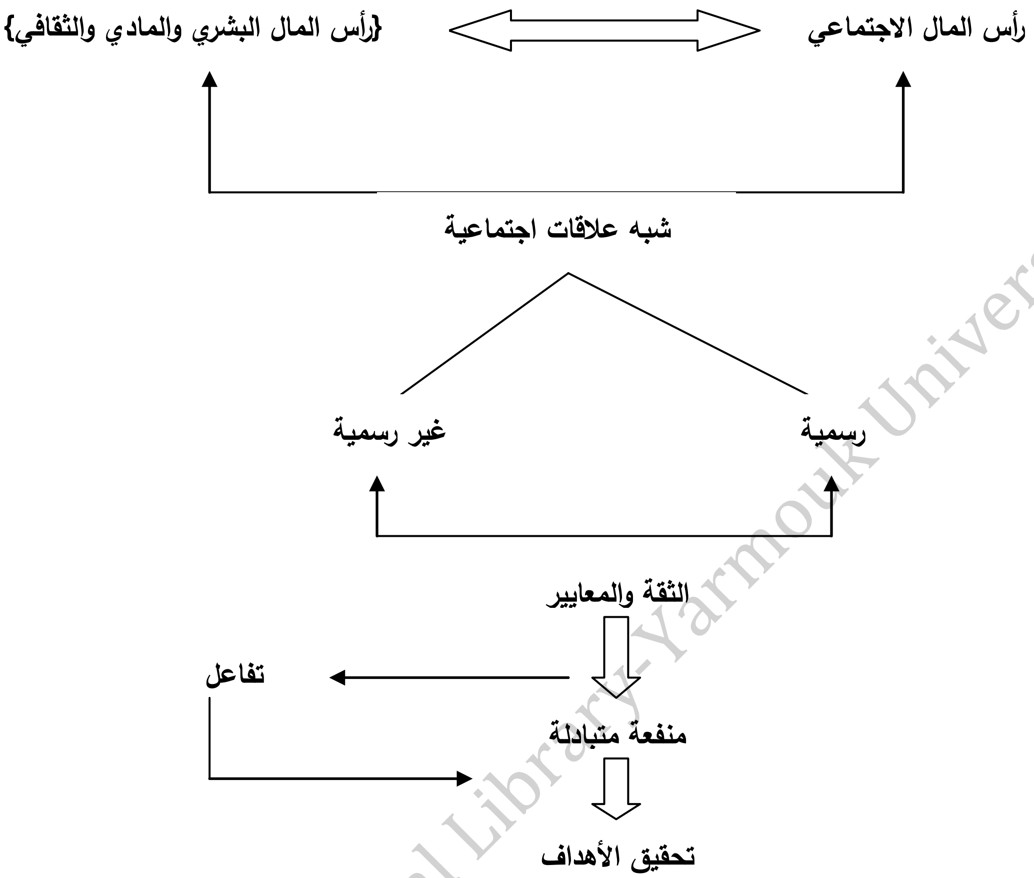
تمّ إحياء هذا المصطلح مرة أخرى في عام ١٩٨٠ من قبل جيمس كولمان (Colman, 1990) في محاولة منه لتطوير نظرية عامة للعلاقات الاجتماعية، فهو يشير إلى أنّ رأس المال الاجتماعي ينبع من العلاقات بين الأفراد، وأنه يُسهل العمل ويُحقق الأهداف فهو يعني به الالتزامات والتوقعات التي تعتمد بدورها على الجدارة بالثقة من البيئة الاجتماعية، والقدرة على تدفق المعلومات من البيئة الاجتماعية فتلك خواص يتقاسمها معظم أشكال رأس المال الاجتماعي الذي يميزه عن غيره من أشكال رأس المال الأخرى، فهو يعكس اعتبارات المنفعة المتوقعة وتوقّع المنفعة المتبادلة، فالشبكات الاجتماعية تسهل العمل الجماعي من خلال الاتصال والمعلومات

وتقيدها بالمعايير والثقة تساعد على التغلب على المشاكل وتسهّل قواعد المعاملة بالمثل مما يسمح للناس العمل معا.

ومن خلال ذلك يتبين أنّ رأس المال الاجتماعي والشبكات الاجتماعية والمعايير المصاحبة لها من الثقة والمعاملة بالمثل هي المركزية والأساس لكثير من المشاعر الجماعية، فالروابط الاجتماعية لا تساعد الأفراد فقط بل تساعدهم بشكل جماعي (Sander, 2002).

فرأس المال الاجتماعي جزء لا يتجزأ في التفاعلات الاجتماعية والوصول إليها من خلال العلاقات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية مع الأفراد والمجتمعات والمؤسسات (Hawkins, 2012).

ويؤكّد كولمان أنّ من الأشكال المهمة لرأس المال الاجتماعي إمكانية الوصول إلى المعلومات المتأصلة في العلاقات الاجتماعية، فهو يؤكّد بان المعايير تميل إلى الظهور عندما تكون الروابط وثيقة ومحكمة، وبدون الثقة سيكون من الصعب أن تستمر الحياة الاجتماعية. فلا يمكن النظر لرأس المال الاجتماعي في العزلة، فهو يعود في مفهومه إلى الأشكال الأخرى لرأس المال المادية والبشرية والثقافية، والمجتمع ككل فهو يشمل العلاقات الرسمية وغير الرسمية، ويمكن تطبيقه لأهداف ايجابية وسلبية (Begum, 2003).

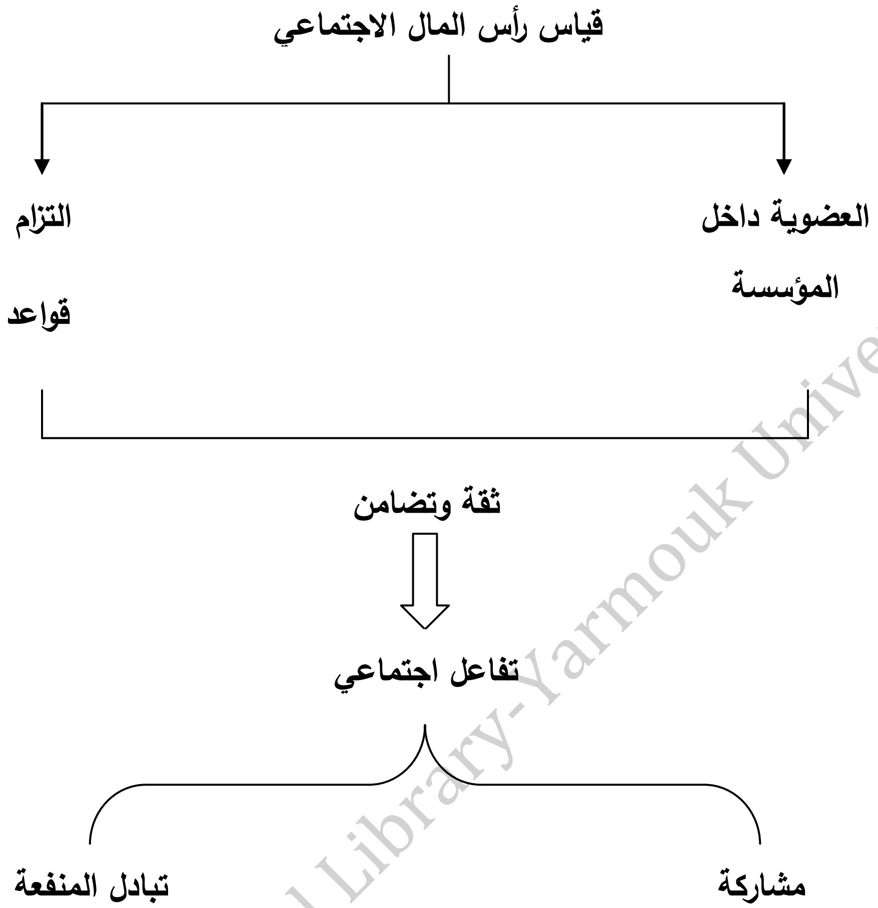


الشكل (٣) : كولمان ورأس المال الإجتماعي

وبالرغم مما سبق إلاّ أنّ الكثير من الكتّاب اعتبروا أنّ روبرت بوتنام (Putnam) في التسعينات كان وراء اكتشاف هذا المفهوم وإكسابه الشهرة التي حظي بها. يشير ماير (٢٠١٠) على أنّ المجتمع بحاجة إلى رأس مال اجتماعي من اجل التغلب على المآزق الاجتماعية، ولكي يستطيع تحقيق النجاح فكان لبوتنام (Putnam) الأثر الكبير في تعميق الديمقراطية، فأشار إليه بأنّه القدرة العامة لدى أعضاء المجتمع واستعدادهم للتعاون والمصدر الأساسي لرأس المال الاجتماعي هو فلسفة الثقة فهي تتولد من المحبة والمشاركة والقواعد والمعايير والقيم وتبادل المنفعة، وهذه الدوافع الأساسية تطابق جوانب المجتمع الأربعة، وهي الأسرة والدولة والمجتمع

المدني والنظام الاقتصادي. إذ تشترك جميعاً بإنتاج رأس المال الاجتماعي وتقويته من جهة أخرى. وأشار أيضاً بوتنام أنّ رأس المال الاجتماعي عبارة عن المؤسسات والعلاقات والعادات التي تشكّل حجم التفاعلات الاجتماعية داخل المجتمع ونوعيتها وهو يشبه رأس المال المادي الذي يدر عوائد ويمكن الاستثمار به أيضاً.

وقد برهنت دراسات بوتنام (Putnam, 1993) على الإسهام الكبير لشبكة المؤسسات في المجتمع المدني من اجل بناء رأس المال الاجتماعي، والحفاظ عليه وهي تتيح فرص اللقاء والتواصل والتعلم الاجتماعي وتنمية الكفاءات الشخصية ونشر القيم الاجتماعية، ويكتسب المجتمع المدني أهمية إضافية في حالات التغيرات الاجتماعية التقليدية وفضاء الألفة والمودة باعتباره حلقة الوصل بينهما، فهو لا يتكون من الأنشطة الاجتماعية المنظمة وحدها، بل تقوم أساسياته على تحمّل المسؤولية الاجتماعية. وقد سعى بوتنام (1993) إلى إثبات رؤيته حول رأس المال الاجتماعي من خلال قياسه العضوية الموجودة في المجتمع المدني، فهو أول من ربط بين المفهومين فمن خلال دراسته (Bowling alone)، ففكرته الأساسية كانت أنّ هناك دلائل على بداية انهيار رأس المال الاجتماعي، فقد اثبت أنّ الشعب الأمريكي أصبح انخراطه في الشبكات والمؤسسات الاجتماعية والسياسية في انخفاض مستمر.



الشكل(٤): قياس رأس المال الاجتماعي عند بوتنام

فرأس المال الاجتماعي يشير إلى شبكات من العلاقات الاجتماعية التي يمكن أن توفّر الموارد والدعم للأفراد والجماعات، ووفقاً لذلك ووفقاً لتعريف بوتنام قد أشار إلى نوعين من رأس المال الترابطي والتجسيري، الترابطي يشير إلى الشبكات الاجتماعية التي تعزز مجموعات متجانسة في حين أنّ التجسيري يشير إلى الشبكات التي تشمل المجموعات المتنوعة (Jeannotte, 2008).

فقد أشار بوتنام (Putnam, 1993) إلى أنّ تشكيل رأس المال الاجتماعي يتمّ من خلال ملامح المنظمات الاجتماعية والشبكات الاجتماعية والقواعد والمعايير والثقة التي تمكن المشاركين

على العمل معاً بشكل أكثر فعالية، لتحقيق أهداف مشتركة فقد وسّع مستوى الجهات الفاعلة الفردية والجماعية إلى مستوى المنظمات والمجتمعات إلى الحياة الاجتماعية ككل.

ويشير رأس المال الاجتماعي الترابطي كما يقول ايسترين (Estrin, 2013) إلى التماسك داخل مجموعات صغيرة وتعزيز التعاون داخلها، والتجسيري الذي يُمَكن الاتصال والتعاون بين أعضاء الجماعات المتنوعة وغير المترابطة، وهذا النوع من رأس المال الاجتماعي يأتي من العوامل الخارجية الايجابية التي يمكن أن توصف بروابطها الداخلية الضعيفة. فيلعب رأس المال الاجتماعي دوراً مهماً في التنظيمات الاجتماعية المختلفة، فالركيزة الأساسية له تكمن فيما تحمله الشبكات الاجتماعية من قيمة، إي القيمة المجتمعية لكل من الشبكات الاجتماعية ورغبة كل من هذه الشبكات في مساعدة بعضها.

ومن رواد المدرسة الفرنسية بيير بورديو (١٩٨٦) الذي ميّز بين أشكال رأس المال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فهو يعني به انه مصدر شامل واقعي للعمل الجماعي، والذي تذوب منه عضوية الفرد في الجماعة وتعتمد بشكل مباشر على الشبكات الاجتماعية.

وقد شدد بورديو كما يشير السروجي (٢٠٠٩) الى أنّ الأساس في هذه المجتمعات رأس المال الاقتصادي، ولكنّه اهتم برأس المال الاجتماعي والثقافي لكونهما أداة لزيادة دخل الفرد، فهما يضمان المسؤوليات الاجتماعية والاتصالات والروابط. فهو يرى أنّ المقدار المتوفر لدى الفرد من موارد يعتمد على حجم ونوع الروابط الاجتماعية التي يملكها، وهي التي تحدد حجم الفرص المتاحة له للحصول على تلك الموارد كما تتوقف قدرة الأبنية الاجتماعية في تحقيق أهداف من ينتمون إليها، والذي يجعلها غير قادرة في بعض الأحيان على ربط أعضائها بالفرص والموارد المتاحة .

فراس المال الاجتماعي وفقا لرأيه هو انعكاس لما تمتلكه الطبقة الاجتماعية المسيطرة من القوة والنفوذ لما يتمتعون به من امتيازات مادية وأدبية لتكريس أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ويرى أيضاً أنّ الأسرة تعتبر مصدرا أساسياً لرأس المال الاجتماعي فهي وجدت أساساً بين الأقوياء اجتماعياً في الطبقة الفوق متوسطة(Bourdieu, 2001).

ويشير فيرجسون (Fergusone, 2008) إلى أنّ مفهوم رأس المال الاجتماعي تعرّض للنقد خاصة بعد فقده لمصداقية اختزاله لمساواة التنمية الاجتماعية مع عدد من المنظمات في مجتمع معين. ولكنّه بنفس الوقت يجسّد مجموعة من الأفكار حول القيم التي تشكّل العلاقات بين الناس فهو جزء من عملية الاندماج الاجتماعي الذي يعزز علاقات الثقة بدلاً من الخوف والبغض، فقد أشار إلى القواعد والمعايير والالتزامات والمعاملة بالمثل والثقة التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من العلاقات الاجتماعية والهياكل الاجتماعية والترتيبات المؤسسية التي تمكّن الأعضاء من تحقيق الأهداف الفردية والمجتمعية.

فقد حدد دور رأس المال الاجتماعي بالمؤسسات وشبكات العلاقات بين الناس والمعايير والقيم المرتبطة بها، إذ ارتفعت أهميته من خلال دوره في التنمية وتحقيق عملية الانتقال السياسي وانتعاش المجتمع وإعادة هيكلته مرة أخرى من الصراعات الأهلية (Grootaert, 2008).

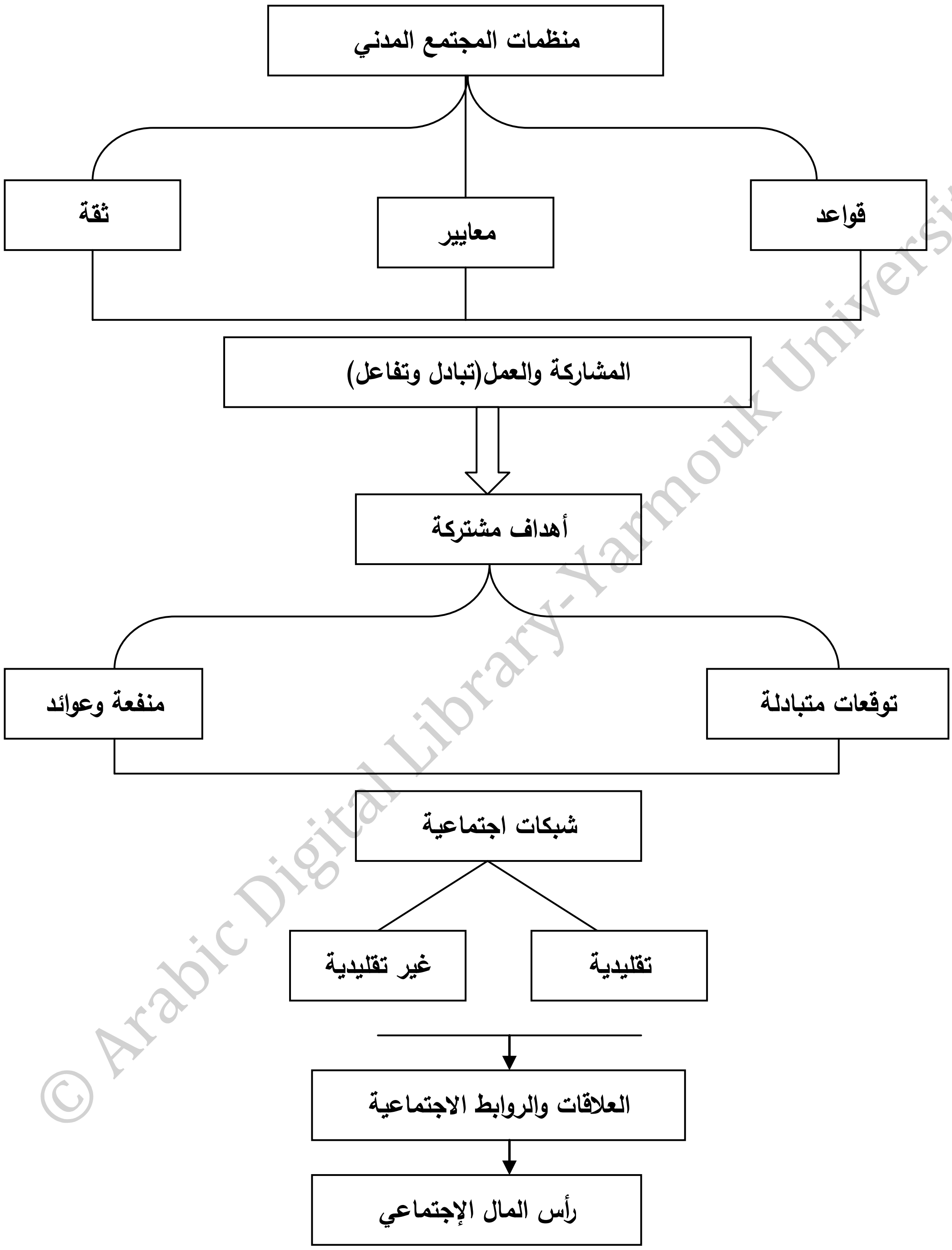
ومن جهة أخرى هناك العديد من التعريفات لرأس المال الاجتماعي، فرأس المال الاجتماعي هو تطبيع العلاقات التي تؤدي إلى المؤسسات الاجتماعية التي تساعد على ضمان الاستقرار في المجتمعات مع الجماعات المتباينة، فهو المخزون من الاتصال بين الناس الاتصالات المبنية على الثقة والقيم المشتركة (Ijla, 2012).

وقد عرّف بيرت (Burt) رأس المال الاجتماعي بأنّه الإطار الذي يشمل الأصدقاء والزملاء والاتصالات الأكثر عمومية (robinson, 2002).

أمّا بورتز(portes, 1998) فهو يؤكّد على انه بالرغم من ذيوع مصطلح رأس المال الاجتماعي إلاّ انّه يتضمن بالفعل أفكاراً ومضامين جديدة، فالاندماج الاجتماعي والمشاركة وما قد يترتب على وجودهما من إيجابيات سواء على مستوى الفرد أو المجتمع هي أفكار أصيلة وموجودة منذ فترة طويلة، فرأس المال الاجتماعي يعني قدرة الجهات الفاعلة لتامين العوائد بحكم العضوية في الشبكات الاجتماعية أو غيرها من الهياكل الاجتماعية.

العلاقة ما بين المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي

تعد العلاقة ما بين المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي علاقة تبادلية فكل منهم يمد الآخر بالدعم للظهور بفاعلية، حيث أنّ رأس المال الاجتماعي المكوّن من شبكة العلاقات الاجتماعية إن ظهر فانه يتشكّل بأحزاب ومؤسسات وتجمّعات عامة، ذات تنوع بشري ومصلحة مشتركة، وإن حدث ذلك فهو بالضرورة سيقود لظهور المجتمع المدني القائم على مشاركة الأفراد للنظام السياسي في عملية صنع القرار للمصلحة العامة، والمجتمع المدني إن تم تشكيله فهو بالضرورة سيفرز مؤسسات تشاركية مكوّنة من رأس مال اجتماعي متفهّم لمتطلبات المرحلة، قادر على التغيير الايجابي في المجتمع، ونشر الحرية والديمقراطية التي تساهم في نمو رأس المال الاجتماعي من جديد. والذي سيكون بالمستقبل احد المصادر الهامة التي تهتم بها الدولة في التنمية والتطور، فهو الهدف والغاية. خلاصة الأمر إنّ العلاقة ما بين المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي هي علاقة تبادلية نفعية فرأس المال الاجتماعي يعتبر الأداة الفاعلة في يد المجتمع المدني.



الشكل(٥): إنتاج راس المال الاجتماعي

منذ نشأة المجتمعات المدنية ارتبط ذكرها برأس المال الاجتماعي، فعند الحديث عن المجتمعات المدنية أول ما يرد الى عقولنا مؤسسات المجتمع المدني التي بالضرورة ان يكون لها رأس مال مادي، وآخر بشري لتستطيع العمل بفاعلية.

ان مفهوم رأس المال الاجتماعي مرّ بعدة مراحل تدريجياً، وفي كل مرحلة كان مفهوم رأس المال الاجتماعي مرتبط بظروف حياة المجتمع في مختلف الحقب الزمنية داخل المجتمع، فهو انطلق من الصورة التقليدية التي ارتبطت في الاردن مثلاً بالعشائرية والقبلية، مروراً بالتجمعات العمالية والأحزاب السياسية وصولاً الى منظمات المجتمع المدني.

وقد كان التركيز على رأس المال الاجتماعي، نظراً للأهمية الكبيرة لنوعية الشبكات الاجتماعية التي يملكها الفرد في حياته، من علاقات أسرية وقرابيّة، والتي تزيد أهميتها في المجتمعات التي تفتقد فيها المؤسسات الحكومية الى المصداقية والعمل الموضوعي، حيث تعلو قيمة الروابط الأسرية، ويضطر الفرد للجوء الى علاقاته وروابطه الاولية لتحقيق أهدافه وتلبية احتياجاته الاساسية، لذلك فوجود رأسمال اجتماعي لا يستند الى روح العائلة بل روح المجتمع، مع توفر مجتمع مدني الذي يعتبر الإطار الذي يستوعب الأفراد يسهم في دوره في زيادة ثقتهم المجتمعية والذي يقود الى زيادة رصيد المجتمع من رأس المال الاجتماعي في صورته الايجابية.

الفصل الثالث

النظريات المفسّرة للمجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي

من النظريات السوسيولوجية التي تناولت موضوع المجتمع المدني **نظرية العقد الاجتماعي**، فقد حققت هذه النظرية إحلالاً للعلاقات المدنية محل العلاقات الطبيعية، فقد جذبت هذه النظرية مؤيدي الحرية والديمقراطية فالتعاقد هو اتفاق يتضمن الحصول على شيء مقابل التخلي أو التنازل عن شيء آخر بقناعة ذاتية وبإرادة حرّة، وبلا إكراه ومع اختلاف وجهات النظر الفلسفية اكتسب هذا الموضوع أهمية وقوة.

فما توحي به نظرية التعاقد أيضاً هو انه من الممكن أن يدوم الإنسان في وصفه الطبيعي دون أن يتحول إلى إنسان مدني. فالاجتماع الإنساني يشترط عقد اجتماعي حر وطوعي، لذلك ارتبط المجتمع المدني بالنظريات التعاقدية الحديثة التي جاء بها كتّاب أمثال هوبز،وجون لوك وروسو (لبيب،٢٠١١).

فيقول الجباعي (٢٠١١) إنّه بموجب العقد الاجتماعي يتخلى كل فرد من أفراد المجتمع عن الحق المطلق الذي كان له في وضعه الطبيعي، وعن رغبته في تملّك كل ما يستطيع الحصول عليه بالقوة وعن حريته المطلقة ليستبدل بها حقاً مدنياً يحميه القانون على أملاكه ولا ينازعه فيها احد.

ومن رواد هذه النظرية توماس هوبز، فقد رأى أنّ العقد الاجتماعي أو ما يسميه بالعهد الاجتماعي ما هو إلاّ الآلية الرئيسة والوحيدة لخروج مجتمع من الحالة الطبيعية التي تتسم بالوحشية والحرب والعنف بين الأفراد إلى المجتمع المدني المنظّم تحت سلطة الدولة، فعلى الأفراد

أولاً وفي الحالة الطبيعية أن يتنازلوا عن حقّهم في إدارة أنفسهم، أي حقّهم في السلطة من جهة وحقّهم في الدفاع عن حقوقهم الطبيعية (كالملكية والحرية والحياة) إلى التنظيم السياسي المتمثّل بالدولة من جهة ثانية. وعندها ينشأ مفهوم الفرد المصلح وهو الفرد الذي يتنازل عن حقوقه إلى الدولة من اجل العيش بسلام، والحصول على الطمأنينة والهم الأكبر هو حق الحياة، وما يشوبه من تهديدات مستمرة في حياته الطبيعة والفطرة السابقة لنشوء الدولة والمجتمع المدني (المحمداوي،٢٠١١).

أمّا جون لوك فقد رأى أنّ المجتمع المدني هو المجتمع الضامن للحقوق المتساوية لكل الأفراد فهو ذلك المجتمع الذي يدخله الأفراد لضمان حقوقهم المتساوية، التي تمتّعوا بها في ظل المجتمع الطبيعي لكن غياب السلطة القادرة على الضبط كانت تهدد ممارستهم لهذه الحقوق فهو الحالة التي يتمتع فيها الأفراد بالحرية والمساواة وليست حالة حرب مستمرة، فالتعاقد الاجتماعي عنده هو غاية معلومة لا تكون مع العبودية والخضوع فهما نفي وإقصاء لتلك الغاية، فالغرض الأساسي من التعاقد الاجتماعي هو المحافظة على الأرواح والملكية الخاصة وإلغاء النظام الملكي المطلق الذي لا يتفق مع طبيعة المجتمع المدني الذي ينطلق من مبدأ الإرادة الحرة (عبد الصادق،٢٠٠٠)

ويضيف المحمداوي (٢٠١١) أنّ المجتمع المدني جاء ليجعل من الإنسان ذلك الفرد العاقل الحر المالك، وهو بذلك يرتفع بشأن الإنسان من حالته الطبيعية وما تحوي من تضارب المصالح بين الأفراد المالكين الأحرار في الحالة الطبيعية، وبذلك فهو يحتاج إلى من يديره ويحفظ تعاقداته بين أفراد المجتمع الطبيعي فكان لابد من صياغة تعاقد اكبر يحمل صفة المجتمع ككل فكان العقد الاجتماعي. فالتعاقد الاجتماعي كما يراه الشماس (٢٠٠٨) هو حالة اجتماعية تلبي

حاجة ضرورية وأساسية من حاجات الإنسان إلى التجمّع والتنظيم فرضتها طبيعة التطور الاجتماعي الإنساني، لتشكيل مجتمعات قادرة على حماية حقوق الأفراد ورعاية مصالحهم وهم يعملون في إطار نظام ارتضوا أن يكون ممثلا لهم.

فكان الهدف الأساسي هنا لكل من هوبز ولوك هو تحقيق مجتمع مدني يوفر حماية لحقوق جميع المواطنين ولكن ما كان في الواقع هو تحقيق الحرية الفردية من خلال قيود عقليه معينة من شانها تامين الحرية للجميع.

إنّ المجتمع المدني في نظرية التعاقد الاجتماعي مبني على تعاقد الأفراد من خلال صهر المصالح الشخصية داخل المصلحة الجماعية لتحقيق المنفعة للجميع، فتلك النظرية أشارت إلى أنّ شبكة العلاقات الاجتماعية التي تكون رأس المال الاجتماعي تتطور وتنمو كل ما تطورت حالة التزام الأفراد بالعقد الاجتماعي الذي يبنى بينهم. لذلك كما ترى نظرية العقد الاجتماعي فان القاعدة البشرية المكونة لرأس المال الاجتماعي تنمو وتتحول لرأس مال اجتماعي يعتمد عليه كل ما اتجهوا نحو الابتعاد عن مصالحهم الشخصية والنواحي الشخصية بشكل عام ولصالح المنفعة العامة.

ويرى روسو أن العقد الاجتماعي ليس عقدا بين أفراد كما هو عند هوبز ولا عقدا بين الأفراد والسلطات كما عند لوك فبموجب هذا العقد كما يرى روسو فان كل واحد يتحد مع الكل فالعقد هو بين المجموعة بحيث يضع كل واحد شخصه وقدرته في الشراكة تحت سلطات الإدارة العامة وسيكون كل شريك متحدا مع الكل ولا يتحد مع أي شخص بشكل خاص، ومن جهة أخرى لم يكن لروسو أن يقبل أي من وجهتي نظر لوك أو هوبز بشان السلطة ففي كلتا الحالتين لا تساهم هذه الأشكال من الحكومة سوى في تدعيم خبرة اجتماعية مدنية يكون الهدف الرئيس

فيها وضع أولوية المصلحة الخاصة على احترام الصالح العام المتمثل في الالتزام بتامين الحرية والحقوق المتساوية (ديلو،٢٠٠٣).

أما هيجل فهو ينطلق من الخطوة الأولى في تأسيس المجتمع المدني وهي العمل من اجل سد الحاجات البشرية ضمن نظام الملكية الخاصة التي لا تعني شيئا دون الاعتراف الاجتماعي بها فالتبادل بين البشر لا يمكن أن يتم بدون القانون ودون عملية تنظيم أو إدارة العدالة ولكنه يعود للقول بأن للملكية الخاصة الفردية حدودها رغم تأكيده بأن هذه الملكية هي أساس المجتمع المدني، وهذا يرتبط بمفهومه للحرية الذاتية التي تتحقق في نظام اجتماعي يتيح للفرد حدا معينا ومقبولا من مقومات الحياة بكل جوانبها داخل المجتمع ففي ظروف الفقر والحرمان الاجتماعي لا يمكن أن تتوافر عوامل التطور الاجتماعي للفرد لذلك لا جدوى من الحديث عن الحرية إذ أنها تصبح بلا قيمة أو معنى ففي غياب حرية الفرد تنتفي أهم ميزات المجتمع المدني وهي تطور الوعي السياسي بل وينتفي وجود المجتمع المدني كواقع ملموس (بشارة، ١٩٩٦). ويرى هيغل أنّ الدولة تعتبر من الناحية الأخلاقية أسمى من المجتمع المدني فالدولة بنظره هي الإرادة المقدسة فهي تمتلك سلطة مطلقة تجعل من تسلط الدولة السياسي أمراً محتوماً، فتعريف هيغل للمجتمع المدني يمثل في تحليله الدقيق للنقابات المهنية والشركات وللجمعيات والمجتمعات المحلية والطبقات الاجتماعية والقوى السياسية والمؤسسات التي شكلت أساس المجتمع المدني فرأي هيغل في المجتمع المدني يتضمن مبدأ سليما وهو انه عندما ينظر إلى الفرد على انه مواطن فحسب تميل الدولة إلى امتصاص كل أشكال الاجتماع البشري (المديني،١٩٩٧)

وأما نصر (٢٠٠٥) يرى أنّ ماركس ينتقد وجهة نظر هيغل المبنية على الانفصال بين المجتمع المدني والدولة السياسية في العالم البرجوازي لان الإنسان في هذا العالم لا يمكن أن يعيش

في الواقع حياة مزدوجة سماوية وأرضية، لقد نظرت الماركسية إلى المجتمع المدني في إطار المجتمع الطبقي ككل وربطت حرية الفرد بشرطي التحرر السياسي والاجتماعي فرأى الماركسيون في الصراع الطبقي وسيلة ومخرجا من تناقضات المجتمع الرأسمالي وبالتالي تجاهلوا مسألة المجتمع المدني بل عدوها مرتبطة بالفكر والثقافة البرجوازية فقد رؤوا في المجتمع المدني تعبيرا عن المصالح البرجوازية.

أما التصور الغرامشي للمجتمع المدني فهو أصبح جزءا من البيئة الفوقية فيشير به إلى المؤسسات الطبقية والاجتماعية التي تختص بالوظائف الأيديولوجية، فتبرز أهمية مفهوم المجتمع المدني عنده المرتبط ارتباطا مباشرا بمفهوم الهيمنة مقابل مفهوم السيطرة، فخلاصة فكره هي ارتباط المجتمع المدني بمجموع التنظيمات الخاصة بوظيفة الهيمنة أو على الأقل تداخله مع البيئة الفوقية باعتباره مجالا للتنافس والصراع لا التنافس الاقتصادي كما حللها ماركس وهيجل (غرامشي، ١٩٧٦).

من خلال الادب السابق يتضح هنا أن المجتمع المدني هو عبارة عن مجموعة من الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تنتظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع ويحدث ذلك بصورة دينامية مستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة (إبراهيم، ١٩٩٢).

نظـرية رأس المـال الاجتـماعي

يركز رأس المال الاجتماعي على قضية العلاقات وفكرة الشبكات الاجتماعية والثروة المتاحة في المجتمع والتفاعل الذي يمكن الناس من بناء المجتمعات واعتماد بعضهم بعضاً وربط النسيج الاجتماعي وتدعيم خبرات الشبكات الاجتماعية والعلاقات وإيجاد الثقة.

لذلك ارتبط الحديث دائما بمفهوم المجتمع المدني لأنّه يشير إلى المنظمات التطوعية والجمعيات التي تكونت خارج نطاق الأسرة والدولة دون البحث عن عوائد وفوائد شخصية فكان الهدف منها بناء شبكات للعلاقات الاجتماعية واتصال الناس ببعضهم بعضا وبناء الثقة في إطار من الالتزام والمعايير الذي يعد بدوره مصدرا لرأس المال الاجتماعي.

فنظرية رأس المال الاجتماعي كما يشير السروجي (٢٠٠٩) تركز على متغيرات هامة تتحدد في العلاقات والشبكات الاجتماعية والقيم التي تعكس التوقعات في العلاقات والتفاعلات الاجتماعية بين الناس في المجتمع فغياب رأس المال الاجتماعي يؤثر سلبا في العلاقات والنسيج الاجتماعي وانهيار البناء والثقة في النظم والمؤسسات المجتمعية.

يقول الخشت (٢٠٠٢) أنّ مفهوم رأس المال الاجتماعي يرتبط بمقدار قوة وفاعلية المجتمع المدني فبقدر وجود تنظيماته وفاعليتها تكون الديمقراطية والتقدم السياسي فهو المجموع الكمي والكيفي أو النوعي للمؤسسات والجمعيات والمنظمات الاجتماعية غير الحكومية في مجتمع من المجتمعات بالقياس لعدد السكان، فراس المال الاجتماعي محصلة المجتمع المدني، والمجتمع المدني هو المساحة الحرة والتطوعية والمنظمة التي تشكل جزءا من المجتمع الأكبر أو العام الذي يعترف بالاختلاف والتنوع بين الناس وينظم العلاقات الإنسانية المجتمعية عبر القيم المدنية كالحرية والتسامح والملكية والمساواة.

ويمكن تحليل رأس المال الاجتماعي بتحليل البناء والفعل الاجتماعي والتبادل باعتباره رصيدا للفاعل والتبادل الفردي أو الجماعي أو على مستوى المجتمع ككل لذلك يمكن عرض الأطروحات النظرية التي تناولت مفهوم رأس المال الاجتماعي وتطوره كالتالي:

وصفت **نظرية كولمان لرأس المال الاجتماعي** كوسيلة لسد التفسيرات الاقتصادية والاجتماعية وكان ضعف النموذج الاقتصادي الذي يركز على الفرد العقلاني التي تعمل على تحقيق أقصى قدر من المنفعة مع استبعاد السياق الاجتماعي والعكس ، فالنموذج الاجتماعي يميل إلى التأكيد على التنشئة الاجتماعية للفرد في نظام قائم على المعايير والقواعد والالتزام فنظرية رأس المال الاجتماعي توظف المفهوم الاقتصادي للعمل العقلاني (تعظيم المنفعة) من اجل شرح كيفية الاستفادة من الموارد الاجتماعية المتاحة فقد فصّل كولمان عدة أشكال لرأس المال الاجتماعي التي تنشأ من الالتزامات المتبادلة والتوقعات ضمن هيكل جدير بالثقة (Murphy, 2003).

ومن هنا ركّز كولمان (colman, 1988) في هذه النظرية على تلك الجوانب من البنى الاجتماعية التي تجعل من السهل للأفراد أن يحققوا ما يريدون تحقيقه، فيوضح أنّ رأس المال الاجتماعي يسهل النشاط الإنتاجي كالجماعة التي تتضمن الاعتمادية المبنية على الثقة ويؤكد كولمان أنّ من الأشكال المهمة لرأس المال الاجتماعي إمكانية الوصول إلى المعلومات المتأصلة في العلاقات الاجتماعية ، فهو يؤكد بان المعايير تميل إلى الظهور عندما تكون الروابط وثيقة ومحكمة وبدون الثقة سيكون من الصعب أن تستمر الحياة الاجتماعية. فرأس المال الاجتماعي يعني المؤسسات والعلاقات والمعايير التي تشكل نوعية وكمية التفاعلات الاجتماعية بين أفراد المجتمع فقد رأى كولمان أنّ رأس المال الاجتماعي مجموعة من الأبنية الاجتماعية التي تيسر للأفراد والمؤسسات أداء مجموعة من الأفعال النفعية.

ويؤكد مورفي (Murphy, 2003) على أنّ رأس المال الاجتماعي ما هو إلا نتاج العلاقات المتبادلة التي تقع بين الأفراد والجماعات مع وجود القيم والمعايير التي تحدد العلاقات بينهم ، وهذا أكدّه بطرحه لمثال تجار الألماس القائمة على الثقة التامة الذين يتعاملون مع بعضهم بمئات الآلاف من الدولارات، ومع ذلك لا وجود لرأس المال الاجتماعي بالضرورة خارج العلاقات المحددة.

وذلك يعود على المجتمع بالمنفعة العامة والنمو والازدهار، فكلما تطور رأس المال الاجتماعي ارتبط ذلك بنمو الأحزاب والجمعيات والمؤسسات الاجتماعية والثقافية المختلفة، التي تتشارك مع النظام السياسي في القرار، ويتبلور منه المجتمع المدني بمؤسساته المتنوعة التي يقودها رأس مال بشري هدفه المصلحة العامة للأفراد والدولة.

فرأس المال الاجتماعي مجموعة المكاسب التي يحققها الفرد من خلال وجوده كعضو في جماعة اجتماعية، والتي لا يمكن تحقيقها في غياب تلك العضوية، وهي تتمثل في العلاقات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي والأنشطة الاجتماعية، بالإضافة إلى الإحساس بالتكيف الاجتماعي مع المجتمع ككل بمعنى تجاوز الفرد من خلال إيمانه بأهمية رأس المال الاجتماعي النظر للحياة كأنّها ملكية فردية بقدر ما هي ملكية جماعية بما تحتويه من تفاعلات وعلاقات إنسانية تمكن من تحقيق الأهداف المختلفة (colman, 1988).

رأس المال الاجتماعي عند روبرت بوتنام

أما بوتنام (Putnam, 1995) فحاول أن يثبت صحة نظريته ورؤيته حول رأس المال الاجتماعي وان هذا المفهوم ليس مفهوما نظريا وإنما مفهوم مادي يمكن قياسه من خلال العضوية الموجودة في المجتمع المدني وبذلك كان هو أول من ربط بين مفهوم المجتمع المدني

ومفهوم رأس المال الاجتماعي، فالفكرة الأساسية التي سعى إليها من خلال اللعب المنفرد للبولنج (Bowling alone) هي أنّ هنالك دلائل على بداية انهيار رأس المال الاجتماعي الأمريكي فهو حاول إثبات فكرته من خلال ما أورده من مؤشرات دالة على أنّ الشعب الأمريكي أصبح انخراطه في الشبكات والمؤسسات الاجتماعية والسياسية في انخفاض مستمر.

ففي داخل هذه المؤسسات المكونة للمجتمعات المدنية يتم استيعاب القيم المختلفة من الجماعات والأفراد بالإضافة إلى التفاعل بين الهياكل الاقتصادية والمجتمع المدني إذ يتم قياس رأس المال الاجتماعي بتلك المؤسسات من خلال عددها وعدد الأعضاء فيها بناء على المعايير والقيم والمواقف (westlund, 2007).

فمنظمات المجتمع المدني لعبت دورا حيويا في إنتاج رأس المال الاجتماعي من خلال دمج الناس في خلفيات وقيم متنوعة وتعزيز قيم التسامح والتعاون والمعاملة بالمثل فيمكن فهم نظرية رأس المال الاجتماعي من خلال معرفة كيف ينتج المجتمع المدني بصورة مباشرة رأس المال الاجتماعي وكيف بالمقابل ييسر رأس المال الاجتماعي المشاركة المدنية.

فقد كانت رؤية بوتنام (Putnam) مبنية على ما قام به كولمان (Colman)، ولكن كان لديه تركيز اقرب على أبعاد محددة للتفاعلات الاجتماعية التي تؤدي للديمقراطية حيث أشار أنّ رأس المال الاجتماعي عبارة عن قواعد وعلاقات تبادل وثقة وشبكات من الروابط المدنية والتي يتم تنظيمها أفقياً، وهذا التكامل يقلل من تكلفة المعلومات عن طريق التعاون والمنظمات التطوعية لذلك فإن له ايجابية كبيرة في الروابط المدنية، فقد حاول جاهدا إيجاد رابط بين رأس المال الاجتماعي وبين المجتمع المدني فهو من جهة يرى أنّ الحياة في المجتمعات تكون أسهل مع وجود رأس المال الاجتماعي إذ يرى إنّ شبكات الارتباط المدني تتبنى معايير قوية من التبادل

وتشجع ظهور الثقة المجتمعية ويشير إلى أنّ الحياة في المجتمعات تكون أسهل مع وجود أسهم ملموسة من رأس المال الاجتماعي إذ يرى أنّ شبكات الارتباط المدني تتبنى معايير قوية من التبادل وتشجع الثقة الاجتماعية (Murphy, 2003).

وقد رأى مورفي(Murphy, 2003) أيضاً في مقاله أنّ بوتنام رأى في رأس المال الاجتماعي عنصر حاسم في أي مجتمع ناجح فهو يلازم الأفراد والمجتمعات ويعتبر أنّ كل فرد له وجه جماعي وقد تكون العلاقات محددة أو معممة فالناس قد تفعل أشياء للآخرين إمّا بسبب شعور معين من الالتزام أو أكثر أو لشعورهم بنوع من القرابة مع مجموعة معينة في المجتمع فَأهم العناصر التي تكون رأس المال الاجتماعي هي الشبكات الاجتماعية والمعايير والالتزامات الأخلاقية والقيم الاجتماعية وتشمل الشبكات الاجتماعية الشبكات والجمعيات الرسمية وغير الرسمية التي تضم الجمعيات التطوعية فهي الأكثر فعالية في خلق التفاعل الأفقي والمعاملة بالمثل فالمعايير والالتزامات الأخلاقية تدعم المعاملة بالمثل في المؤسسات وتبني القيم الاجتماعية ولا سيما الثقة ضمن سياق المعايير والالتزامات الأخلاقية.

ومن جهة أخرى يرى مورفي أنه بسبب ارتباط المجتمع المدني بالسياسة بشكل مباشر قد أدى ذلك إلى تراجع كبير في حجم العضوية مثل انخفاض العضوية في المجموعات النسائية التقليدية.

وبعضهم يرى أنّ العضوية في المنظمات المختلفة وشبكات الأفراد تعمل على تطوير مصالح مشتركة وبالتالي معايير مشتركة تؤدي للثقة وإلى فهم أفضل للخلفيات الثقافية المختلفة ونمط الحياة فتظهر الديمقراطية ويرى بعضهم أنّ رأس المال الاجتماعي يتكون من البيئة

الاجتماعية مثل تقديم المعونة وزيادة فرص العمل الجماعي وبالتالي تحص على تشجيع من المجتمع المدني والمنظمات التنموية (qyen, 2000).

ولرأس المال الاجتماعي كما يقول حيدر (٢٠٠٩) جانب فردي كما أنّ له جانباً جماعياً فمن ناحية يدخل الأفراد في علاقات تخدم مصالحهم ومن ناحية أخرى يمكن لرأس المال الاجتماعي أن يمارس تأثيرات خارجية على الجماعة الكبرى فلا التكاليف كلها ولا الفوائد كلها تعود على الأفراد الذين يتشابكون لهذا السبب نظر بوتنام رأس المال الاجتماعي بوصفه أملاكا عامة وشخصّية في الوقت نفسه، والشبكات الاجتماعية المتبادلة ومعايير التبادل وإعادة إنتاجها لذلك مَيّز بين شكلين لرأس المال الاجتماعي شكل بنائي خارجي (bridging)، وشكل ارتباطي داخلي (bonding) فرأس المال الاجتماعي يكون ارتباطياً داخلياً إذا كان يربط مجموعة من الداخل ويكون لها هوية وتجانس، ويكون خلاف ذلك البنائي الخارجي إذا كان يربط أشخاصاً مختلفين اجتماعياً.

رأس المال الاجتماعي عند بورديو:

ومن رواد المدرسة الفرنسية بورديو الذي اعتبر أنّ رأس المال الاجتماعي كغيره من صور رأس المال أدى التفاوت في امتلاكها إلى اختلاف هياكل وآليات التفاعل الاجتماعي بين مختلف فئات المجتمع، فهو يؤكد أنّ شبكات العلاقات الاجتماعية لا تعمل من تلقاء نفسها وإنّما تخضع لمجموعة من العمليات الاقتصادية والاجتماعية، فهو لم يهتم بدراسة رأس المال الاجتماعي في حد ذاته، وإنما اهتم بدراسة آليات تفاعله مع غيره من صور رأس المال لإعادة إنتاج أوضاع اجتماعية تعكس عدم المساواة، فهو يؤكد أنّ رأس المال الاجتماعي هو انعكاس لما تمتلكه الطبقة

الاجتماعية المسيطرة من القوة والنفوذ لتكريس أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية بالمقابل حرمان الامتيازات لمن لا ينتمي لهذه الطبقة (Martti, 2000).

فقد حدد بورديو (Bourdieu, 1986) مفهوم رأس المال الاجتماعي بأنّه ما يتوفر للفرد من موارد ومصادر إشباع حاجات وتحقيق أهداف ناتجة في الأساس من كون الفرد عضواً في جماعة اجتماعية، أي أنّ تلك العضوية توفر للفرد موارد اقتصادية لم يكن ليحصل عليها لو لم يكن منتميا إلى تلك الجماعة وبالتالي تصبح المهمة في كيفية إنشاء وتكوين مثل تلك العضوية أي بناء العلاقات الاجتماعية في إطار مؤسساتي كما هو الحال في الأسرة وجماعة المهنة وجماعة الرفاق، وقد أكد بورديو على أنّ حجم الفائدة المستحقة من تلك العلاقات يعود بالدرجة الأولى إلى كمية ونوعية مثل تلك العلاقات.

إنّ تلك العلاقات والشبكات الاجتماعية، إن تطورت انعكس ذلك على مدنية المجتمعات وتطورها، من نظام أحادي الحكم إلى المشاركة المدنية في القرار السياسي بجو مليء بالحرية وثقافة الديمقراطية، والذي يكون بنهاية المطاف الخطوة الأولى في بناء المجتمع المدني.

ويضيف بورديو (Bourdieu, 1993) إلى أنّ الفرد يعمل على بناء مجموعة من العلاقات التي تمكنه لاحقا من تحقيق بعض المكاسب وهذه العلاقات في الأساس علاقات مكتسبة أي انه تقع على الأفراد مسؤولية بنائها وإنشائها لتحقيق الأهداف وإشباع الحاجات المطلوبة.

فالعلاقات التي يكونها الأفراد تعد المادة الخام للحصول على منافع وأرباح التي يتشكل من خلالها رأس المال الاجتماعي والتي تشير إلى قدرة الفاعلين على الحصول على منافع بموجب عضويتهم في الشبكات الاجتماعية والسمات الموجودة في التنظيم الاجتماعي كالثقة والمعايير التي

تيسر الفعل الاجتماعي وتنظمه، فرأس المال الاجتماعي أو العوائد التي يراد الوصول إليها من خلال هذه الاتصالات والعلاقات أمراً بالغ الأهمية بجاب رأس المال البشري.

لذلك ولما أشار إليه الأدب النظري سنحاول في هذه الدراسة التوفيق بين مفهومي المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي ومعرفة مدى مساهمة ذلك المجتمع في بناء رأس مال اجتماعي حيث يتبين من خلال ما سبق أن المجتمع المدني قد يعد مصدرا لرأس المال الاجتماعي، وقد يؤثر رأس المال بدورة على بناء تلك المؤسسات الذي ستحاول الدراسة الكشف عن العلاقة التبادلية بينهما.

علاقة نظريات المجتمع المدني بنظريات رأس المال الاجتماعي:

ترتبط معظم النظريات التي دارت حول المجتمع المدني بما يسمى بالعقد الاجتماعي أو التعاقد الاجتماعي أي أن الأفراد يتعاقدون مع جهة معينة قد تكون الافراد انفسهم او الدولة لصهر المصالح الشخصية في الصالح العام، وهنا يبدأ التقاطع ما بين النظريات حول المجتمع المدني والنظريات حول رأس المال الاجتماعي، فالمجتمع المدني هو مجموعة من الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تنتظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع ويحدث ذلك بصورة دينامية مستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة.

إنّ المجتمع المدني في نظرية التعاقد الاجتماعي مبني على تعاقد الأفراد على صهر المنافع الشخصية في قالب المصلحة الجماعية المجتمعة لمنفعة الجميع، فيكون واضحاً بأن تلك النظرية أشارت إلى أنّ شبكة العلاقات الاجتماعية التي تكون رأس المال الاجتماعي تتطور وتنمو كل ما تطورت حالة التزام الأفراد بالعقد الاجتماعي الذي يبنى بينهم.

لذلك كما ترى نظرية العقد الاجتماعي فان القاعدة البشرية المكونة لرأس المال الاجتماعي تنمو وتتحول لرأس مال اجتماعي يعتمد عليه كل ما اتجهوا نحو الابتعاد عن مصالحهم الشخصية والنواحي الشخصية بشكل عام ولصالح المنفعة العامة. وقد ركزت نظريات رأس المال الاجتماعي على قضية العلاقات وفكرة الشبكات الاجتماعية والثروة المتاحة في المجتمع والتفاعل الذي يمكن الناس من بناء المجتمعات واعتماد بعضهم البعض وربط النسيج الاجتماعي وتدعيم خبرات الشبكات الاجتماعية والعلاقات وإيجاد الثقة.

فبينما كان الهدف الأساسي لكل من هوبز ولوك من منظري المجتمع المدني هو تحقيق مجتمع مدني يوفر حماية لحقوق جميع المواطنين ولكن ما كان في الواقع هو تحقيق الحرية الفردية من خلال قيود عقليه معينة من شانها تامين الحرية للجميع. فقد رأى كولمان من منظري رأس المال الاجتماعي أنّ رأس المال الاجتماعي مجموعة من الأبنية الاجتماعية التي تيسّر للأفراد والمؤسسات أداء مجموعة من الأفعال النفعية، اي ان العلاقة ما بين النظريات ككل علاقة تبادلية فالقيود الاجتماعية التي اشارت لها نظريات المجتمع المدني التي تؤمن مصالح الجماعة تظهر في التفاعل ما بين الناس عند انشاء الشبكات الاجتماعية القائمة على الثقة كما اشارت نظريات رأس المال الاجتماعي.

ربط بوتنام (Putnam) نظريات المجتمع المدني مع نظريات رأس المال الاجتماعي وكان تصوره خير دليل على تقاطع النظريات مع بعضها، حيث ربط ما بين مفهوم المجتمع المدني ومفهوم رأس المال الاجتماعي، فالمؤسسات المكونة للمجتمعات المدنية يتم داخلها استيعاب القيم المختلفة من الجماعات والأفراد بالإضافة إلى التفاعل بين الهياكل الاقتصادية والمجتمع المدني إذ يتم قياس رأس المال الاجتماعي بتلك المؤسسات من خلال عددها وعدد الأعضاء فيها بناء على

المعايير والقيم والمواقف، فرأس المال الاجتماعي عنصر حاسم في أي مجتمع ناجح فهو يلازم الأفراد والمجتمعات ويعتبر أنّ كل فرد له وجه جماعي وقد تكون العلاقات محددة أو معممة فالناس قد تفعل أشياء للآخرين إمّا بسبب شعور معين من الالتزام أو أكثر وهذا جوهر التعاقد الاجتماعي الذي اشارت له نظريات المجتمع المدني، فأهم العناصر التي تكوّن رأس المال الاجتماعي هي الشبكات الاجتماعية والمعايير والالتزامات الأخلاقية والقيم الاجتماعية وتشمل الشبكات الاجتماعية الشبكات والجمعيات الرسمية وغير الرسمية التي تضم الجمعيات التطوعية فهي الأكثر فعالية في خلق التفاعل الأفقي والمعاملة بالمثل فالمعايير والالتزامات الأخلاقية تدعم المعاملة بالمثل في المؤسسات وتبني القيم الاجتماعية ولا سيما الثقة ضمن سياق المعايير والالتزامات الأخلاقية.

نظريات المجتمع المدني ترى أنّ المجتمع الذي يكون الضامن للحقوق المتساوية لكل الأفراد، فهو ذلك المجتمع الذي يدخله الأفراد لضمان حقوقهم المتساوية وهو المجتمع المدني، فالغرض الأساسي من التعاقد الاجتماعي هو المحافظة على الأرواح والملكية الخاصة وإلغاء النظام الملكي المطلق الذي لا يتفق مع طبيعة المجتمع المدني الذي ينطلق من مبدأ الإرادة الحرة، وفيما يتعلق بنظرية رأس المال الاجتماعي فهي تركز على قضية العلاقات وفكرة الشبكات الاجتماعية والثروة المتاحة في المجتمع والتفاعل الذي يمكن الناس من بناء المجتمعات واعتماد بعضهم بعضاً وربط النسيج الاجتماعي وتدعيم خبرات الشبكات الاجتماعية والعلاقات وإيجاد الثقة، فهما تشتركان بمبدأ الثقة والإرادة الحرة كعنصر هام لنشوء كل من المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي.

لذلك ارتبط الحديث دائما بمفهوم المجتمع المدني لأنّه يشير إلى المنظمات التطوعية والجمعيات التي تكونت خارج نطاق الأسرة والدولة دون البحث عن عوائد وفوائد شخصية فكان

الهدف منها بناء شبكات للعلاقات الاجتماعية واتصال الناس ببعضهم بعضا، وبناء الثقة في إطار من الالتزام والمعايير الذي يعد بدوره مصدرا لرأس المال الاجتماعي.

وأما بورديو(Bourdieu) وهو أحد منظري رأس المال الاجتماعي فأشار الى مفهوم رأس المال الاجتماعي بأنه ما يتوفر للفرد من موارد ومصادر إشباع حاجات وتحقيق أهداف ناتجة في الأساس من كون الفرد عضواً في جماعة اجتماعية، أي أنّ تلك العضوية توفر للفرد موارد اقتصادية لم يكن ليحصل عليها لو لم يكن منتميا إلى تلك الجماعة وبالتالي تصبح المهمة في كيفية إنشاء وتكوين مثل تلك العضوية أي بناء العلاقات الاجتماعية في إطار مؤسساتي كما هو الحال في الأسرة وجماعة المهنة وجماعة الرفاق، وقد أكد بورديو على أنّ حجم الفائدة المستحقة من تلك العلاقات يعود بالدرجة الأولى إلى كمية ونوعية مثل تلك العلاقات.

إنّ تلك العلاقات والشبكات الاجتماعية، إن تطورت انعكس ذلك على مدنية المجتمعات وتطورها، من نظام أحادي الحكم إلى المشاركة المدنية في القرار السياسي بجو مليء بالحرية وثقافة الديمقراطية، والذي يكون بنهاية المطاف الخطوة الأولى في بناء المجتمع المدني.

الدراسات السابقة وذات الصلة

عند استعراض الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة ما بين المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي، يظهر أنّ هناك تأثيراً وعلاقة تبادلية فيما بينهما، وقد أشارت بعض الدراسات إلى فاعلية وأهمية المجتمع المدني ومؤسساته التطوعية المستندة إلى رأس المال الاجتماعي في القطاع العام والمصلحة العامة والتنمية كما أشارت بذلك دراسة ملاوي حول **أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية** حيث هدفت إلى إعطاء خلفية نظرية عن قطاع المجتمع المدني وأهميته في عملية التنمية من خلال شراكته مع كل من القطاعين العام والخاص الدراسة التي تناولت بدورها الأهمية من ثلاثة جوانب اجتماعية واقتصادية وتنموية بالإضافة الى طرح المشاكل الرئيسة التي تواجه هذا القطاع وتسهم هذه الدراسة في إثراء الأدب حول أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية بالإضافة إلى إشارة الدراسات الحديثة إلى التحول الذي طرأ في دور قطاع المجتمع المدني من مجرد الإحسان المباشر إلى إحداث التنمية في المجتمع، ومن هنا تقع المسؤولية على طرفين الأول الحكومة والتي عليها تحديث قوانينها وتشريعاتها والقطاع الآخر المجتمع المدني الذي عليه دائما البحث عن مصادر تمويل دائمة (ملاوي،٢٠٠٨). وأكّدت دراسة البحيري ذلك فقد كانت حول **أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية**، فقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن مؤسسات المجتمع المدني تساهم بدرجة قليلة في نشر ثقافة حقوق الإنسان، وبالرغم من أن تلك المؤسسات موجودة ولكنها غير فاعلة في نشر ثقافة حقوق الإنسان وقد يكون السبب هو غياب الديمقراطية وغياب ثقافة هذه الحقوق داخل كل مؤسسة. وقد بينت الدراسة إن هناك علاقة طردية بين ممارسة حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني وبين المساهمة في نشر ثقافتها، وكلما ترسخت وتزايدت مؤسسات المجتمع المدني كلما مهدت الطريق نحو المزيد من الديمقراطية، وكلما اتسع هامش الديمقراطية تعززت قدرة مؤسسات المجتمع المدني وزادت مشاركتها

في قيادة المجتمع. وقد حاولت الدراسة التعرف على درجة ممارسة حقوق الإنسان في مؤسسات المجتمع المدني (الأحزاب والنقابات والجمعيات) والتعرف على مدى مساهمة هذه المؤسسات في نشر ثقافة حقوق الإنسان والتعرف على العلاقة بين ممارسة حقوق الإنسان في مؤسسات المجتمع الأردني، وبين مساهمتها في نشر ثقافتها. ومن الأهداف التي سعت لها الدراسة أيضاً البحث في حركة مؤسسات المجتمع المدني الأردني ودورها في تغيير الواقع الراهن وترسيخ مفاهيم الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتي تحتاج إلى دفعة قوية لتحقيق أهدافها (البحيري،٢٠٠٧).

ومن الدراسات التي اهتمت بالمجتمع المدني دراسة العكش، بعنوان **مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الأردن**، إذ هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الأردن وذلك من خلال بيان دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز عملية التحول الديمقراطي وما هي الآلية الارتباطية التي تعكس العلاقة التفاعلية بين هذين المتغيرين.وقد بَنِيت هذه الدراسة على افتراض أساسي يفترض وجود علاقة طردية بين وجود مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الأردن وهذه الفرضية هي: هنالك علاقة بين انتشار و ازدهار مؤسسات المجتمع المدني في الأردن وبين تقدم المسيرة الديمقراطية تقدماً ملحوظاً في كافة المجالات الوطنية بشكل جعل الأردن يستند على دعائم ديمقراطية راسخة. ومن نتائج هذه الدراسة إنّ مؤسسات المجتمع المدني مع كل ما تحققه من نجاحات في تعزيز الوضع الديمقراطي في الأردن إلاّ أنّها لا تزال تعاني من نوع من التشتت وعدم المركزية الأمر الذي يترك هامشا للتدخل الحكومي بشؤون هذه المؤسسات (العكش، ٢٠٠٦).

ومن الدراسات الأجنبية التي تناولت فاعلية وأهمية المجتمع المدني والجمعيات التطوعية وأساسها رأس المال الاجتماعي في التنمية وتحقيق المصلحة العامة، دراسة ديكير(Dekker)

الموسومة حول مجال الجمعيات التطوعية ونماذج المجتمعات المدنية (**The sphere of voluntary associations and the ideals of civil society)** حيث توصلت نتائج الدراسة إلى أنّ المجتمع المدني ما زال يشكل النموذج الأفضل للعمل التطوعي، وما زال هناك إمكانيات يمكن أن يبرزها المجتمع المدني لزيادة نمو العمل التطوعي، فقد أكّد منظور أوروبا الغربية على مساهمة الجمعيات التطوعية في التنمية من خلال استعراض ملامح هذا الدور وحدوده في المجتمع المدني في هولندا حيث يعد القطاع غير الربحي في هولندا الأكثر اتساعا في العالم (dekker, 2008). وفي نفس الاتجاه كانت دراسة جابرييل وفيربا (Gabriele&Verba) حيث تناولت أهمية دور المجتمع المدني بكافة مؤسساته في تكوين الثقافة المدنية في دراسة بعنوان الثقافة المدنية: الاتجاهات السياسية والديمقراطية في خمسة أمم **(The civic culture: political attitudes and democracy in five nation)** وهي تمثل عددا من التوجهات والروابط غير السياسية، والتي يرتبط معظمها بالثقة المجتمعية التي تحدد توجهات الأفراد تجاه الآخرين خاصة فيما يتعلق بالطريقة التي يصنف بها الفرد نفسه في علاقته بمن حوله، ومدى ثقته في الآخرين وذلك وفقا للخبرات المشتركة بينهم (Gabriele and verba, 1965).

وفي اتجاه آخر كانت دراسة كريستي (Christie) التي تناولت في دراستها تفاعل المجتمعات المدنية بالدولة ما بين الكمبوديين وصنّاع السلام **(Peacebulding and Cambodian state-civil society interaction)** فقدمت هذه الدراسة مراجعة نقدية للأدبيات في المجتمعات المدنية، وأشارت إلى أهمية تعزيز المجتمع المدني فهو أمر حاسم في إقامة الديمقراطية السلمية للدولة، وما هي الأدوار التي ينبغي أن تكون في علاقة المجتمع المدني مع الدولة، ودعت كذلك إلى تعزيز دور المجتمع المدني ومساواته لقطاع المنظمات غير الحكومية، باعتبارها مصدرا لتسوية النزاعات والتنمية. حيث يتمّ تقييم الآثار المترتبة على تعزيز

المجتمع المدني بحيث يتم بناء السلام، فهذه الدراسة كشفت بوضوح التناقضات التي تنشأ نتيجة لمحاولة تقييم الفروق المحلية والتاريخية والثقافية (Christie, 2009).

وأشارت بعض الدراسات الأجنبية حول أهمية الجماعات ذات الخصائص التشاركية في تشكيل رأس المال الاجتماعي ودرجة أهميتها في المجتمعات المدنية مثل دراسة شيريل ووينر (Cheryil&Wayner) والتي عنونت دراستها بتأثير المجتمعات المحلية المعتمدة على المجموعات ذات الخصائص التشاركية في رأس المال الاجتماعي **(Effect of community – based collaborative group chacteristics on social capital)** حيث استخدمت هذه الدراسة مسحاً الكترونياً للمشاركين في المجموعة والمقابلات الرئيسة، لتقييم تضرر رأس المال الاجتماعي. وقد تمّ بناء المجموعة التعاونية من ١٠ مجموعات تضم مجموعة من القضايا المختلفة منها: نجاح التصور، الصراع والدينامية، تنوّع أصحاب المصلحة وقيم متشابهة والمعتقدات، وحجم المجموعة وعمرها، وقد أشارت النتائج إلى أنّ المجموعات التعاونية قد تحتاج إلى النظر في نتائج التفاعلات من اجل بناء رأس المال الاجتماعي. فقد اظهر البحث أيضاً أنّ الجماعات التعاونية تختلف مما يزيد من رأس المال الاجتماعي أو نقصانه مع مرور الوقت، فراس المال الاجتماعي مهم لأنّه يمكن أن يوفر إمكانية الوصول إلى أشكال أخرى من رأس المال، وأشارت الدراسة أيضاً إلى إنّ الأبحاث الحديثة أكدّت أنّ الآثار المجتمعية مجردة. وأما التشاركية في بناء رأس المال الاجتماعي والمعرفة والثقة وقواعد المعاملة بالمثل والشبكات قد يحسن رأس المال الاجتماعي، وقدرة المجموعة على التعاون والتشارك، وإدارة المخاطر والابتكار والتكيف مع التغييرات نحو الأفضل (CherylL& Wayner, 2007).

واتجهت بعض الدراسات للإشارة إلى الصعوبات التي تواجه علاقة رأس المال الاجتماعي بالمجتمع المدني وبنائه، حيث أشارت نتائج دراسة العزام الموسومة **اتجاهات عينة من منتسبي مؤسسات المجتمع المدني نحو المشاركة السياسية في الأردن** بأن المجتمع الأردني بشكل عام يتسم بظاهرة العزوف عن المشاركة السياسية وخاصة النشاطات الحزبية، وانّ من أهم أسباب العزوف هو الهاجس الأمني وتركيز النشاطات السياسية في العاصمة، وعدم الاكتراث واللامبالاة، بالإضافة إلى ضعف شفافية السلطة وضعف تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص وعدم قناعة الشعب بجدية الحكومة في محاربة الفساد والمحسوبية (العزام، ٢٠٠٦). **وحاولت دراسة الزعبي الموسومة واقع المجتمع المدني العربي ومستقبله،** برصد ملامح التطور الحاصل للمجتمع المدني وآفاق تشكله ومحدداته في الوطن العربي في ظل التحولات العالمية والوقوف على أبرز المعوقات التي تعترض مسيرة المجتمع المدني العربي. ومن خلال نتائج الدراسة تبيّن أنّ المجتمع المدني يعاني ضعفاً شديداً في قواعد البيانات الخاصة بالمجتمع المدني وأنشطته، إذ ما زالت الدولة في معظم الأقطار العربية لها اليد العليا في تحديد حركة مؤسسات المجتمع المدني ودوره، بالإضافة إلى الغياب الكامل للحدود الفاصلة بين العمل الأهلي والعمل الحكومي الأمر الذي ينعكس على فعالية المجتمع المدني.وشخصنة مؤسسات المجتمع المدني، ويرجع ذلك إلى ضعف الممارسة الديمقراطية داخل مؤسسات المجتمع المدني وان كثيرا من الإجراءات تتم بطريقة شكلية.إذ ما زالت اغلب مؤسسات المجتمع المدني تعمل في إطار دورها التقليدي وان النظرة إلى التنمية باعتبارها مسؤولية الدولة ما زالت هي السائدة (الزعبي، ٢٠٠٧).

وحاولت دراسة الطويسي الموسومة **مكانة العمل التطوعي في مؤسسات المجتمع المدني** تسليط الضوء على مكانة التطوع في المجتمع المدني الأردني خاصة في وجود تراجع دور التطوع في مؤسساته، فسعت هذه الدراسة إلى إعادة التعرف إلى التطوع في السياق الأردني من خلال تتبع

مصادر وتقاليد العمل التطوعي في المجتمع الأردني فقد أجرى الباحث مسحا اجتماعيا لواقع العمل التطوعي في منظمات المجتمع المدني وخلصت الدراسة إلى أنّ الأندية الشبابية وأندية المعلمين أكثر فئات المؤسسات المدنية في الفعالية التطوعية للهيئات المنتخبة بالإضافة إلى تدني نسبة فئة المؤسسات التي يوجد لديها برامج متخصصة في العمل التطوعي وأوضحت نتائج الدراسة إلى إنّ أهم مصادر إعاقة تطوير العمل التطوعي التي تتمثل ضعف الدعم الحكومي للعمل التطوعي ومحدودية الموارد المالية وعدم وجود مؤسسة أو هيئة مستقلة تعنى بالعمل التطوعي وضعف مشاركة الشباب التطوعية (الطويسي،٢٠١١).

وعلى صعيد الدراسات الأجنبية فقد تناولت دراسة اليوني (Elowny) الموسومة منظمات المجتمع المدني في مصر(**Civil society organizations in Egypt**)، اثنتين من الجماعات الأكثر نفوذا في مصر (الإخوان المسلمين، ونقابة المحامين) وبحثت عن العوامل الرئيسية مثل نوع النظام السياسي والثقافة قد تؤثر على أداء المجتمع والتنمية من خلال تلك المنظمتين في فترة مصر المباركية، وخلصت الدراسة إلى أنّ العديد من العوامل لعبت دورا سلبيا في إضعاف هذه المنظمات في حين إن عددا قليلا ساعد في الحفاظ على عملياتها المراد تحقيقها (Elowny, 2010).

وفي اتجاه آخر ناقشت دراسة زينب وجوفين (Zeynep&Guven) الفروق ما بين المهاجرين والسكان الأصليين كرأس مال اجتماعي في الاندماج مع مؤسسات المجتمع المدني في دراستهما الموسومة تأثير الهجرة على حالة التطوع: تطور رأس المال الاجتماعي في المجتمعات غير المتجانسة (**The effect of immigration on volunter status: developing social capital in heterogeneous communities**)، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى

أنّ هناك عددا من المؤشرات مثل الدين والثقة، يمكن أن تزيد ميل الفرد للتطوّع بغض النظر عن مكان ولادة الشخص، بالإضافة أيضاً الى وجود اتجاه لدعم مطالبات بوتنام فيما يتعلق بآثار عدم التجانس في رأس المال الاجتماعي، فإدخال تعديلات على السياسات قصيرة وطويلة الأجل قد تساهم في سد الفجوة في العمل التطوعي في المجتمعات المتنوعة، وأكدّت الدراسة كذلك على انه ما زال العمل التطوعي يمتلك دوراً في تعزيز المهارات وتعزيز الاتصال بين الأشخاص فهو يشكل مؤشر موثوق في تكوين رأس المال الاجتماعي، فقد أظهرت الباحثة مصداقية روبرت بوتنام في رأيه بأن عدم التجانس يعوق إنتاج رأس المال الاجتماعي وعبر مختلف الفئات المستمدة من القطاع المستقل. وقد أكدّت الدراسات المسحية في الولايات المتحدة الأمريكية لعام ٢٠٠١ إنّ هناك فجوة في العمل التطوعي بين المهاجرين والأفراد الذين ولدوا في الولايات المتحدة الأمريكية (zeynep & guven,2009).

وحاولت بعض الدراسات تفسير العوامل التي تلعب دوراً لدى الأفراد كرأس مال اجتماعي في الالتحاق بمؤسسات المجتمع المدني، فقد أشارت دراسة المحاميد الموسومة **دوافع السلوك التطوعي النسوي المنظم في الأردن،** إلى أنّ النساء الصغيرات في العمر أكثر إقبالاً على التطوع من النساء الكبيرات، وان النساء المتزوجات أكثر تطوعاً من النساء العازبات والمطلقات والأرامل، وبيّنت الدراسة أيضاً أنّ النساء في محافظة العاصمة أكثر تطوعاً من المحافظات الأخرى (المحاميد،٢٠٠١).

اما الدراسة الموسومة **أثر سياسات وبرامج منظمات المجتمع المدني على تمكين المرأة الاردنية** فقد هدفت الى تحديد سياسات المجتمع المدني الاردني في مجال تمكين المرأة وبيان اثرها على اداء المنظمات النسائية وقد تم اجراء الدراسة على خمس منظمات نسائية وتم عمل مقابلات

للاطلاع على الوثائق المتعلقة بها وقد توصلت النتائج الى بيان الاثار الاجتماعية لبعض السياسات الاجتماعية كسياسات التمكين والغاء التمييز القانوني ضد المرأة التي اسهمت في تغيير اوضاع المستفيدات وتوصلت الدراسة ايضا الى انه لا توجد لدى المنظمات النسائية آلية لقياس اثر البرنامج بالاضافة إلى إعتراض برامج التمكين معوقات اقتصادية واجتماعية وادارية وتشريعية (السيوف،٢٠٠١) .

وفي اتجاه الطلبة الجامعيين نحو الالتحاق والعمل في المؤسسات المدنية ذكرت دراسة الواكد الموسومة **اتجاهات طلبة الجامعة الأردنية نحو المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني،** وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أنّ غالبية أفراد العينة البالغة (٦٣٠) طالب وطالبة يرون ضرورة تطبيق العديد من القيم المرتبطة بمفهوم المجتمع المدني. ويوجد ميل من قبل أفراد العينة للانتساب والمشاركة في نشاطات النقابات والروابط المهنية ويفضلون أن يكون اختيارياً، حيث قامت الدراسة على معرفة مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية على اتجاهاتهم في المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني (الواكد، ٢٠٠٦).

وخلصت نتائج دراسة ماري هارت (Mary Hart) الموسومة برأس المال الاجتماعي وتواصل المجتمعات المحلية: ماذا يحدث في حياة الشباب ؟ **(Social capital and community connection: what matters in the lives of youth?)** إلى أنّ النشاطات في مجتمع المدرسة الثانوية متغير اتصال مرتبط بنجاح الشباب في انخفاض معدلات التسرب من المدارس، وكان متغير الأسر المحتوية على الوالدين أكثر المتغيرات المرتبطة بنجاح الشباب، فتلك الأسر تجد وقتاً أكثر لقضاء الوقت مع أولادهم، فلديها نسبة اقل من التوتر وقواعد أكثر اتساقاً بالإضافة إلى توافر الدعم الأسري مقارنة بالأسر وحيدة الوالد، ومتوسط دخل الأسرة

هو المتغير الثاني لنجاح الشباب فمن المهم للشباب أن يكون رأس المال المادي إلى جانب رأس المال الاجتماعي. وقد قامت هذه الدراسة بتحليل ١١٥ مقاطعة في ولاية ميسوري في الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام ارتباط بيرسون لتحديد ما إذا كان المجتمع يتمحور حول اتصالات الشباب ومنظمات الشباب والأنشطة في المدرسة الثانوية والمدارس الخاصة، ومدى تواصل رأس المال الاجتماعي في المجتمعات المحلية، وقد استخدم متغير الانحدار لتحديد أشكال الاتصالات في المجتمع المحلي المرتبطة بنجاح الشباب (انخفاض معدلات التسرب من المدارس وزيادة الحضور في الكليات وانخفاض جنوح الأحداث (Hart, 2009).

كما أشارت دراسة غامبل (Gamble) الموسومة بشبكات رأس المال الاجتماعي لدى الوكالات المؤسسية وتمكين الشباب الأمريكيين – الأفريقيين **(social capital networks of institutional agents and the empowerment of African American youth)** إلى كيفية الاستفادة من برنامج التمكين الذي يساعد الشباب على التعلم ومحاولة نقل المعلومات الضرورية للشباب لمعرفة كيفية إدارة الحياة، وقد قدمت هذه الدراسة أيضاً دراسة حالة للشبكة لتوجيه البرامج المجتمعية للقادة التي تركز على تمكين شباب الأقليات الأمريكية الإفريقية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أنّ الهيكل التنظيمي مهم جدا سواء في الكنيسة أو أي تجربة معاشة لنجاح هذه البرامج حيث تساعد بشكل ايجابي فيما يخص وجهات نظر قائد البرنامج حيث يتم اختيار أنواع العلاقات من قبل قادة البرامج (Gamble, 2007).

وفي دراسة رايموند (Raymond) الموسومة تأثير عدم المساواة الاجتماعية على الدخول والمشاركة في المجتمع المدني لدى المجتمعات المحلية في المناطق الريفية في ايوا **(The effect of social inequality on civil society access and participation in**

communities in rural Iowa حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أنّ الطبقة الاجتماعية والعرق والعمر لا تزال تلعب دوراً مهماً في الوصول إلى الاندماج في المجتمع المدني، بالإضافة إلى المشاركة الشخصية، وعلى عكس التوقعات النظرية فالجنس لا يلعب دورا كبيرا في نشاط المجتمع المدني في هذه الدراسة، ففي مجتمع ولاية أيوا الذين لديهم وظائف مرموقة هم المشاركين الفاعلين في المجتمع المدني والفقراء والذين يعيشون في اقل المهن لديها عدد اقل من الفرص للانخراط. وبالتالي هي أقل نشاطا بكثير في المجتمع المدني، بالإضافة إلى أنّ المواطنين في أيوا يميلون بشكل ايجابي نحو المجتمع المدني خاصة عندما يلاحظون اتحاد المجتمع كما ويلعب التعليم دورا مهما خاصة الذين يحملون شهادات علمية جامعية وخاصة الذين تقاعدوا أكثر نشاطا في الحياة العامة من الذين لم يكملوا دراساتهم (Raymond, 2008).

وحول علاقة مؤسسات المجتمع المدني بغيره من المؤسسات في العالم ظهرت دراسة العطيات الموسومة: **دراسة العلاقة بين مؤسسات المجتمع الأردني ومؤسسات المجتمع المدني العالمي،** حيث قامت بوصف وتحليل واقع العلاقة التي تربط المؤسسات العالمية مع تنظيمات المجتمع المحلي، من خلال التعرّف على النشاطات التي تقوم بها تنظيمات المجتمع المدني في الأردن، ومدى تأثيرها بعلاقاتها بالمؤسسات الدولية. وقد خلصت الدراسة إلى أنّ أكثر شكل من أشكال العلاقة التي تربط تنظيمات المجتمع المدني الأردني بالمؤسسات العالمية هو العلاقة المالية وتحديد دعم البرامج والأنشطة فيها وان القائمين على قيادة المؤسسات المحلية ينظرون إلى هذه العلاقة بايجابية كونها توفر فرصة لتبادل الخبرات والدعم المالي (العطيات، ١٩٩٨).

علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة :

تم التركيز على هذه الدراسة لأهمية شبكة العلاقات الاجتماعية التي يمتلكها الافراد في حياتهم فارتبط الحديث عن المجتمع المدني لكونه يعد الاطار الاوسع الذي يستوعب الافراد ويزيد من ثقتهم المجتمعية .

ونظرا لقة الدراسات العربية السابقة ذات الصلة المباشرة بالموضوع ظهرت أهمية الدراسة الحالية لتسلط الضوء على أهمية شبكة العلاقات والقواعد المشتركة (رأس المال الاجتماعي) التي تعزز بدورها التعاون الاجتماعي المنبثق عن المؤسسات المدنية داخل المجتمع بمختلف انماطه (احزاب ، جمعيات ثقافية او اجتماعية ،...)

أبرزت الدراسات الأجنبية العلاقة ما بين رأس المال الاجتماعي بمختلف أنماطه ومؤسسات المجتمع المدني من خلال وجود علاقة ذات فاعلية وتأثير ايجابي فعّال في التنمية والتطور، أما الدراسة الحالية فقد بينت أن هنالك مجموعة من التحديات التي تواجه المؤسسات المدنية في إنتاجها لرأس المال الاجتماعي في المجتمع الاردني فالتغييرات في المجتمع أظهرت أن العشيرة تكيفت مع الظروف الحديثة لتواكب متطلبات الحياة المدنية وبروز رأس المال الاجتماعي الذي يعتبر من الركائز الاساسية للعلاقات والروابط الاجتماعية التي تتحقق من خلالها المنفعة إذ تلعب تلك المؤسسات دور الفاعل في التغيير الاجتماعي والتأثير على العلاقات بين الافراد والجماعات .

الفصل الرابع

منهـــجية الـــدراســـة

اولا : مجتمع الدراسة :

يتـألف المجتمـع المـدني الاردنــي مـن نحـو ٢٠ فئـة مـن التنظيمـات المدنيـة وحـوالي ٥٧١٨ منظمـة يتجـاوز عـدد اعضـائها مليـون ونصـف مليـون عضـو وتتـوزع تلـك التظيمـات حسـب الفئــات والعضــويات فــي اطــار القــوى الاجتماعيــة فــي المجتمــع والجــدول التــالي يوضــح خارطة المجتمع المدني في المجتمع الاردني .

جدول رقم (١)

خارطة المجتمع المدني الاردني

توزيع منظمات المجتمع المدني حسب الفئات والعضوية

الرقم	فئة المنظمة	عـــــــدد المنظمات	نسبة المنظمات الى المجموع	عدد الاعضاء	نسبة الاعضاء الى المجموع
١	الجمعيات الخيرية	١,٥٥٢	%٢٧.٢	٧٨٨,٠٠٠	%٤٩,٥
٢	جمعيات اخرى	٩٤٨	%١٦,٦	--------	--------
٣	الجمعيات التعاونية	١,٢٥٦	%٢٢	١٢٣,٦٤٠	%٧,٨
٤	المنظمات المهنية	٢٦٦	%٤,٧	١٧٧,٢٥٦	%١١,٢
٥	الاندية الرياضية والشبابية	٢٧٩	%٤,٩	٥٠,٠٠٠	%٣,٢
٦	الهيئات الثقافية	٣٧٤	%٦,٦	١٠,٠٠٠	%٠,٦
٧	النظمات النسائية	١٤٧	%٢,٦	١٤٥,٠٠٠	%٩,١
٨	النقابات العمالية	١٧	%٠.٣	٦٩,٠٢٠	%٤,٣
٩	اتحاد المزارعين	١٥	%٠,٢	٣,٠٠٠	%٠,٢

١٠	منظمات اصحاب العمل	١٤٠	%٢,٤	٩٣,٢٧٣	%٥,٩
١١	الروابط العائلية	٢٧٦	%٤,٨	١٠٠,٠٠٠	%٦,٣
١٢	الاحزاب السياسية	١٨	%٠,٣	١٢,٥٠٠	%٠,٨
١٣	منظمات البيئة	٣٤	%٠,٦	٨,٠٠٠	%٠,٥
١٤	الشركات غير الربحية	٢٤٤	%٤,٣	١,٢٥٠	%٠,٨
١٥	نوادي المعلمين	٩	%٠,٢	٧,٥٣٤	%٠,٥
١٦	جمعيات الصداقة	٤٦	%٠,٨	١,٠٠٠	%٠,٠٦
١٧	جمعيات الخريجين	١٣	%٠,٢	١,٣٠٠	%٠,٠٨
١٨	جمعيات اجنبية	٨٤	%١,٥	١,٠٠٠	%٠,٠٦
	المجموع	٥٧١٨	%١٠٠	١,٥٩١,٧٧٣	%١٠٠

المصدر: جدول تجميعي، اعداد مركز الاردن الجديد للدراسات ،٢٠١٠،عمان،الاردن .

وقد ضم مجتمع الدراسة الاعضاء الذين ينتمون إلى خمس فئات من التنظيمات المدنية وهي : جمعيات حقوق الانسان ، الاندية الرياضية والمراكز الشبابية ، المنظمات النسائية ، الاحزاب السياسية والجماعات الاثنية.

وفيما يلي لمحة تعريفية عن تلك التنظيمات في المجتمع الاردني :

- الجمعيات الإثنية : وهي التظيمات التي نشأت منذ وقت مبكر في المجتمع الاردني لرعاية ابناء تلك الاثنيات كالشركس والشيشان والارمن والارثادوكس .

- المنظمات النسائية : وتتألف من خليط من المنظمات التي يعمل بعضها كمظلات وطنية للعمل النسائي وهي ذات طابع خيري بدأت نشاتها في عام ١٩٤٤ وتخضع غالبية هذه المنظمات لاحكام قانون الجمعيات وقد نشأت لاغراض متعددة ومن

امثلة تلك الجمعيات جمعية التضامن النسائي والاتحاد العام للمراة الاردنية وجمعية النساء العربيات .

- الاحزاب السياسية : تعود نشأة الاحزاب الى عشرينات القرن الماضي وذلك لما شهد المجتمع من احداث سياسية فصدر قانون الاحزاب السياسية في سنة ٢٠٠٧ وتراجع من خلاله عدد الاحزاب المسجلة بالاضافة الى احجام وزارة الداخلية عن نشر بيانات عن العضوية فكان من الصعوبة الحصول على ارقام عن حجمها .

- منظمات حقوق الانسان : ظهرت حركة حقوق الانسان في نهاية السبعينات مع تأسيس لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية في الاردن وساهم الانفتاح السياسي في عام ١٩٨٩ في انشاء عدد من منظمات حقوق الانسان كالمنظمة العربية لحقوق الانسان والجمعية الاردنية لحقوق الانسان وتتسم تلك المنظمات بالتنوع الشديد من حيث الموضوعات والاهتمامات والمرجعيات القانونية .

- المراكز الشبابية : وهي المراكز الجاذبة لاهتمامات الشباب خاصة وانهم يمثلون الشريحة الاكبر في المجتمع الاردني وتقع فئة النوادي الرياضية من بين منظمات الجيل الاول لمنظمات المجتمع المدني كالنادي الارثادوكسي والفيصلي والاهلي فالاقليات الاثنية لعبت دورا مهما في تاسيس هذه النوادي والى جانب النوادي وجدت مراكز الشباب التي توجد في مختلف المحافظات وتمارس انشطة متنوعة سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية .

وتم اختيار مجتمع الدراسة الحالية بناء على اهمية المؤسسات السابق ذكرها فهي الاكثر فاعلية ووزنا في العاصمة عمان وهي كالتالي :

- منظمات حقوق الانسان وضمت ثلاث منظمات مدنية (الجمعية الاردنية لحقوق الانسان وجمعية حقوق الطفل الاردنية، وتمكين للمساعدة القانونية وحقوق الانسان).
- الاحزاب وضمت الدراسة اربع احزاب (حزب الشعب الديمقراطي،حزب الوسط الاسلامي وحزب الوحدة الشعبية وحزب الرسالة) .
- المنظمات النسائية وضمت اربع منظمات (جمعية تضامن النسائي ،اتحاد المراة الاردني وجمعية النساء العربيات وتجمع لجان المراة الاردنية).
- الجمعيات الاثنية وضمت (الجماعات الشركسية والشيشانية والارثادوكسية والارمنية).
- الاندية والمراكز الشبابية وتضم ثلاث (نادي الوحدات وجمعية الرواد الشباب ومركز شباب وشابات العاصمة).

ثانيا : عينة الدراسة :

تم سحب عينة قصدية (متاحة) حيث تم توزيع الاداة وفق معيارين : الأعضاء الذين تواجدوا عند ذهاب الباحثة والأعضاء الذين تم التواصل معهم وأبدوا استعدادهم ، وقد تم توزيع (٥٠٠) استبيان على الأعضاء في تلك المؤسسات الذين وقع عليهم الاختيار من أجل الإجابة عن البيانات المتعلقة بالمؤسسة المدنية والكشف عن مستوى تدفق رأس المال الإجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني ، ولكن كان العائد منها

(٣٧٢) استبيان ويشمل هذا الفاقد الاستبيانات التي لم ترجع اصلا بالاضافة الى الاستبيانات التي لا تصلح لأغراض التحليل .

ثالثا : اداة الدراسة :

تم اعتماد المقياس المستخدم في دراسة ديمتري ويليام Dmitri Williams:2006 الذي يقيس بدوره ما طرحه يوتنام في دراساته حول رأس المال الاجتماعي ،وقد تمت ترجمة المقياس في دراسة (الحوراني :٢٠٠٩) الموسومة تطوير مقياس لرأس المال الاجتماعي عبر الانترنت في المجتمع الاردني وقد تم بناء فقرات الدراسة الحالية على نفس المقياس ولكن بما يناسب موضوع الدراسة الحالية .

اعتمدت الدراسة على أداة أساسيه وهي استبانه صممت في ضوء تساؤلات الدراسة :

المحور الأول : أبرز مؤشرات رأس المال الاجتماعي الترابطي الذي تنتجه مؤسسات المجتمع المدني في الاردن.

المحور الثاني : أبرز مؤشرات رأس المال الاجتماعي التجسيري الذي تنتجه مؤسسات المجتمع المدني في الاردن.

المحور الثالث : مدى وجود شبكات مدنية في المجتمع الاردني .

المحور الرابع : معرفة هل تنضوي المؤسسات المدنية تحت شبكات مدنية قُطرية وعبر قُطرية في المجتمع الأردني .

المحور الخامس : العلاقة بين إنتاج رأس المال الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني و المتغيرات الشخصية (طبيعة المؤسسة التي ينتمي لها العضو ، الجنس ، العمر، الحالة الاجتماعية .الديانة، الحالة العملية، المستوى التعليمي .الحالة العملية ،ومدة الانتماء للمؤسسة).

رابعا : صدق الاداة :

وللتأكد من صدق الاستبانه تم استخدام (طريقة اجماع المحكمين) حيث عرضت الأداة على عدد من المحكمين من اصحاب الاختصاص في عدد من التخصصات وطلب إليهم إبداء ارائهم حول تحقيق الاستبانة لأهداف الدراسة وتساؤلاتها وصياغة مفرداتها ووضوحها، وقد تم حذف بعض المؤشرات ، واضيفت مؤشرات أخرى وفق تعديلات المحكمين .

خامسا : ثبات الاداة :

للتحقق من ثبات أداة الدراسة تم تطبيق معادلة (كرونباخ ألفا) على جميع فقرات مجالات الدراسة والأداة ككل و جدول (١) يوضح ذلك :

جدول (٢)

معاملات الثبات لجميع مجالات الدراسة والأداة ككل لقياس مستوى لدراسة مدى إنتاج رأس المال الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني والأداة ككل

الرقم	المجال	معامل كرونباخ ألفا
١	رأس المال الاجتماعي الترابطي	٠.٩٠
٢	رأس المال الاجتماعي التجسيري	٠.٩٣
٣	رأس المال الاجتماعي ككل	٠.٩٤

يظهر من جدول (٢) أن معاملات الثبات لمجالات أداة الدراسة تراوحت بين (٠.٩٣-٠.٩٠) أعلاها لمجال " رأس المال الاجتماعي التجسيري " وأدناها لمجال "رأس المال الاجتماعي الترابطي"، كما بلغ معامل الثبات للأداة ككل (٠.٩٤)، وهي قيم مرتفعة ومقبولة لأغراض تطبيق الدراسة.

سادسا : المنهج المستخدم والمعالجة الإحصائية

اعتمدت الدراسة على منهج المسح بالعينة لتحقيق أغراض وأهداف الدراسة الحالية وذلك لانه يمثل مجتمع البحث ويوفر فرص افضل للمعايير الإحصائية .

واعتمدت الدراسة كذلك على برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في معالجة البيانات التي تم تفريغها من الاستبانة للإجابة عن أسئلة الدراسة حيث تم استخدام المعالجات الإحصائية التالية:

- استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع مجالات الدراسة والاداة ككل.
- تم تطبيق اختبار (Independent– Samples T Test) للعينات المستقلة للكشف عن الفروق في إنتاج رأس المال الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني باختلاف المتغيرات المستقلة.
- تم إجراء تحليل التباين الأحادي(ANOVA) للكشف عن الفروق في إنتاج رأس المال الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني باختلاف المتغيرات المستقلة.
- تم استخدام اختبار شيفيه Scheffee للمقارنات البعدية للكشف عن مواقع الفروق للتعرف على مدى إنتاج رأس المال الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني تعزى لمتغيرات طبيعة المؤسسة التي ينتمي إليها الفرد، العمر، المؤهل العلمي، مدة الانتماء.

سابعا : تعديل المقياس

تم اعتماد التدريج التالي للحكم على المتوسط الحسابي لفقرات مجالات الدراسة:

- متوسط حسابي (أقل من ٢) درجة تقدير منخفضة.
- متوسط حسابي (٢ – ٣) درجة تقدير متوسطة.
- متوسط حسابي (٣.٠١– ٤) درجة تقدير مرتفعة.

الفصل الخامس

تحليل نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها

يتضمن هذا الفصل عرض نتائج الدراسة التي هدفت إلى التعرف على مدى إنتاج رأس المال الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني، كما يشمل وصف عينة الدراسة والإجابة عن أسئلة الدراسة.

أولاً: وصف عينة الدراسة

وصفت عينة الدراسة الأفراد وفقا (لطبيعة المؤسسة التي ينتمي إليها الفرد، الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، الديانة، الحالة العملية، مدة الانتماء للمؤسسة وهل تنتمي إلى مؤسسات مدينة أخرى)، كما في الجدول التالي:

اولا : طبيعة المؤسسة

جدول(٣)

توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير طبيعة المؤسسة التي ينتمي إليها الفرد

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
حقوق إنسان	٣٤	٩.١
أحزاب	٥٩	١٥.٩
منظمات نسائية	٧٨	٢١.٠
جماعات أثنية	٩٧	٢٦.١
المراكز الشبابية	١٠٤	٢٨.٠
المجموع	٣٧٢	١٠٠.٠

يظهر من الجدول (٣) أن أبرز تكرار لمتغير طبيعة المؤسسة التي ينتمي إليها الفرد بلغ (١٠٤) للفئة (المراكز الشبابية) بنسبة مئوية (٢٨.٠) ويعزى ذلك لان الشباب يمثلون نسبة عالية من المجتمع ، وان المراكز الشبابية اكثر المراكز الفاعلة والنشطة اذ تضم عددا كبيرا من الشباب ذكورا واناثا لما تتيحه من فرص لربط الشباب بنشاطاتهم الثقافية والاجتماعية والرياضية وصقل تجاربهم تحت اطار العمل الاجتماعي ويعزى ذلك ايضا الى سهولة استدعائهم والتواصل معهم ، وجاء بعده الفئة (جماعات اثنية) بتكرار بلغ (٩٧) ونسبة مئوية (٢٦.١) ، وتعزى تلك النتيجة الى ان تلك الجمعيات تضم اقليات المجتمع الاردني وتعد تلك الجمعيات المكان الانسب لتفاعلاتهم الاجتماعية لما توفره لهم من الخدمات وتعزيز الاعمال التطوعية رغبة منهم في تحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والشخصية والسياسية .

ثانيا : الجنس

جدول(٤)

توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الجنس

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	٢٣٣	٦٢.٦
أنثى	١٣٩	٣٧.٤
المجموع	٣٧٢	١٠٠.٠

يظهر من الجدول (٤) أن عدد الذكور بلغ (٢٣٣) وبنسبة مئوية (٦٢.٦) بينما عدد الإناث بلغ (١٣٩) وبنسبة مئوية (٣٧.٤) وتعزى تلك النتيجة الى ان المجتمع الاردني يتسم بالذكورية مع ان الاناث اصبحن يمارسن دورهن بشكل اكبر من السابق لكن مع بقاء الصورة الذكورية المهيمنة ، وتعزى النتيجة تلك ايضا الى ان هناك اختلاف ما

بين اهتمامات الذكور والاناث فنلاحظ انتماء الذكور لمؤسسات معينة وانتماء الاناث لمؤسسات تلبي اهتماماتهن وقد يعزى ذلك ايضا الى ان الذكور يتطوعون في المجالات التي تحقق القوة والمكانة الاجتماعية بالعكس من الاناث التي تميل الى الجوانب الانسانية والتعامل مع فئات محتاجة، بالمقابل قد نفت دراسة رايموند (Raymond:2009) ذلك اذ اعتبرت ان الجنس لا يلعب دورا مهما في الاندماج والنشاط في المجتمع المدني وذلك لما اثبت في دراسته ان الذين يعملون في وظائف مهمة هم من ينتمون الى تلك المؤسسات المدنية والاقل وظيفة لديها فرص قليلة للانضمام للمؤسسات المدنية .

ثالثا : العمر

جدول(٥)

توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير العمر

الفئة	**التكرار**	**النسبة المئوية**
١٢–٢٥	٩٧	٠.٢٦
٢٦–٣٥	٧١	٠.١٩
٣٦–٤٥	٧٥	٠.٢٠
٤٦ فأكثر	٨٩	٠.٢٠
لا إجابة	٤٠	٨٩.٢
المجموع	٣٧٢	١٠٠.٠

يظهر من الجدول (٥) أن أبرز تكرار لمتغير العمر بلغ (٩٧) للفئة (١٢–٢٥) بنسبة مئوية (٠.٢٦) وتعزى تلك النتيجة الى ان الشباب هم الغالبية العظمى في المجتمع الاردني فهو مجتمع فتي فعال يعبر عن قضاياه بصور كثيرة منها الانتماء للمؤسسات

المدنية ويعزى ذلك ايضا الى ان اكثر وحدات العينة كانت ضمن المراكز الشبابية ، وجاء بعده الفئة (٤٦ فأكثر) بتكرار بلغ (٨٩) ونسبة مئوية (٠.٢٠) .

رابعا :الحالة الاجتماعية

جدول(٦)

توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
أعزب/ عزباء	١٦١	٤٣.٣
متزوج/ متزوجه	٢١١	٥٦.٧
المجموع	٣٧٢	١٠٠.٠

يظهر من الجدول (٦) أن أبرز تكرار لمتغير الحالة الاجتماعية بلغ (٢١١) للفئة (متزوج/ متزوجه) بنسبة مئوية (٥٦.٧) ويعزى ذلك الى ان المتزوجين يرغبون بتلبية احتياجاتهم بشكل اكثر من العازبين خاصة أن العديد من النساء المتزوجات يرغبن في تقضية اوقات فراغهن بعمل ما وقد يوفر لهن الانضمام للمؤسسة ذلك، لاسيما من كبر أبنائها ،أو ليس لديها ابناء، أو لديها من يخدمها ويقوم بأعمال المنزل، وقد أشارت بعض الدراسات الى ان المتزوجين أكثر تطوعا من العازبين وذلك ما اكدته دراسة (المحاميد: ٢٠٠١) إذ أشارت الى تفسير العوامل التي تلعب دورا مهما لدى الافراد كرأس مال إجتماعي للالتحاق بمؤسسات المجتمع المدني حيث أشارت الى مجموعة من العوامل منها العمر والحالة الاجتماعية ومكان السكن ، وجاء بعده الفئة (أعزب/ عزباء) بتكرار بلغ (١٦١) ونسبة مئوية (٤٣.٣) وتعزى تلك النسبة الى ان العازبين يمثلون فئة الشباب المنضمين للمراكز الشبابية لذلك يرتبط هذا الجدول مع الجدول السابق الذي يمثل الفئة

العمرية اذ كانت الفئة (١٢-٢٥) هي الفئة الغالبة وهذا يعكس واقع اجتماعي وهو التاخر في سن الزواج لعوامل مختلفة كالدراسة والبحث عن فرص عمل .

خامسا: المستوى التعليمي

جدول(٧)

توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير المستوى التعليمي

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
ثانوي	١٤٤	٣٨.٧
بكالوريوس	١٨١	٤٨.٧
ماجستير	٣٠	٨.١
دكتوراه	١٧	٤.٦
المجموع	٣٧٢	١٠٠.٠

يظهر من الجدول (٧) أن أبرز تكرار لمتغير المستوى التعليمي بلغ (١٨١) للفئة (بكالوريوس) بنسبة مئوية (٤٨.٧) ويعزى ذلك الى ان الانتساب لأي مؤسسة مدنية يستدعي الفئة المتعلمة أكثر من غيرها لأن التعليم يلعب دورا هاما في المجتمع فهو سلاح المستقبل ويلعب دورا هاما في تكوين شخصية وثقافة الفرد الذي يُمكنه بعدها من بناء مستقبل فاعل فهو يعمل اكساب الافراد المساعدة لتحقيق اهدافهم فيعدل من سلوكهم ويزيد من خبراتهم والقدرة على اتخاذ القرارات التي بدورها ستسهم في بناء مؤسسات مدنية فاعلة ، وجاءت الفئة (ثانوي) بتكرار بلغ(١٤٤) ونسبة مئوية (٣٨,٧) وذلك لان تلك الفئة تضم فئة المراكز الشبابية التى تتراوح اعمارها بين (١٢-٢٥) .

سادسا : الديانة

جدول(٨)

توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الديانة

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الإسلام	٣١١	٨٣.٦
المسيحية	٦١	١٦.٤
المجموع	٣٧٢	١٠٠.٠

يظهر من الجدول (٨) أن أبرز تكرار لمتغير الديانة بلغ (٣١١) للفئة (الإسلام) بنسبة مئوية (٨٣.٦) وتعزى تلك النتيجة الى ان النسبة العامة في المجتمع مسلمون وذلك لأن الإسلام الدين الرسمي للدولة وجاء بعده الفئة (المسيحية) بتكرار بلغ (٦١) ونسبة مئوية (١٦.٤) وتعزى تلك النسبة لوجود اقليات في المجتمع كالجماعات الاثنية التي تعد الديانة المسيحية الديانة الرسمية لهم.

سابعا :الحالة العملية

جدول(٩)

توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الحالة العملية

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
أعمل	٢٢٥	٦٠.٥
لا أعمل	١٤٧	٣٩.٥
المجموع	٣٧٢	١٠٠.٠

يظهر من الجدول (٩) أن أبرز تكرار لمتغير الحالة العملية بلغ (٢٢٥) للفئة (أعمل) بنسبة مئوية (٦٠.٥) ، وجاء بعده الفئة (لا أعمل) بتكرار بلغ (١٤٧) ونسبة مئوية (٣٩.٥) ويعزى ذلك الى اهمية العمل التطوعي فهو عمل لاحق للعمل مدفوع الاجر وُيَبرر ذلك بِتعقد الحياة الاجتماعية والتغييرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يسعى الافراد من خلال العمل التطوعي لمحاربة تلك الظروف والصعوبات ومحاولة فرض تغييرات جديدة في المجتمع .

ثامنا : مدة الانتماء للمؤسسة

جدول(١٠)

توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير مدة الانتماء للمؤسسة

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ٣ سنوات	١١٥	٠.٣٠
٣–٥ سنوات	٧١	٠.١٩
أكثر من ٥ سنوات	١٣٩	٠.٣٧
لا إجابة	٤٧	١٢.٦
المجموع	٣٧٢	١٠٠.٠

يظهر من الجدول (١٠) أن أبرز تكرار لمتغير مدة الانتماء للمؤسسة بلغ (١٣٩) للفئة (أكثر من ٥ سنوات) بنسبة مئوية (٠.٣٧)، وجاء بعده الفئة (أقل من ٣ سنوات) بتكرار بلغ (١١٥) ونسبة مئوية (٠.٣٠)، وتعكس تلك النتيجة كثافة التفاعل فكلما زادت مدة الانتماء للمؤسسة كلما زاد راس المال الاجتماعي الذي يعكس بدوره التفاعلات والخبرات المتبادلة والعكس صحيح اذ كلما قلت مدة الانتماء قل انتاج راس المال الاجتماعي .

تاسعا : الانتماء لمؤسسة مدنية اخرى

جدول(١١)

توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير هل تنتمي إلى مؤسسة مدنية أخرى

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٨٨	٢٣.٧
لا	٢٧٩	٧٥.٠
لا إجابة	٥	١.٣
المجموع	٣٧٢	١٠٠.٠

يظهر من الجدول (١١) أن أبرز تكرار لمتغير هل تنتمي إلى مؤسسة مدنية أخرى بلغ (٢٧٩) للإجابة (لا) بنسبة مئوية (٠.٣٧) وتعزى تلك النتيجة الى أهمية الانضمام لمؤسسة واحدة وتبني افكارها وأهدافها وذلك يظهر عند فئات معينة كالجماعات الإثنية وذلك لتجنب اصطدامها مع فئات المجتمع المختلفة، والشباب وذلك لانخراطهم بالانشطة الاجتماعية والترفيهية التي تساهم في توفير الاحتياجات الأساسية لهم ودورها في تعزيز طاقات الشباب لبناء شخصيات قيادية مستقلة وفاعلة في المجتمع، ومنظمات النساء التي تسعى بدورها للتخلص من فروقات النوع الاجتماعي في المجتمع الاردني خاصة ان الصورة المهيمنة هي الذكورية ، وجاء بعده الإجابة (نعم) بتكرار بلغ (٨٨) ونسبة مئوية (٢٣.٧) .

ثانياً: الإحصاءات الوصفية

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات ومجالات أداة الدراسة، وكانت على النحو التالي:

السؤال الأول: ما أبرز مؤشرات رأس المال الاجتماعي الترابطي الذي تنتجه مؤسسات المجتمع المدني في الأردن؟

رأس المال الاجتماعي الترابطي :

جدول (١٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع مجالات رأس المال الاجتماعي الترابطي

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
١	الدعم العاطفي والوجداني	3.02	0.59	٣	مرتفعة
٢	الوصول للمصادر النادرة	3.03	0.60	٢	مرتفعة
٣	القدرة على حشد التضامن	2.67	0.78	٤	متوسطة
٤	العداء الموجه خارج الجماعة	2.51	0.72	٥	متوسطة
٥	التجانسية	3.09	0.67	1	مرتفعة
المتوسط العام (الترابطي)		2.85	0.51		متوسطة

يظهر من الجدول (١٢) أن المتوسطات الحسابية للمجالات التي تقيس مستوى رأس المال الاجتماعي الترابطي تراوحت بين (٣.٩٨-٤.٢٥)، وكان أبرزها للمجال "التجانسية" وهذا بدوره

يشير الى مدى التشابه في المعتقدات والمصالح والاهتمامات والولاء للعلاقات القرابية بشكل كبير خاصة مع وجود فئة الجماعات الاثنية ضمن مجتمع الدراسة اذ تكرس الروابط المتجانسة القائمة داخلها رأس المال الاجتماعي وقد اكدت دراسة (Zeynep&guven:2009) ذلك من خلال ما طرحه بوتنام في رايه بان عدم التجانس يعوق انتاج راس المال الاجتماعي، ثم جاء بعده المجال "الوصول للمصادر النادرة" بمتوسط حسابي (٣.٠٣) ، وجاء أقل المتوسطات الحسابية للمجال "العداء الموجه خارج الجماعة" بمتوسط حسابي بلغ (٢.٥١) بدرجة متوسطة وذلك يدل على ان انتماء الافراد للمؤسسة المدنية غير كاف لجعل الفرد اكثر فاعلية وانسجاما مع الاخرين، وقد بلغ المتوسط العام للأداة ككل (٢.٨٥) وبدرجة متوسطة.

وينبثق عنه المحاور الفرعية التالية:

المحور الأول: الدعم العاطفي والوجداني

جدول (١٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات محور الدعم العاطفي والوجداني

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
١	وفر لي انتمائي للمؤسسة المدنية العديد من الأشخاص الذين أثق بهم.	3.40	0.69	١	مرتفعة
٢	يوفر لي انتمائي للمؤسسة المدنية الشعور بالارتياح للحديث عن مشكلاتي الشخصية.	2.90	0.86	٤	متوسطة
٣	يؤمن لي انتمائي للمؤسسة المدنية أشخاصاً أطلب النصح منهم عند اتخاذ قرارات مهمة.	3.09	0.74	٣	مرتفعة
٤	انتمائي للمؤسسة المدنية يبعدني عن محيط أصدقائي المقربين.	2.41	1.00	٥	متوسطة
٥	لا أشعر بالوحدة بانتمائي للمؤسسة المدنية لوجود أفراد أتحدث معهم.	3.28	0.77	٢	مرتفعة
	المتوسط العام	3.02	0.59		مرتفعة

يظهر من الجدول (١٣) أن المتوسطات الحسابية للفقرات التي تقيس دور الدعم العاطفي والوجداني في إنتاج رأس المال الاجتماعي الترابطي تراوحت بين (٢.٤١-٣.٤٠)، وكان أبرزها للفقرة رقم (١) التي تنص: " وفر لي انتمائي للمؤسسة المدنية العديد من الأشخاص الذين أثق بهم " وبدرجة مرتفعة وتعزى تلك النتيجة الى أن الإنتماء للمؤسسة يُبرز كثافة التفاعل والتواصل الذي يُكَون بدوره روابط إجتماعية وثيقه تساعد كافة الأعضاء فالثقة هي الأساس لبناء أي تفاعل جديد ، ثم جاءت الفقرة رقم (٥) بمتوسط حسابي (٣.٢٨) وبدرجة مرتفعة والتي تنص على: " لا أشعر بالوحدة بإنتمائي للمؤسسة المدنية لوجود أفراد أتحدث معهم "وذلك لأن الفرد عند إنتمائه لمجموعة من الروابط والشبكات الاجتماعية سيوفر ذلك له تلقائيا أفرادا جُدد يتفاعل ويتواصل معهم وهذا بدوره سيخرجه من الوحدة وبناء شبكة علاقات جديدة ، وجاء أقل المتوسطات الحسابية للفقرة رقم (٤) التي تنص على " انتمائي للمؤسسة المدنية يبعدني عن محيط أصدقائي المقربين " بمتوسط حسابي بلغ (٢.٤١) بدرجة متوسطة ويعزى ذلك الى ان الانضمام للمؤسسة المدنية قد يؤثر في العلاقات الشخصية وذلك من خلال دمج العضو في شبكة واسعة من العلاقات مما يوفر له علاقات وتفاعلات جديدة اذ ليس بالضرورة التعامل مع الاشخاص المقربين فقط ، وقد بلغ المتوسط العام للفقرات التي تقيس دور الدعم العاطفي والوجداني في إنتاج رأس المال الاجتماعي الترابطي (٣.٠٢) وبدرجة مرتفعة.

المحور الثاني: الوصول للمصادر النادرة

جدول (١٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات محور الوصول للمصادر النادرة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
١	تواصلني مع الآخرين داخل المؤسسة المدنية يوفر لي السمعة الجيدة.	3.41	0.72	١	مرتفعة
٢	انتمائي للمؤسسة المدنية يوفر لي أشخاصاً يرشدونني في أعمالي المختلفة.	3.14	0.78	٣	مرتفعة
٣	اتصالي مع الآخرين في المؤسسة المدنية يوفر لي وعياً بحقوقي.	3.29	0.73	٢	مرتفعة
٤	يقودني انتمائي للمؤسسة المدنية إلى الانضمام لجماعة مصلحة معينة.	2.85	0.91	٤	متوسطة
٥	عند حاجتي لمبلغ من المال توفر لي المؤسسة المدنية أشخاصاً أستطيع الاقتراض منهم.	2.44	1.05	٥	متوسطة
	المتوسط العام	3.03	0.60		مرتفعة

يظهر من الجدول (١٤) أن المتوسطات الحسابية للفقرات التي تقيس دور الوصول للمصادر النادرة في إنتاج رأس المال الاجتماعي الترابطي تراوحت بين (2.44-3.41)، وكان أبرزها للفقرة رقم (١) التي تنص على: " تواصلي مع الآخرين داخل المؤسسة المدنية يوفر لي السمعة الجيدة بمتوسط حسابي (٣.٤١) وبدرجة مرتفعة وذلك يشير نوعا ما الى الشكل وليس الى المضمون فكثير من الافراد ينتمون لحزب ما او جمعية معينة لكسب الامتيازات المقدمة لها فقط وليس لمضمون ما تقدمه تلك المؤسسات فالكثير من الافراد ينتمون لتلك المؤسسات لتدعيم وتحقيق المكاسب المادية والاجتماعية والسمعة الجيدة التي يوفرها المجتمع المدني ، ثم جاءت الفقرة رقم (٣) بمتوسط حسابي (٣.٢٩) وبدرجة مرتفعة والتي تنص على: " اتصالي مع الآخرين في

المؤسسة المدنية يوفر لي وعياً بحقوقي" وذلك لما تقدمه تلك المؤسسات من تثقيف وتوعية ودعم للخبرات التي تتحقق الاهداف من خلالها فمرونتها وتكيفها مع كافة التطورات والتغييرات المجتمعية وطبيعة ما توفره للاعضاء من ندوات تثقيفية ومبادرات يجعل الفرد بدوره اكثر جرأة ووعيا بحقوقه وقد عارضت هذه الفقرة دراسة (البحيري:٢٠٠٧) التي اشارت الى ان مؤسسات المجتمع المدني تساهم في درجة قليلة في نشر حقوق الانسان لغياب ثقافة هذه الحقوق داخل كل مؤسسة ، وجاء أقل المتوسطات الحسابية للفقرة رقم (٥) التي تنص على " عند حاجتي لمبلغ من المال توفر لي المؤسسة المدنية أشخاصاً أستطيع الاقتراض منهم. "بمتوسط حسابي بلغ (٢.٤٤) بدرجة متوسطة ويعزى ذلك الى ان تلك المؤسسات توسع النطاق التفاعلي للافراد وتوسع محيطهم الاجتماعي وتعزيز الثقة بينهم مما يسهم في تنمية العلاقات الشخصية وتوثيقها ، وقد بلغ المتوسط العام للفقرات التي تقيس دور الوصول للمصادر النادرة في إنتاج رأس المال الاجتماعي الترابطي (٣.٠٣) وبدرجة مرتفعة.

المحور الثالث: القدرة على حشد التضامن

جدول (١٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات محور القدرة على حشد التضامن

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
١	تمكنني المؤسسة المدنية من دفع الآخرين للاشتراك في تظاهرة سلمية.	2.76	1.02	٢	متوسطة
٢	تمكنني المؤسسة المدنية من تنظيم أصدقائي للاشتراك في تظاهرة سلمية.	2.67	0.97	٣	متوسطة
٣	لا أعرف الكثير من الناس من خلال المؤسسة المدنية لدفعهم للقيام بعمل مهم.	2.48	0.92	٤	متوسطة
٤	تواصلي مع العديد داخل المؤسسة المدنية يمكن أن يساعدني في محاربة اللاعدالة.	2.79	0.90	١	متوسطة
	المتوسط العام	2.67	0.78		متوسطة

يظهر من الجدول (١٥) أن المتوسطات الحسابية للفقرات التي تقيس دور القدرة على حشد التضامن في إنتاج رأس المال الاجتماعي الترابطي تراوحت بين (٢.٤٨-٢.٧٩)، وكان أبرزها للفقرة رقم (٤) التي تنص على: " تواصلي مع العديد داخل المؤسسة المدنية يمكن أن يساعدني في محاربة اللاعدالة " وبدرجة متوسطة ويعزى ذلك لكثافة التواصل والتفاعل داخل المؤسسة المدنية التي تعزز بدورها حقوق الانسان والديمقراطية والعداله فالمؤسسات المدنية تسعى للخروج من الاطار التقليدي الذي يمارس في المجتمع الاردني وترسيخ قيم المشاركة السياسية ، ثم جاءت الفقرة رقم (١) بمتوسط حسابي (٢.٧٦) وبدرجة متوسطة والتي تنص على: " تمكنني المؤسسة المدنية من دفع الآخرين للاشتراك في تظاهرة سلمية." فتفاعل الاعضاء داخل المؤسسة المدنية يساهم في حشد الافراد بسهوله مما يسهل عمل المؤسسة من تعزيز قيم الديمقراطية والتخلص من اللامبالاة وتنمية القيم والسعي للتغيير والتقدم ، وجاء أقل المتوسطات الحسابية للفقرة رقم (٣) التي تنص على " لا أعرف الكثير من الناس من خلال المؤسسة المدنية لدفعهم للقيام بعمل مهم " بمتوسط حسابي بلغ (٢.٤٨) بدرجة متوسطة ، وقد بلغ المتوسط العام للفقرات التي تقيس دور القدرة على حشد التضامن في إنتاج رأس المال الاجتماعي الترابطي (٢.٦٧) وبدرجة متوسطة.

المحور الرابع: العداء الموجه خارج الجماعة

جدول (١٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات محور العداء الموجه خارج الجماعة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
١	تواصلي داخل المؤسسة المدنية يقتصر على وجود أصدقائي المقربين فقط.	2.49	0.95	٢	متوسطة
٢	لا أتواصل مع آخرين يختلفون عني من حيث الانتماء داخل المؤسسة المدنية.	2.37	0.94	٤	متوسطة
٣	داخل المؤسسة المدنية يقتصر تواصلي على آخرين من جيلي.	2.39	0.97	٣	متوسطة
٤	لا أتواصل عبر المؤسسة المدنية مع آخرين يختلفون عني وعن أصدقائي.	2.31	0.96	٥	متوسطة
٥	يوفر لي انضمامي للمؤسسة المدنية الثقة بالآخرين خارج مجتمعي.	3.00	0.85	١	متوسطة
	المتوسط العام	2.51	0.72		متوسطة

يظهر من الجدول (١٦) أن المتوسطات الحسابية للفقرات التي تقيس دور العداء الموجه خارج الجماعة في إنتاج رأس المال الاجتماعي الترابطي تراوحت بين (2.31–3.00)، وكان أبرزها للفقرة رقم (٥) التي تنص على: " يوفر لي انضمامي للمؤسسة المدنية الثقة بالآخرين خارج مجتمعي." وبدرجة متوسطة ويعزى ذلك نتيجة الى التواصل والتفاعل مع العالم الخارجي الذي يعد خاصية من خصائص المجتمع المدني الاصيلة التي توفر من خلالها الارضية المناسبة لاقامة العلاقات الاجتماعية ، ثم جاءت الفقرة رقم (١) بمتوسط حسابي (٢.٤٩) وبدرجة متوسطة والتي تنص على: " تواصلي داخل المؤسسة المدنية يقتصر على وجود أصدقائي المقربين فقط" ، وجاء أقل المتوسطات الحسابية للفقرة رقم (٤) التي تنص على " لا أتواصل عبر المؤسسة المدنية مع

آخرين يختلفون عني وعن أصدقائي "بمتوسط حسابي بلغ (٢.٣١) بدرجة متوسطة وتدني نسبة الفقرة تمثل دلالة مغايرة لما سبق مما يدل على ان الافراد داخل المؤسسة يتفاعلون بشكل مباشر ولا يخرجون عن محيط علاقاتهم الاصيلة التي تقتصر على المقربين والاصدقاء فقط وهذا يعكس الصورة التقليدية السائدة في المجتمع الاردني، إن روابط العائلة والعشيرة والاصدقاء ما زالت المهيمنة على العلاقات الاجتماعية وضعف التواصل خارج الحدود القطرية ، وقد بلغ المتوسط العام للفقرات التي تقيس دور العداء الموجه خارج الجماعة في إنتاج رأس المال الاجتماعي الترابطي (٢.٥١) وبدرجة متوسطة.

المحور الخامس: التجانسية

جدول (١٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات محور التجانسية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
١	أتواصل من خلال المؤسسة المدنية مع العديد ممن يشاركونني معتقداتي.	3.19	0.81	١	مرتفعة
٢	أتواصل من خلال المؤسسة المدنية مع العديد ممن يشاركونني مصالحي.	2.90	0.86	٣	متوسطة
٣	أتواصل من خلال المؤسسة المدنية مع العديد ممن يشاركونني اهتماماتي.	3.17	0.74	٢	مرتفعة
المتوسط العام		3.09	0.67		مرتفعة

يظهر من الجدول (١٧) أن المتوسطات الحسابية للفقرات التي تقيس دور التجانسية في إنتاج رأس المال الاجتماعي الترابطي تراوحت بين (٢.٩٠-٣.١٩)، وكان أبرزها للفقرة رقم (١) التي تنص على: " أتواصل من خلال المؤسسة المدنية مع العديد ممن يشاركوني معتقداتي."

وبدرجة مرتفعة، وذلك يعكس انغلاقا فكريا لان الفرد يتفاعل مع من يشاركه معتقداته وثقافاته فقط ولا يميل للتفاعل مع اخرين مختلفين خارج البنى التقليدية ، ثم جاءت الفقرة رقم (٣) بمتوسط حسابي (٣.١٧) وبدرجة مرتفعة والتي تنص على: " أتواصل من خلال المؤسسة المدنية مع العديد ممن يشاركني اهتماماتي." وذلك يدل على الرغبه في التشارك في الافكار والاهتمامات لكن ضمن اطار مغلق لا يسمح بخروج التفاعلات خار الاطر التقليدية مما يعكس إنغلاقا فكريا ، وجاء أقل المتوسطات الحسابية للفقرة رقم (٢) التي تنص على " أتواصل من خلال المؤسسة المدنية مع العديد ممن يشاركني مصالحي. "بمتوسط حسابي بلغ (٢.٩٠) بدرجة متوسطة، يعزى ذلك الى أن الافراد يميلون للارتباط بمن تربطهم قواسم مشتركة والمصلحة هي القاسم المشترك بينهم فالتشاركية ليست بالضرورة الاشتراك بالأفكار والاهتمامات فقط بل قد يشتركون بالمصلحة ويختلفون بالاهتمامات والمعتقدات ، وقد بلغ المتوسط العام للفقرات التي تقيس دور التجانسية في إنتاج رأس المال الاجتماعي الترابطي (٣.٠٩) وبدرجة متوسطة.

السؤال الثاني: ما أبرز مؤشرات رأس المال الاجتماعي التجسيري الذي تنتجه مؤسسات المجتمع المدني في الأردن؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات الدراسة والجدول (١٨) يوضح ذلك:

رأس المال الاجتماعي التجسيري :

جدول (١٨)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع مجالات رأس المال الاجتماعي التجسيري

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
١	الحصول على معلومات نافعة من الخارج	3.12	0.59	٣	مرتفعة
٢	التفاعل مع العالم الخارجي	3.09	0.58	٤	مرتفعة
٣	التواصل مع مرجعيات وانتماءات أخرى	3.09	0.56	٤	مرتفعة
٤	مشاهدة المرء نفسه جزءا من مجتمع أوسع	3.29	0.57	٢	مرتفعة
٥	التبادل مع مجتمع أكثر اتساعاً	3.33	0.57	1	مرتفعة
المتوسط العام (التجسيري)		3.18	0.47		مرتفعة

يظهر من الجدول (١٨) أن المتوسطات الحسابية للمجالات التي تقيس مستوى رأس المال الاجتماعي التجسيري تراوحت بين (٣.٠٩-٣.٣٣)، وكان أبرزها للمجال "التبادل مع مجتمع أكثر اتساعاً" ويعزى ذلك الى أن الأفراد عبر المؤسسة المدنية يتفاعلون ويتبادلون ويدعمون نشاطات المجتمع حتى مع بعد المسافات فمن قيم المجتمع المدني قبول التنوع والاختلاف الذي بدوره يحفز الافراد لتبني افكارا جديدة واحترام التنافس الذي يعكس تقدما اجتماعيا وثقافيا ، ثم جاء بعده المجال "مشاهدة المرء نفسه جزءا من مجتمع أوسع" بمتوسط حسابي (٣.٢٩) وبدرجة مرتفعة وذلك يدل على قدرة الفرد على الاندماج مع الاخرين من خارج محيطه والخروج من اطار الولاءات الضيقة وتجاوز الحدود القطرية ، وقد جاءت أقل المتوسطات الحسابية للمجالين "التفاعل مع العالم الخارجي" و "التواصل مع مرجعيات وانتماءات أخرى" بمتوسط حسابي بلغ (٣.٠٩) بدرجة مرتفعة وذلك يدل على ان الفرد عبر المؤسسة يتواصل

ويتفاعل مع مرجعيات اخرى وانتماءات مختلفة ويخرج من نطاق المجتمع الضيق مجتمع العشيرة والعلاقات القرابية والاصدقاء المقربين الى مجتمع اوسع تتمدد فيه العلاقات والتفاعلات الاجتماعية، وقد بلغ المتوسط العام للأداة ككل (٣.١٨) وبدرجة مرتفعة.

وينبثق عنه المحاور الفرعية التالية:

المحور الأول: الحصول على معلومات نافعة من الخارج

جدول (١٩)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات محور الحصول على معلومات نافعة من الخارج

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
١	اسمع عن فرص عمل جديدة من خلال تواصلي مع الآخرين عبر المؤسسة المدنية.	3.14	0.76	٣	مرتفعة
٢	تواصلي عبر المؤسسة المدنية مكنني من إيجاد ما أحتاج من خدمات.	3.02	0.78	٥	مرتفعة
٣	تواصلي عبر المؤسسة المدنية يوفر لي الاطلاع على كل ما هو جديد.	3.17	0.75	٢	مرتفعة
٤	توفر لي المؤسسة المدنية الاطلاع على أخبار أكثر.	3.21	0.74	١	مرتفعة
٥	تواصلي عبر المؤسسة المدنية مع الآخرين يوضح لي كيف أصوت في الانتخابات القادمة.	3.07	0.86	٤	مرتفعة
	المتوسط العام	3.12	0.59		مرتفعة

يظهر من الجدول (١٩) أن المتوسطات الحسابية للفقرات التي تقيس دور الحصول على معلومات نافعة من الخارج في إنتاج رأس المال الاجتماعي التجسيري تراوحت بين (3.02-3.21)، وكان أبرزها للفقرة رقم (٤) التي تنص: " توفر لي المؤسسة المدنية الاطلاع على أخبار أكثر " وبدرجة مرتفعة ويعزى ذلك الى استمرارية الاطلاع على كل ما هو جديد فالمؤسسة المدنية

تسعى الى تقليص المسافات في المجتمع وعبرِه من خلال الخروج من السياقات الضيقة وذلك عبر الثقة المتبادلة والتفاعلات الموسعة وتفعيل اللقاءات والتعاون والمشاركة مع اخرين مختلفين عبر المؤسسة وذلك لتحقيق الاهداف المشتركة ، ثم جاءت الفقرة رقم (٣) بمتوسط حسابي (٣.١٧) وبدرجة مرتفعة والتي تنص على: " تواصلي عبر المؤسسة المدنية يوفر لي الاطلاع على كل ما هو جديد."، وجاء أقل المتوسطات الحسابية للفقرة رقم (٢) التي تنص على " تواصلي عبر المؤسسة المدنية مكنني من إيجاد ما أحتاج من خدمات." بمتوسط حسابي بلغ (٣.٠٢) بدرجة مرتفعة ويعزى ذلك الى ان الانتماء للمؤسسة المدنية يوفر العديد من الخدمات الاجتماعية وذلك لدعمها للكثير من النشاطات فهي توفر الدعم الكامل لكافة اعضائها المنتمين اليها كتوفير فرص عمل جديدة او تنمية المشاريع الصغيرة او تسهيل الحصول على القروض ، وقد بلغ المتوسط العام للفقرات التي تقيس دور الحصول على معلومات نافعة من الخارج التجسيري (٣.١٢) وبدرجة مرتفعة.

المحور الثاني: التفاعل مع العالم الخارجي

جدول (٢٠)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات محور التفاعل مع العالم الخارجي

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
١	تواصلي عبر المؤسسة المدنية مع الآخرين يجعلني أكثر اهتماماً بما يقع خارج مدينتي.	3.27	0.74	١	مرتفعة
٢	وفر لي انتمائي للمؤسسة المدنية التعامل مع أشياء جديدة خارج مجتمعي.	3.18	0.72	٢	مرتفعة

٣	تواصلي عبر المؤسسة المدنية جعلني أقل اهتماماً بتغيير نمط حياتي.	2.77	0.94	٥	متوسطة
٤	انتمائي للمؤسسة المدنية جعلني مهتماً أكثر بطريقة تفكير الآخرين.	3.16	0.76	٣	مرتفعة
٥	وفر لي انتمائي للمؤسسة المدنية التعرف على أماكن مختلفة في العالم.	3.05	0.83	٤	مرتفعة
	المتوسط العام	3.09	0.58		مرتفعة

يظهر من الجدول (٢٠) أن المتوسطات الحسابية للفقرات التي تقيس دور التفاعل مع العالم الخارجي في إنتاج رأس المال الاجتماعي التجسيري تراوحت بين (٢.٧٧–٣.٢٧)، وكان أبرزها للفقرة رقم (١) التي تنص على: " تواصلي عبر المؤسسة المدنية مع الآخرين يجعلني أكثر اهتماماً بما يقع خارج مدينتي." وبدرجة مرتفعة وذلك لأن التنظميات التطوعية تملا المجال العام الذي يتوسط الاسرة (الروابط العائلية) والدولة وذلك لانها تسعى بدورها للارتقاء بالافراد ولبناء تغييرات جذرية وذلك من خلال الإلتزام بالقيم والمعايير وقبول التنوع والاختلاف فهي تدور حول مصالح وقيم مشتركة ، وقد اشارت دراسة بورتز(Portes:1998) الى أن الإندماج الإجتماعي والمشاركة يترتب عليها ايجابيات سواء للفرد او المجتمع وذلك ما يترتب عليه الاهتمام بكل ما يحدث خارج المجتمع ، ثم جاءت الفقرة رقم (٢) بمتوسط حسابي (٣.١٨) وبدرجة مرتفعة والتي تنص على: " وفر لي انتمائي للمؤسسة المدنية التعامل مع أشياء جديدة خارج مجتمعي."، وجاء أقل المتوسطات الحسابية للفقرة رقم (٣) التي تنص على " تواصلي عبر المؤسسة المدنية جعلني أقل اهتماماً بتغيير نمط حياتي."بمتوسط حسابي بلغ (٢.٧٧) بدرجة متوسطة وذلك لا يعكس طبيعة الافراد فهم يسعون للتغيير والتقدم وكسب ثقافات جديدة من خلال التفاعلات الخارجية التي

تسهم في تغيير نمط التفكير ، وقد بلغ المتوسط العام للفقرات التي تقيس دور التفاعل مع العالم الخارجي في إنتاج رأس المال الاجتماعي التجسيري (٣.٠٩) وبدرجة مرتفعة.

المحور الثالث: التواصل مع مرجعيات وانتماءات أخرى

جدول (٢١)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات محور التواصل مع مرجعيات وانتماءات أخرى

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
١	أتواصل من خلال المؤسسة المدنية مع الآخرين ممن هم مثلي في كل شيء.	2.97	0.86	٥	متوسطة
٢	أتواصل من خلال المؤسسة المدنية مع الآخرين ذو مستويات اقتصادية مختلفة.	3.12	0.70	٣	مرتفعة
٣	يوفر لي انتمائي للمؤسسة المدنية التواصل مع آخرين من ديانات أخرى.	3.15	0.72	١	مرتفعة
٤	يوفر لي انتمائي للمؤسسة المدنية التواصل مع الآخرين من نفس نوعي الاجتماعي (ذكور وإناث).	3.07	0.73	٤	مرتفعة
٥	أتواصل مع آخرين تختلف ثقافتهم عن ثقافتي داخل المؤسسة المدنية.	3.15	0.73	١	مرتفعة
	المتوسط العام	3.09	0.56		مرتفعة

يظهر من الجدول (٢١) أن المتوسطات الحسابية للفقرات التي تقيس دور التواصل مع مرجعيات وانتماءات أخرى في إنتاج رأس المال الاجتماعي التجسيري تراوحت بين (٢.٩٧-٣.١٥)، وكان أبرزها للفقرتين رقم (٥/٣) اللتين تنصان على: " يوفر لي انتمائي للمؤسسة المدنية التواصل مع آخرين من ديانات أخرى."، " أتواصل مع آخرين تختلف ثقافتهم عن ثقافتي داخل المؤسسة المدنية " وبدرجة مرتفعة وذلك يعزى الى أن المجتمع المدني يساهم في دمج الأفراد مع بعضهم بعضا وتكسير حواجز الإنتماءات العرقية والديانات والثقافات المختلفة من خلال قبول

التنوع والاختلاف وهذا يعكس مدى الانفتاح الفكري السائد في المجتمع وهذا ما يؤكده (الحامد:٢٠٠٤) في أن المجتمع المدني ليس تكتلات قبلية او عنصربة ولا تكتلات اقليمية إنما هو تكتلات تعتمد على العمل والرؤية الاجتماعية والسياسية والثقافية ، ثم جاءت الفقرة رقم (٢) بمتوسط حسابي (٣.١٢) وبدرجة مرتفعة والتي تنص على: " أتواصل من خلال المؤسسة المدنية مع الآخرين ذي مستويات اقتصادية مختلفة."، وجاء أقل المتوسطات الحسابية للفقرة رقم (١) التي تنص على " أتواصل من خلال المؤسسة المدنية مع الآخرين ممن هم مثلي في كل شيء "بمتوسط حسابي بلغ (٢.٩٧) بدرجة متوسطة وهذا يعكس دلالة مغايرة تدل على التجانسية في مؤسسات المجتمع المدني ، وقد بلغ المتوسط العام للفقرات التي تقيس دور التواصل مع مرجعيات وانتماءات أخرى في إنتاج رأس المال الاجتماعي التجسيري (٣.٠٩) وبدرجة مرتفعة.

المحور الرابع: مشاهدة المرء نفسه جزءا من مجتمع أوسع

جدول (٢٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات محور مشاهدة المرء نفسه جزءا من مجتمع أوسع

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
١	انتمائي للمؤسسة المدنية يشعرني بأني جزء من مجتمع أوسع.	3.37	0.67	١	مرتفعة
٢	تواصلي عبر المؤسسة المدنية يجعلني أكثر اندماجاً مع العالم الخارجي.	3.31	0.72	٢	مرتفعة
٣	انضمامي للمؤسسة المدنية يجعلني أمتلك صورة أكبر عن العالم الخارجي.	3.23	0.70	٤	مرتفعة
٤	انضمامي للمؤسسة المدنية يجعلني أدرك أن العالم كله في اتصال دائم.	3.27	0.71	٣	مرتفعة
	المتوسط العام	3.29	0.57		مرتفعة

يظهر من الجدول (٢٢) أن المتوسطات الحسابية للفقرات التي تقيس دور مشاهدة المرء نفسه جزءا من مجتمع أوسع في إنتاج رأس المال الاجتماعي التجسيري تراوحت بين (٣.٢٣-٣.٣٧) وكانت نسب متقاربة ، وكان أبرزها للفقرة رقم (١) التي تنص على: " انتمائي للمؤسسة المدنية يشعرني بأني جزء من مجتمع أوسع." وبدرجة مرتفعة ويعزى ذلك الى إنفتاح المؤسسات على الأحداث التي تقع خارج المؤسسة نحو فضاء واسع من الحريات الذي يخرج من إطار البنى التقليدية من خلال كسر حواجز الانتماء الضيقة ووجود الديمقراطية والحرية في الأداء تدعم المؤسسات في عملها بدون قيود فكلما نمت وازدهرت وتفاعلت مع الخارج بصورة أكبر كلما قامت بوظائفها واصبحت جزءا من مجتمع اوسع ، ثم جاءت الفقرة رقم (٢) بمتوسط حسابي (٣.٣١) وبدرجة مرتفعة والتي تنص على: " تواصلي عبر المؤسسة المدنية يجعلني أكثر اندماجاً مع العالم الخارجي."، وجاء أقل المتوسطات الحسابية للفقرة رقم (٣) التي تنص على " انضمامي للمؤسسة المدنية يجعلني أمتلك صورة أكبر عن العالم الخارجي. "بمتوسط حسابي بلغ (٣.٢٣) بدرجة مرتفعة وذلك لشعور الافراد بانهم جزء لا يتجزأ من العالم الخارجي فالإندماج والتفاعل عبر مؤسسات المجتمع المدني يوفر للفرد نظرة أوسع وأشمل عن المحيط الخارجي لتجاوزه الحدود القُطريه وتحرير الأفراد من قيود العلاقات الاجتماعية والثقافية التقليدية فكلما زادت دافعية الافراد للعمل التطوعي كلما عزز ذلك التفاعل الذي يتحقق من خلاله الأهداف الحقيقية لمؤسسسات المجتمع المدني، وقد بلغ المتوسط العام للفقرات التي تقيس دور مشاهدة المرء نفسه جزءا من مجتمع أوسع في إنتاج رأس المال الاجتماعي التجسيري (٣.٢٩) وبدرجة مرتفعة.

المحور الخامس: التبادل مع مجتمع أكثر اتساعاً

جدول (٢٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع فقرات محور التبادل مع مجتمع أكثر اتساعاً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
١	انتمائي للمؤسسة المدنية علمني أن أعطي الآخرين دون مقابل.	3.33	0.73	٣	مرتفعة
٢	تواصلي عبر المؤسسة المدنية يوفر لي أصدقاء جدد من خارج مجتمعي.	3.35	0.66	١	مرتفعة
٣	من خلال المؤسسة المدنية استمر بالتواصل مع آخرين جدد.	3.34	0.64	٢	مرتفعة
٤	يوفر لي انضمامي للمؤسسة المدنية وقت أكبر لدعم نشاطات المجتمع.	3.29	0.69	٥	مرتفعة
٥	التواصل عبر المؤسسة المدنية يمكنني من مساعدة الناس رغم المسافات.	3.32	0.72	٤	مرتفعة
	المتوسط العام	3.33	0.57		مرتفعة

يظهر من الجدول (٢٣) أن المتوسطات الحسابية للفقرات التي تقيس دور التبادل مع مجتمع أكثر اتساعاً في إنتاج رأس المال الاجتماعي التجسيري تراوحت بين (3.29–3.35)، وكان أبرزها للفقرة رقم (٢) التي تنص على: " تواصلي عبر المؤسسة المدنية يوفر لي أصدقاء جدد من خارج مجتمعي." وبدرجة مرتفعة ويعزى ذلك الى ان اي تفاعل وتبادل جديد عبر المؤسسة يسهم في بناء علاقات جديدة وذلك لدينامية تلك المؤسسات والتغييرات المستمرة فيها وذلك يدل على انفتاح المؤسسة على المجال العام في المجتمع وقبول التنوع والاختلاف ، ثم جاءت الفقرة رقم (٣) بمتوسط حسابي (٣.٣٤) وبدرجة مرتفعة والتي تنص على: " من خلال المؤسسة المدنية استمر بالتواصل مع آخرين جدد." وذلك للتجديد الدائم في تلك المؤسسات فهي في حالة دينامية متغيرة

تضيف اعضاء جدد او انسحاب بعضهم الاخر، وجاء أقل المتوسطات الحسابية للفقرة رقم (٤) التي تنص على " يوفر لي انضمامي للمؤسسة المدنية وقت أكبر لدعم نشاطات المجتمع."بمتوسط حسابي بلغ (٣.٢٩) بدرجة مرتفعة وقد يكون انخفاض نسبة الفقرة السابقة نتيجة لانشغال الاعضاء وعدم القدرة على دعم النشاطات كتدخل الدولة بنظام المؤسسة ومحاولة تغيير نطاق عملها والتوجه الى انشطة اخرى ذلك يؤدي نوعا ما الى نفور الاعضاء وعدم القدرة على القيام بكافة الاعمال الموكولة لها وقد اشار(الطويسي:٢٠١١) ان اهم مصادر اعاقة تطوير وممارسة الانشطة تتمثل في ضعف الدعم ومحدودية الموارد المالية وضعف مشاركة الشباب التطوعية ، وقد بلغ المتوسط العام للفقرات التي تقيس دور التبادل مع مجتمع أكثر اتساعاً في إنتاج رأس المال الاجتماعي التجسيري (٣.٣٣) وبدرجة مرتفعة.

السؤال الثالث: هل توجد شبكات مؤسسات مدنية في المجتمع الأردني؟

تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لمعرفة هل توجد شبكات مؤسسات مدنية موجودة في المجتمع الأردني من خلال :

الفترة الزمنية الفاصلة بين الاجتماعات كانت على النحو التالي:

جدول (٢٤)

التكرارات والنسب المئوية لمتغير الفترة الزمنية الفاصلة بين الاجتماعات

الإجابة	التكرار	النسبة المؤوية
شهر	١٤٥	٣٩.٠
شهرين	١٥٤	٤١.٤
أكثر من ٣ شهور	٧٣	١٩.٦
المجموع	٣٧٢	١٠٠.٠

يظهر من الجدول (٢٤) أن ابرز تكرار كان للفترة الزمنية (شهرين) بلغ (١٥٤) ونسبة مئوية بلغت (٤١.٤) ، وجاءت بعدها الفترة الزمنية (شهر) بتكرار بلغ (١٤٥) ونسبة مئوية بلغت (٣٩.٠) .

ومدى علم العضو بما تقدمه المؤسسة للشبكة كانت على النحو التالي :

جدول (٢٥)

التكرارات والنسب المئوية لمتغير مدى علم العضو بما تقدم المؤسسة للشبكة

الإجابة	التكرار	النسبة المؤوية
اعلم	١٦٠	٤٣.٠
لا أعلم	٢١٢	٥٧.٠
المجموع	٣٧٢	١٠٠.٠

يظهر من الجدول (٢٥) أن أبرز تكرار كان للفئة (لا أعلم) حيث بلغ (٢١٢) ونسبة مئوية بلغت (٥٧.٠) وقد بلغت نسبة عالية ويدل ذلك على عدم الاتصال والتواصل عبر شبكة المؤسسة بين الاعضاء وذلك يدل على اغتراب الافراد عن التواصل الفعلي داخل الشبكة وذلك إن دل على شيئ فيدل على شكلية العضوية داخل المؤسسة فهي ظاهرية صورية فقط ، وجاءت بعدها الفئة (اعلم) بتكرار بلغ (١٦٠) ونسبة مئوية بلغت (٤٣.٠).

ومدى علم العضو بما تكسب المؤسسة من الانضمام للشبكة كانت على النحو التالي :

جدول (٢٦)

التكرارات والنسب المئوية لمتغير مدى علم العضو بما تكسب المؤسسة من الانضمام للشبكة

الإجابة	**التكرار**	**النسبة المؤوية**
اعلم	١٥٣	٤١.١
لا أعلم	٢١٩	٥٨.٩
المجموع	٣٧٢	١٠٠.٠

وقد اظهر الجدول (٢٦) أن ابرز تكرار كان للفئة (لا أعلم) بلغ (٢١٩) ونسبة مئوية بلغت (٥٨.٩) ويعزى ذلك الى نفس السبب في الفقرة السابقة اي ان عدم الاتصال والتواصل بين الاعضاء عمل على اضعاف شبكة المؤسسة ويعزى ذلك للصورة الشكلية التي تتميز بها شبكة مؤسسات المجتمع المدني في الاردن ، وجاءت بعدها الفئة (اعلم) بتكرار بلغ (١٥٣) ونسبة مئوية بلغت (٤١.١) .

السؤال الرابع: هل تنضوي المؤسسات تحت شبكات مدنية قُطرية وعبر قُطرية في المجتمع الأردني؟

التكرارات والنسب المئوية لمعرفة المؤسسات التي تنضوي تحت شبكات مدنية قُطرية وعبر قُطرية في المجتمع الأردني والجدول التالي يوضح (٢٧) ذلك :

جدول (٢٧)

التكرارات والنسب المئوية لمعرفة المؤسسات التي تنضوي تحت شبكات مدنية قُطرية وعبر قُطرية في المجتمع الأردني

المؤسسة	التكرار	النسبة المئوية
محلية	١٦٧	٤٤.٩
عربية	١٠٢	٢٧.٤
دولية	٣٩	١٠.٥
لا	٦٤	١٧.٢
المجموع	٣٧٢	١٠٠.٠

يظهر من الجدول (٢٧) أن المؤسسات التي تنتمي إلى شبكات محلية بلغ عددها (١٦٧) بنسبة مئوية (٤٤.٩)، بينما بلغ عدد المؤسسات التي تنتمي إلى شبكات عربية بلغ عددها (١٠٢) بنسبة مئوية (٢٧.٤) وذلك يدل على ان المؤسسات المدنية في المجتمع الاردني تنتمي لشبكات اجتماعية قُطرية تهدف الى التعاون وتحقيق المنفعة لكن داخل حدود الدولة وذلك يعزى الى أن الدولة ما زالت تفرض قيودا تؤثر عل بنية العلاقات الاجتماعية، أما المؤسسات التي تنتمي إلى شبكات دولية بلغ عددهم (٣٩) ونسبة مئوية (١٠.٥) اي أن نسبة معينة من مؤسسات المجتمع المدني الاردني تنتمي لشبكات عبر قُطرية وذلك يدل على ضعف الشبكة المدنية في تجاوز حدود الدولة القُطرية وقد يكون احد الاسباب تدخل الدولة في سياسة المؤسسة وعدم استقلاليتها بشكل تام وقد أظهرت دراسة (العطيات،١٩٩٨) تصوراً آخر للعلاقة بين مؤسسات

المجتمع المدني الاردني والمؤسسات العالمية حيث بينت من خلال الدراسة ان اكثر شكل من اشكال العلاقة التي تربط بينهما هو العلاقة المالية وأن القائمين على قيادة المؤسسات المحليه ينظرون الى هذه العلاقة بايجابية لكونها توفر فرصا لدعم الخبرات .

السؤال الخامس: هل هناك علاقة بين إنتاج رأس المال الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني المتغيرات الشخصية (طبيعة المؤسسة التي ينتمي إليها العضو، الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، الديانة، الحالة العملية، المستوى التعليمي، الحالة العملية، ومدة الانتماء للمؤسسة)؟

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقياس إنتاج رأس المال الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني بناء على المتغيرات الشخصية، فقد تم تطبيق اختبار (Independent-Samples T Test) للعينات المستقلة للكشف عن الفروق في مدى إنتاج رأس المال الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني تبعاً لمتغير طبيعة المؤسسة التي ينتمي اليها العضو، الجنس، الحالة الاجتماعية، الديانة، الحالة العملية، وتم تطبيق تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للأداة ككل للكشف عن الفروق في مدى إنتاج رأس المال الاجتماعي تبعاً للمتغيرات الشخصية وكانت النتائج كالآتي :

جدول (٢٨)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للكشف عن الفروق في مدى إنتاج رأس المال الاجتماعي وطبيعة المؤسسة التي ينتمي إليها العضو (الفرد)

المجال	طبيعة المؤسسة التي ينتمي إليها العضو (الفرد)	العدد	المتوسطات الحسابية	انحرافات المعيارية	قيمة (f)	الدلالة الإحصائية
رأس المال الاجتماعي الترابطي	حقوق إنسان	٣٤	2.72	0.43	٢٤.١٧٠	٠.٠٠٠
	أحزاب	٥٩	2.62	0.48		

	منظمات نسائية	٧٨	2.82	0.39		
	جماعات أثنية	٩٧	2.68	0.42		
	المراكز الشبابية	١٠٤	3.21	0.52		
رأس المال الاجتماعي التجسيري	حقوق إنسان	٣٤	3.13	0.60	٥.٩٨٢	٠.٠٠
	أحزاب	٥٩	3.01	0.49		
	منظمات نسائية	٧٨	3.21	0.42		
	جماعات أثنية	٩٧	3.11	0.45		
	المراكز الشبابية	١٠٤	3.34	0.43		
رأس المال الاجتماعي ككل	حقوق إنسان	٣٤	2.93	0.47	١٦.٥٢٣	٠.٠٠
	أحزاب	٥٩	2.82	0.44		
	منظمات نسائية	٧٨	3.02	0.35		
	جماعات أثنية	٩٧	2.90	0.36		
	المراكز الشبابية	١٠٤	3.28	0.43		

* الفروق دالة عند مستوى (α ≥ ٠.٠٥)

ويظهر من الجدول (٢٨) وجود فروق ذات دلالة إحصائية على متغير طبيعة المؤسسة التي ينتمي إليها العضو (الفرد) في مجال الدراسة: رأس المال الاجتماعي الترابطي لصالح فئة (المراكز الشبابية) بمتوسط حسابي بلغ (٣.٢١)، حيث بلغت قيمة (f) (٢٤.١٧٠) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠.٠٠) ، ويظهر الجدول فروقا ذات دلالة إحصائية على متغير طبيعة المؤسسة التي ينتمي إليها العضو (الفرد) في مجال الدراسة : رأس المال الاجتماعي التجسيري لصالح فئة (المراكز الشبابية) بمتوسط حسابي بلغ (٣.٣٤) حيث بلغت قيمة (f) (٥.٩٨٢)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠.٠٠)، وقد وجدت فروق ذات دلالة إحصائية على متغير طبيعة المؤسسة التي ينتمي إليها العضو (الفرد) في مجال الدراسة: رأس المال الاجتماعي ككل لصالح فئة (المراكز الشبابية) بمتوسط حسابي بلغ (٣.١٩) حيث بلغت

قيمة (f) (٩.٢٦١) وهي قيمة دالة إحصائياً ، ولمعرفة مصادر الفروق تم تطبيق طريقة (Scheffe) وهي قيمة دالة احصائيا للمقارنات البعدية والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول (٢٩)

نتائج اختبار شيفيه (schefee) للمقارنات البعدية للكشف مواقع الفروق الإحصائية في إنتاج رأس المال الاجتماعي (الترابطي والتجسيري)، تبعاً لمتغير طبيعة المؤسسة التي ينتمي إليها العضو (الفرد)

المجال	طبيعة المؤسسة التي ينتمي إليها العضو (الفرد)	المتوسط الحسابي	حقوق إنسان	أحزاب	منظمات نسائية	جماعات أثنية	المراكز الشبابية
رأس المال الاجتماعي الترابطي	حقوق إنسان	2.72	-	٠.١	-٠.١	٠.٠٤	-*٠.٤٩
	أحزاب	2.62		-	-٠.٢	-٠.٠٦	-*٠.٣٩
	منظمات نسائية	2.82			-	٠.١٤	-*٠.٣٩
	جماعات أثنية	2.68				-	*-٠.٥٣
	المراكز الشبابية	3.21					-
رأس المال الاجتماعي التجسيري	حقوق إنسان	3.13	-	٠.١٢	-٠.٠٨	٠.٠٢	-٠.٢١
	أحزاب	3.01		-	-٠.٠٢	-٠.١	-*٠.٣٣
	منظمات نسائية	3.21			-	٠.١	-٠.١٣
	جماعات أثنية	3.11				-	-٠.٢٣
	المراكز الشبابية	3.34					-
رأس المال الاجتماعي ككل	حقوق إنسان	2.93	-	٠.١١	-٠.٠٩	٠.٠٣	*-٠.٣٥
	أحزاب	2.82		-	-٠.٠٢	-٠.٠٨	*-٠.٤٦
	منظمات نسائية	3.02			-	٠.١٢	-*٠.٢٦
	جماعات أثنية	2.90				-	*٠.٣٨
	المراكز الشبابية	3.28					-

ويظهر من الجدول السابق ان الفروق على رأس المال الاجتماعي الترابطي كانت بين منظمات (حقوق إنسان، أحزاب، منظمات إنسانية، جماعات أثنية) بمتوسطات حسابية بلغت

(٢.٧٢) (٢.٦٢) (٢.٨٢) (٢.٦٨) على التوالي و(المراكز الشبابية) وكانت النتيجة لصالح المراكز الشبابية بمتوسط حسابي (٣.٢١) ، أما بالنسبة للفروق على رأس المال الاجتماعي التجسيري كانت بين منظمة (الأحزاب) بمتوسط حسابي بلغ (٣.٠١) و(المراكز الشبابية) لصالح المراكز الشبابية بمتوسط حسابي (٣.٣٤) ، أما بالنسبة للفروق على رأس المال الاجتماعي ككل كانت بين منظمات (حقوق إنسان، أحزاب، منظمات نسائية، جماعات أثنية) بمتوسطات حسابية بلغت (٢.٩٣) (٢.٨٢) (٣.٠٢) (٢.٩٠) و(المراكز الشبابية) لصالح المراكز الشبابية بمتوسط حسابي (٣.٢٨).

ويعزى ذلك الى مدى فاعلية المراكز الشبابية فهي المحرك الرئيس لدعم النشاطات الشبابية الداعمة لتحدياتهم الفاعلة واستثمار طاقاتهم، ومن تحديات تلك المراكز تدعيم وتمكين الشباب وتوفير الخدمات التي تسهم في بناء مجتمع فاعل، وقد كانت النتيجة لصالح المراكز الشبابية في مجالي الدراسة الترابطي والتجسيري وذلك يعكس صورتين الصورة الأولى أن رأس المال الاجتماعي الترابطي يعكس صورة المجتمع المغلق الذي يعظم من الصورة التقليدية للمجتمع ويدعم الروابط العائلية والعشيرة وكانت الاجابات إيجابية لهذا المجال مما يدل على أهمية دور الشباب الفاعل في المجتمع حتى في إطار البنى التقليدية ، اما الصورة الاخرى فهي صورة المجتمع المنفتح على العالم الخارجي التي تخرج من اطار البنى التقليدية والعلاقات والروابط العائلية وكانت اجابات المبحوثين ايجابية مما دل على وجود علاقة ذات دلالة ويعود ذلك الى التبرير نفسه ان الشباب هم العنصر الفاعل المحرك لنشاطات المجتمع وقد تم تاكيد ذلك من خلال مقياس (Scheefe) الذي اظهر بدوره المقارنات البعدية التي اظهرت وجود فروق ذات دلالة لصالح المراكز الشبابية لكلا المجالات الترابطي والتجسيري وراس المال الاجتماعي ككل وذلك

يؤكد اهمية المشاركة الشبابية خاصة لما يتمتع به المجتمع الاردني من سمات فهو مجتمع فتي شبابي وتطوعهم للمؤسسات المدنية وتفاعلهم المباشر يحقق لهم الشعور بذاتهم وقيمة انفسهم .

الفروقات تبعا لمتغير الجنس :

جدول رقم (٣٠)

نتائج اختبار (Independent- Samples T Test) للعينات المستقلة للكشف عن الفروق في مدى إنتاج رأس المال الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني تبعاً لمتغير الجنس

المجال	الفئة	العدد	المتوسطات الحسابية	انحرافات المعيارية	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
رأس المال الاجتماعي الترابطي	ذكر	٢٣٣	2.91	0.54	2.80	٠.٠٠
	أنثى	١٣٩	2.76	0.43		
رأس المال الاجتماعي التجسيري	ذكر	٢٣٣	3.21	0.43	1.47	0.14
	أنثى	١٣٩	3.13	0.53		
رأس المال الاجتماعي ككل	ذكر	٢٣٣	3.06	0.44	2.39	٠.٠١
	أنثى	١٣٩	2.95	0.42		

* الفروق دالة عند مستوى (α ≤٠.٠٥)

يُظهر الجدول (٣٠) فروقا ذات دلالة إحصائية على متغير الجنس في مجال الدراسة: رأس المال الاجتماعي الترابطي لصالح (الذكور) بمتوسط حسابي بلغ (٢.٩١) ، حيث بلغت قيمة (t) (٢.٨٠) وهي قيمة دالة إحصائياً ، ولم توجد فروق ذات دلالة إحصائية على متغير الجنس في مجال الدراسة: رأس المال الاجتماعي التجسيري، حيث لم تصل قيمة (t) إلى مستوى الدلالة الإحصائية (٠.٠٥)، وقد وجدت فروق ذات دلالة إحصائية على متغير الجنس في مجال الدراسة: رأس المال الاجتماعي ككل لصالح (الذكور) بمتوسط حسابي بلغ (٣.٠٦) حيث بلغت قيمة (t) (٢.٣٩) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠.٠١).

اظهرت النتائج فروقا ذات دلالة لصالح الذكور في مجال راس المال الترابطي وراس المال الاجتماعي ككل وتعزى تلك النتيجة الى الصورة النمطية السائدة في المجتمع الاردني وهي الصورة الابوية المهيمنة حيث تبرز فاعلية وتفوق الذكور في المجال العام اكثر من الاناث ذلك لما يتمتعون به من سُلطة وامتيازات وحريات في اتخاذ القرارات، لكن ظهور الحركات النسوية والمنظمات النسائية وجمعيات المرأة التعاونية التي تدعو للمساواة والحريات ومحاولة الغاء اشكال التمييز التي تمنع المرأة من ممارسة حقوقها وتحقيق العدالة الا انه ما زالت البنى التقليدية الذكورية هي السائدة في المجتمع .

الفروق تبعا لمتغير العمر :

جدول (٣١)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للكشف عن الفروق في مدى إنتاج رأس المال الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني تبعاً لمتغير العمر

المجال	العمر	العدد	المتوسطات الحسابية	انحرافات المعيارية	قيمة (f)	الدلالة الإحصائية
رأس المال الاجتماعي الترابطي	١٢-٢٥	٩٧	3.05	0.49	٨.٣٠٢	٠.٠٠
	٢٦-٣٥	٧١	2.78	0.43		
	٣٦-٤٥	٧٥	2.80	0.49		
	٤٦ فأكثر	٨٩	2.73	0.50		
رأس المال الاجتماعي التجسيري	١٢-٢٥	٩٧	3.29	0.43	٢.٤٤٠	٠.٠٦
	٢٦-٣٥	٧١	3.14	0.56		
	٣٦-٤٥	٧٥	3.16	0.46		
	٤٦ فأكثر	٨٩	3.12	0.47		
رأس المال الاجتماعي ككل	١٢-٢٥	٩٧	3.17	0.41	٦.٠٥١	٠.٠٠
	٢٦-٣٥	٧١	2.97	0.44		
	٣٦-٤٥	٧٥	2.99	0.41		
	٤٦ فأكثر	٨٩	2.93	0.45		

* الفروق دالة عند مستوى (α ≤ ٠.٠٥)

يُظهر الجدول السابق فروقا ذات دلالة إحصائية على متغير العمر في مجال الدراسة لرأس المال الاجتماعي الترابطي لصالح الفئة (١٢–٢٥) بمتوسط حسابي بلغ (٣.٠٥) حيث بلغت قيمة (f) (٨.٣٠٢) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠.٠٠)، وقد وجدت فروق ذات دلالة إحصائية على متغير العمر في مجال الدراسة لرأس المال الاجتماعي ككل لصالح الفئة (١٢–٢٥) بمتوسط حسابي بلغ (٣.١٧) حيث بلغت قيمة (f) (6.051) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠.٠٠) واظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على متغير العمر في مجال الدراسة لرأس المال الاجتماعي التجسيري حيث لم تصل قيمة (f) إلى مستوى الدلالة الإحصائية (٠.٠٥) ولمعرفة مصادر الفروق تم تطبيق طريقة (Scheffe) للمقارنات البعدية والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول (٣٢)

نتائج اختبار شيفيه (schefee) للمقارنات البعدية للكشف مواقع الفروق الإحصائية في إنتاج رأس المال الاجتماعي (الترابطي والتجسيري)، تبعاً لمتغير العمر

المجال	العمر	المتوسط الحسابي	١٢–٢٥	٢٦–٣٥	٣٦–٤٥	٤٦ فأكثر
رأس المال الاجتماعي الترابطي	١٢–٢٥	3.05	-	*٠.٢٧	*٠.٠٢٥	0.32*
	٢٦–٣٥	2.78		-	0.02-	0.05
	٣٦–٤٥	2.80			-	٠.٠٧
	٤٦ فأكثر	2.73				-
رأس المال الاجتماعي ككل	١٢–٢٥	3.17	-	0.20*	0.18	0.24*
	٢٦–٣٥	2.97		-	-٠.٠٢	٠.٠٤
	٣٦–٤٥	2.99			-	٠.٠٦
	٤٦ فأكثر	2.93				-

وقد اظهر الجدول السابق فروقا على رأس المال الاجتماعي الترابطي بحيث كانت بين الفئات العمرية (٢٦-٣٥) ، (٣٦-٤٥) ، (٤٦ فأكثر) بمتوسطات حسابية بلغت (٢.٧٨) (٢.٨٠) (٢.٧٣) على التوالي والفئة العمرية (١٢-٢٥) لصالح (١٢-٢٥) بمتوسط حسابي (٣.٠٠٥) ، وبالنسبة للفروق على رأس المال الاجتماعي ككل كانت بين الفئات العمرية ((٢٦-٣٥)، (٤٦ فأكثر) بمتوسطات حسابية بلغت (٢.٩٧) (٢.٩٣) والفئة العمرية (١٢-٢٥) لصالح (١٢-٢٥) بمتوسط حسابي (٣.١٧).

ويتضح من خلال الجداول (٣١) و(٣٢) فروقا ذات دلالة لصالح الفئة العمرية (١٢-٢٥) في مجال راس المال الترابطي وراس المال الاجتماعي ككل ويعزى ذلك الى أن الشباب هم العنصر الفعّال الأكثر نشاطا في المجتمع وهو الأكثر ميلا للمشاركة المجتمعية إذ تتميز مرحلة الشباب بالتحديات والطموحات العالية فهم يسعون إلى التغيير لما يتمتعون به من صفات كالتمرد وحب المعارضة والرفض الذي يُمكِنهم من مواجهة التحديات التي تواجههم في المجتمع.

الفروق تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية :

جدول رقم (٣٣)

نتائج اختبار (Independent- Samples T Test) للعينات المستقلة للكشف عن الفروق في مدى إنتاج رأس المال الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية

المجال	الفئة	العدد	المتوسطات الحسابية	انحرافات المعيارية	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
رأس المال الاجتماعي الترابطي	أعزب/ عزباء	١٦١	2.98	0.50	4.18	٠.٠٠٠
	متزوج/ متزوجه	٢١١	2.76	0.50		
رأس المال الاجتماعي التجسيري	أعزب/ عزباء	١٦١	3.25	0.47	2.51	٠.٠٠١
	متزوج/ متزوجه	٢١١	3.13	0.47		
رأس المال الاجتماعي ككل	أعزب/ عزباء	١٦١	3.12	0.43	3.75	٠.٠٠٠
	متزوج/ متزوجه	٢١١	2.95	0.43		

* الفروق دالة عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠.٠٥)

يبرز الجدول (٣٣) فروقا ذات دلالة إحصائية على متغير الحالة الاجتماعية في مجال الدراسة لرأس المال الاجتماعي الترابطي لصالح (أعزب/ عزباء) بمتوسط حسابي بلغ (٢.٩٨)، حيث بلغت قيمة (t) (٤.١٨) وهي قيمة دالة إحصائياً ، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية على متغير الحالة الاجتماعية في مجال الدراسة لرأس المال الاجتماعي التجسيري، لصالح (أعزب/ عزباء) بمتوسط حسابي بلغ (٣.٢٥) حيث بلغت قيمة (t) (٢.٥١) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠.٠١) ، وقد وجدت فروق ذات دلالة إحصائية على متغير الحالة الاجتماعية في مجال الدراسة لرأس المال الاجتماعي ككل لصالح (أعزب/ عزباء) بمتوسط حسابي بلغ (٣.١٢) حيث بلغت قيمة (t) (٣.٧٥) وهي قيمة دالة إحصائياً .

ويعزى ذلك الى المعوقات الاجتماعية والاقتصادية التي تسود داخل المجتمع الاردني لكلا المرأة والرجل، فقد يواجهن النساء المتزوجات عند خروجهن معارضة شديدة من الزوج واهله مما قد يسبب ذلك منعها من حضور الانشطة والفعاليات التي تقوم في المنظمات وذلك لما يسود المجتمع من قيم واعراف وتقاليد تنحاز ضد المرأة ، وقد يعاني الرجال المتزوجون ايضا من معوقات اقتصادية وذلك لان الانضمام للعمل التطوعي داخل المؤسسات المدنية غير ربحي اذ يعتبر عملا لاحقا للعمل التطوعي فقد يجد المتزوجون صعوبات في التوفيق ما بين العمل الرسمي مدفوع الاجر والانضمام والمشاركه في الاعمال التطوعية غير الربحية .

الفروق تبعا لمتغير المستوى التعليمي :

جدول (٣٤)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للكشف عن الفروق في مدى إنتاج رأس المال الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني تبعاً لمتغير المستوى التعليمي

المجال	المستوى التعليمي	العدد	المتوسطات الحسابية	انحرافات المعيارية	قيمة (f)	الدلالة الإحصائية
رأس المال الاجتماعي الترابطي	ثانوي	١٤٤	3.01	0.50	٨.١٦٨	٠.٠٠
	بكالوريوس	١٨١	2.77	0.47		
	ماجستير	٣٠	2.75	0.52		
	دكتوراه	١٧	2.61	0.65		
رأس المال الاجتماعي التجسيري	ثانوي	١٤٤	3.28	0.40	٤.٠٨٩	٠.٠٠
	بكالوريوس	١٨١	3.14	0.49		
	ماجستير	٣٠	3.07	0.61		
	دكتوراه	١٧	2.99	0.39		
رأس المال الاجتماعي ككل	ثانوي	١٤٤	3.15	0.39	٧.٤٦٠	٠.٠٠
	بكالوريوس	١٨١	2.96	0.43		
	ماجستير	٣٠	2.92	0.52		
	دكتوراه	١٧	2.81	0.48		

* الفروق دالة عند مستوى (α ≤٠.٠٥)

يُظهر الجدول (٣٤) فروقا ذات دلالة إحصائية على متغير المستوى التعليمي في مجال الدراسة لرأس المال الاجتماعي الترابطي لصالح الفئة (ثانوي) بمتوسط حسابي بلغ (٣.٠١) حيث بلغت قيمة (f) (٨.١٦٨) وهي قيمة دالة إحصائياً ، وقد اظهرت نتائج الدراسة فروقا ذات دلالة إحصائية على متغير المستوى التعليمي في مجال الدراسة لرأس المال الاجتماعي التجسيري لصالح الفئة (ثانوي) بمتوسط حسابي بلغ (٣.٢٨) حيث بلغت قيمة (f) (٤.٠٨٩) وهي قيمة دالة إحصائياً ، ووجدت فروق ذات دلالة إحصائية على متغير المستوى التعليمي في مجال الدراسة لرأس المال الاجتماعي ككل لصالح الفئة (ثانوي) بمتوسط حسابي بلغ (٣.١٥) حيث بلغت قيمة

(f) (٧.٤٦٠) وهي قيمة دالة إحصائياً ، ولمعرفة مصادر الفروق تم تطبيق طريقة (Scheffe) للمقارنات البعدية والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول (٣٥)

نتائج اختبار شيفيه (schefee) للمقارنات البعدية للكشف مواقع الفروق الإحصائية في إنتاج رأس المال الاجتماعي (الترابطي والتجسيري)، تبعاً لمتغير المستوى التعليمي

المجال	المستوى التعليمي	المتوسط الحسابي	ثانوي	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه
رأس المال الاجتماعي الترابطي	ثانوي	3.01	-	٠.٢٤	٠.٢٦	*٠.٤٠
	بكالوريوس	2.77		-	٠.٠٢	٠.١٦
	ماجستير	2.75			-	٠.١٤
	دكتوراه	2.61				-
رأس المال الاجتماعي التجسيري	ثانوي	3.28	-	٠.١٤	٠.٢١	*٠.٢٩
	بكالوريوس	3.14		-	٠.٠٧	٠.١٥
	ماجستير	3.07			-	٠.٠٨
	دكتوراه	2.99				-
رأس المال الاجتماعي ككل	ثانوي	3.15	-	٠.١٩	٠.٢٣	*٠.٣٤
	بكالوريوس	2.96		-	٠.٠٤	٠.١٥
	ماجستير	2.92			-	٠.١١
	دكتوراه	2.81				-

يظهر من الجدول السابق بالنسبة للفروق على رأس المال الاجتماعي الترابطي كانت بين الفئة (دكتوراه) بمتوسط حسابي بلغ (٣.٠١) والفئة (ثانوي) لصالح (ثانوي) بمتوسط حسابي (٣.٠١) واظهرت الدراسة بالنسبة للفروق على رأس المال الاجتماعي التجسيري كانت بين الفئة (دكتوراه) بمتوسط حسابي بلغ (٢.٩٩) والفئة (ثانوي) لصالح (ثانوي) بمتوسط حسابي (٣.٢٨) اما بالنسبة للفروق على رأس المال الاجتماعي ككل كانت بين الفئة (دكتوراه) بمتوسط حسابي بلغ (٢.٨١) والفئة (ثانوي) لصالح (ثانوي) بمتوسط حسابي (٣.١٥) ، ويدل ذلك على

مدى اهمية التعليم ودوره في تعزيز وتكوين شخصية الافراد وتعزيز ما لديهم من قدرات ويتضح ذلك من خلال المقارنات البعدية إذ أظهرت أن المتطوعين الاكثر انتشارا هم من فئة الثانوية العامة ويعزى ذلك لوجود مراكز شبابية تتراح الفئة العمرية فيها من(١٢–٢٥) وهي فئة شبابية ما زالت على مقاعد الدراسة فحملة الشهادات الثانوية والدبلوم والبكالوريوس هم الاعلى مساهمة في العمل التطوعي مقارنة مع ممن يحملون الدرجات العلمية العليا فالانتساب الى اي مؤسسة مدنية يستدعي فئة المتعلمين اكثر من غيرهم .

الفروق تبعا لمتغير الديانة :

جدول رقم (٣٦)

نتائج اختبار (Independent- Samples T Test) للعينات المستقلة للكشف عن الفروق في مدى إنتاج رأس المال الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني تبعاً لمتغير الديانة

المجال	الفئة	العدد	المتوسطات الحسابية	انحرافات المعيارية	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
رأس المال الاجتماعي الترابطي	الإسلام	٣١١	2.88	0.50	2.72	٠.٠٠
	المسيحية	٦١	2.69	0.51		
رأس المال الاجتماعي التجسيري	الإسلام	٣١١	3.19	0.47	0.82	0.41
	المسيحية	٦١	3.13	0.47		
رأس المال الاجتماعي ككل	الإسلام	٣١١	3.04	0.44	1.97	٠.٠٤
	المسيحية	٦١	2.92	0.41		

* الفروق دالة عند مستوى (α ≤٠.٠٥)

يظهر من الجدول (٣٦) وجود فروق ذات دلالة إحصائية على متغير الديانة في مجال الدراسة لرأس المال الاجتماعي الترابطي لصالح (الإسلام) بمتوسط حسابي بلغ (٢.٨٨) حيث بلغت قيمة (t) (٢.٧٢)، وهي قيمة دالة إحصائياً ، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على متغير الديانة في مجال الدراسة لرأس المال الاجتماعي التجسيري حيث لم تصل قيمة (t) إلى مستوى الدلالة الإحصائية (٠.٠٥)، وقد وجدت فروق ذات دلالة إحصائية على متغير الديانة في

مجال الدراسة لرأس المال الاجتماعي ككل لصالح (الإسلام) بمتوسط حسابي بلغ (٣.٠٤) حيث بلغت قيمة (t) (١.٩٧) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠.٠٤).

ويعزى وجود فروق ذات دلالة احصائية لصالح متغير الديانة الاسلام في مجالي راس المال الاجتماعي الترابطي وراس المال الاجتماعي ككل الى ان نسبة المسلمين في المجتمع الاردني هي النسبة الغالبة حتى مع وجود اقليات وجماعات اثنية متعددة لكنها لا تتعدى على نسبة الاسلام الغالبة .

الفروق تبعا لمتغير الحالة العملية :

جدول رقم (٣٧)

نتائج اختبار (Independent- Samples T Test) للعينات المستقلة للكشف عن الفروق في مدى إنتاج رأس المال الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني تبعاً لمتغير الحالة العملية

المجال	الفئة	العدد	المتوسطات الحسابية	انحرافات المعيارية	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
رأس المال الاجتماعي الترابطي	أعمل	٢٢٥	2.81	0.51	-1.92	0.05
	لا أعمل	١٤٧	2.91	0.50		
رأس المال الاجتماعي التجسيري	أعمل	٢٢٥	3.17	0.47	-0.71	0.47
	لا أعمل	١٤٧	3.20	0.47		
رأس المال الاجتماعي ككل	أعمل	٢٢٥	3.00	0.44	-1.47	٠.١٤
	لا أعمل	١٤٧	3.06	0.43		

* الفروق دالة عند مستوى (α ≥٠.٠٥)

يُظهر الجدول (٣٧) فروقا ذات دلالة إحصائية على متغير الحالة العملية في مجال الدراسة لرأس المال الاجتماعي الترابطي لصالح (لا اعمل) بمتوسط حسابي بلغ (٢.٩١) حيث بلغت قيمة (t) (-١.٩٢) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) ، وقد اظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على متغير الحالة العملية في مجالي الدراسة لرأس المال الاجتماعي التجسيري ورأس المال الاجتماعي ككل حيث لم تصل قيمة (t) إلى مستوى

الدلالة الإحصائية (٠.٠٠٥) ويبرز من خلال النتائج السابقة انه كلما اتسعت مدركات الافراد وتنوعت اختياراته وكان الفرد منفتحا كلما مثل ذلك راس المال التجسيري وكلما قل ذلك انعكس ذلك الى راس المال الاجتماعي الترابطي ويُعزى ذلك ايضا الى ان العمل التطوعي عملا لاحق للعمل المدفوع الاجر ومعظم وحدات العينة كانت من المراكز الشبابية وهم ما زالوا لا يعملون وذلك ما يعكس بدوره راس المال الاجتماعي الترابطي .

الفروق تبعا لمتغير مدة الانتماء للمؤسسة :

جدول (٣٨)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للكشف عن الفروق في مدى إنتاج رأس المال الاجتماعي في مؤسسات المجتمع المدني تبعاً لمتغير مدة الانتماء إلى المؤسسة

المجال	المدة	العدد	المتوسطات الحسابية	انحرافات المعيارية	قيمة (f)	الدلالة الإحصائية
رأس المال الاجتماعي الترابطي	أقل من ٣ سنوات	١٤١	2.92	0.48	٤.١٢٩	٠.٠٠١
	٣-٥ سنوات	٤٥	2.86	0.59		
	أكثر من ٥ سنوات	١٣٩	2.75	0.50		
رأس المال الاجتماعي التجسيري	أقل من ٣ سنوات	١٤١	3.18	0.51	٠.٧٧٨	٠.٤٦
	٣-٥ سنوات	٤٥	3.08	0.51		
	أكثر من ٥ سنوات	١٣٩	3.17	0.43		
رأس المال الاجتماعي ككل	أقل من ٣ سنوات	١٤١	3.06	0.45	١.٥٣٥	٠.٢١
	٣-٥ سنوات	٤٥	2.98	0.49		
	أكثر من ٥ سنوات	١٣٩	2.97	0.42		

* الفروق دالة عند مستوى (α ≤٠.٠٥)

أظهر الجدول (٣٨) وجود فروق ذات دلالة إحصائية على متغير مدة الانتماء للمؤسسة في مجال الدراسة لرأس المال الاجتماعي الترابطي لصالح الفئة (أقل من ٣ سنوات) بمتوسط حسابي بلغ (٢.٩٢) حيث بلغت قيمة (f) (٤.١٢٩) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠.٠٠٤) ، وقد اظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على متغير الحالة العملية في

مجالي الدراسة لرأس المال الاجتماعي التجسيري ورأس المال الاجتماعي ككل حيث لم تصل قيمة (f) إلى مستوى الدلالة الإحصائية (٠.٠٥) ، ولمعرفة مصادر الفروق تم تطبيق طريقة (Scheffe) للمقارنات البعدية والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول (٣٩)

نتائج اختبار شيفيه (schefee) للمقارنات البعدية للكشف مواقع الفروق الإحصائية في إنتاج رأس المال الاجتماعي (الترابطي والتجسيري)، تبعاً لمتغير مدة الانتماء للمؤسسة

المجال	المدة	المتوسط الحسابي	ثانوي	بكالوريوس	ماجستير
رأس المال الاجتماعي الترابطي	أقل من ٣ سنوات	2.92	-	٠.٠٦	*٠.١٧
	٣-٥ سنوات	2.86		-	٠.١١
	أكثر من ٥ سنوات	2.75			-

اظهر الجدول (٣٩) فروقا على رأس المال الاجتماعي الترابطي كانت بين الفئة (أكثر من ٥ سنوات) بمتوسط حسابي بلغ (٢.٧٥) والفئة (أقل من ٣ سنوات) لصالح (أقل من ٣ سنوات) بمتوسط حسابي (٢.٩٢).

من خلال الجداول السابقة وُجدت فروق على رأس المال الاجتماعي الترابطي ذات دلالة لصالح المدة (اقل من ٣ سنوات) وذلك يعكس مدى التفاعل والخبرة المباشرة والتي تترسخ كلما زادت مدة الانتماء مما يزيد راس المال الاجتماعي التجسيري وكلما قل ذلك التفاعل والانفتاح والخبرات عَكس ذلك بدوره راس المال الاجتماعي الترابطي الذي يكرس قيم الروابط العائلية والعشائرية والاصدقاء .

الخاتمة والإستنتاجات العامة :

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى فاعلية وقوة مؤسسات المجتمع المدني في انتاج راس المال الاجتماعي من خلال الكشف عن ابرز مؤشرات راس المال (الترابطي والتجسيري) ، ومعرفة مدى وجود شبكات مؤسسات مدنية في المجتمع الاردني وانتمائها الى شبكات مدنية قطرية وعبر قطرية وما يترتب عليها من عوائد، ومعرفة العلاقة بين انتاج راس المال الاجتماعي والمتغيرات المستقلة ، ولقياس راس المال الاجتماعي الترابطي فقد ركزت الدراسة على خمس مكونات اساسية تقيس مدى فاعلية المؤسسات المدنية وهي: الدعم العاطفي والوجداني ،الوصول للمصادر النادرة ،القدرة على حشد التضامن ،العداء الموجه خارج الجماعة والتجانسية وقد اظهرت النتائج وجود دور مرتفع لاربع فقرات لمجال الدراسة بحيث اظهرت النتائج دور مهم للتجانسية بمتوسط حسابي (٣.٠٩) وكانت ادناها لصالح العداء الموجه خارج الجماعة بمتوسط حسابي (٢.٥١) وهذا يعكس بدوره اهمية العلاقات والروابط العائلية ومدى التشابه في المعتقدات والمصالح فعدم التجانس يعوق انتاج راس المال الاجتماعي .

ولقياس راس المال الاجتماعي التجسيري ركزت الدراسة على خمس مكونات اساسية تقيس فاعلية المؤسسات المدنية وهي : الحصول على معلومات نافعة من الخارج ، التفاعل مع العالم الخارجي ،التواصل مع مرجعيات وانتماءات اخرى ، مشاهدة المرء نفسه جزءا من مجتمع اوسع والتبادل مع مجتمع اكثر اتساعا ، وقد اظهرت النتائج وجود دور مرتفع لصالح التبادل مع مجتمع اكثر اتساعا تليها مشاهدة المرء نفسه جزءا من مجتمع اوسع بمتوسط حسابي (٣.٢٩) وكانت اقل المتوسطات الحسابية للتفاعل مع العالم الخارجي والتواصل مع مرجعيات اخرى وهذا يعكس صورة جديدة للمجتمع المجتمع الذي تتمدد فيه العلاقات والتفاعلات الاجتماعية والخروج من اطار العلاقات والولاءات الضيقة .

وكشفت نتائج الدراسة عن مدى وجود شبكات مؤسسات مدنية في المجتمع الاردني ، اذ اظرت النتائج ان مدى علم العضو بما تقدم وما تكسب المؤسسة من الانضمام للشبكة كانت لصالح فئة (لا اعلم) وهذا يعكس بدوره الصوره الشكليه التي تتميز بها المؤسسات المدنية اذ وجدت نسبة عالية من الاعضاء ولكن بمعزل عن تفعيلهم داخل شبكة المؤسسة وذلك لاغتراب الافراد عن التواصل الفعلي داخل الشبكة .

وأظهرت الدراسة الحالية أن الافراد ينتمون الى شبكات مدنية قُطرية (محلية وعربية) اكثر من الشبكات المدنية عبر قُطرية (دولية) وذلك يدل على وجود المعوقات التي بدورها تؤثر على عمل المؤسسات المدنية كالقيود المفروضة من الدولة التي ساهمت في فشل تلك المؤسسات من الخروج وتجاوز الدولة القُطرية لعدم كسبها الاستقلالية التامة في عملها .

ولمعرفة العلاقة بين انتاج راس المال الاجتماعي و مؤسسات المجتمع المدني تَم قياس الفروقات بينها وبين المتغيرات المستقلة (خصائص العينة) وقد اظهرت النتائج فروقا ذات دلالة على متغير طبيعة المؤسسة التي ينتمي اليها العضو في مجال راس المال الاجتماعي الترابطي لصالح المراكز الشبابية وقد اظهرت الدراسة فروقات ذات دلالة لمتغير الجنس لصالح فئة الذكور وفروقا ذات دلالة لمتغير العمر لصالح الفئة العمرية (١٢-٢٥) ، واظهرت الدراسة ان متغير الحالة الاجتماعية لفئة عزباء /اعزب كانت ذات دلالة احصائية وقد وجدت فروق ذات دلالة إحصائية على متغير المستوى التعليمي لصالح (ثانوي) وكان متغير الديانة (الاسلام) ذوو دلالة إحصائية مقارنة بالمسيحية ، وقد وجدت فروق ذات دلالة لصالح فئة لا اعمل .

وتعزى تلك النتائج الى ان المراكز الشبابية هي أكثر المراكز الفاعلة في المجتمع التي تستقطب بدورها الشباب لسرعة استجابتهم للعمل التطوعي وتتميز تلك المراكز بانتماء شباب ذوو

فئة عمرية ما بين (١٢-٢٥) وهم فئة ما زالت على مقاعد الدراسة وهي فئة تدرس ولا تعمل لانها ملتزمة بالدراسة ولان المجتمع الاردني مجتمع مسلم كانت الاغلبية لصالح المسلمين حتى مع وجود الاقليات ولكن بالمقارنة تبقى نسبتهم اقل .

وأظهرت الدراسة فروقا ذات دلالة على متغير الجنس لصالح فئة الذكور لمجالي راس المال الاجتماعي الترابطي والتجسيري الذي يعكس بدوره الصورة النمطية الذكورية السائدة في المجتمع حيث تبرز ادوار الذكور اكثر من الاناث وذلك تبعا للامتيازات التي يحصلون عليها، التي تحقق لهم اهدافهم ومطالبهم .

وقد وجدت فروق ذات دلالة إحصائية على متغير طبيعة المؤسسة التي ينتمي إليها العضو (الفرد) في مجال رأس المال الاجتماعي التجسيري لصالح المراكز الشبابية وذلك لاهمية الشباب وأهمية ما يقومون به بحيث يتمتعون بالليونه والطاقات التي تمكنهم من بلوغ مطالبهم بسهولة .

وقد أظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على متغير الجنس في مجال الدراسة: رأس المال الاجتماعي التجسيري، وعدم وجود فروق ذات دلالة على متغير العمر ووجود فروق ذات دلالة إحصائية على متغير الحالة الاجتماعية لصالح (أعزب/ عزباء).

ووجود فروق ذات دلالة إحصائية على متغير المستوى التعليمي في مجال الدراسة: رأس المال الاجتماعي التجسيري لصالح (ثانوي) ، وقد اظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية على متغير الديانة ومتغير الحالة العملية.

وقد ابرزت تلك النتائج اهمية التعليم وانه يمثل الارضية الاساسية لقيام اي مجتمع حتى الاعمال التطوعية تستدعي بدورها المتعلمين اكثر من غيرهم ويعزى وجود فروق ذات دلالة لصالح

فئة الثانوي لان اغلب وحدات الدراسة كانت من الشباب ذو فئة(١٢-٢٥) وهذا يعكس بدوره فكرة ان الشباب ما زالوا على مقاعد الدراسة .

اظهرت الدراسة وجود رأس مال اجتماعي ككل في مؤسسات المجتمع المدني وكان لصالح مجال رأس المال الاجتماعي التجسيري وذلك ما اكده بوتنام في نظرية رأس المال الاجتماعي اذ اكد أن رأس المال الاجتماعي التجسيري هو الذي يكون رأس مال اجتماعي إيجابي يسهم في تحقيق الحريات والمساواة والديموقراطية، فمن خلال العضوية يكسب الأفراد مجموعة من القدرات والمهارات والعلاقات الاجتماعية، الذي يعزز من الثقة المجتمعية التي تشجعهم للمشاركة في الحياة وتعزيز الاعضاء بما يجعلهم قادرين على اتخاذ القرارات ، فيُظهر وجود راس المال التجسيري ان المجتمع الاردني نجح نوعا ما من إزالة الصورة النمطية التي كانت سائدة في المجتمع منذ تاسيس الدولة .

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- ابراهيم، حسنين (١٩٩٢)، **بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية**، ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- ابراهيم، سعدالدين(٢٠٠٠)، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، ط١، القاهرة: دار قباء.

- ابو رومي،رهام (٢٠١٠)، **القيادة التحويلية في منظمات المجتمع المدني في المجتمع الاردني دراسة ميدانية لمحافظة عمان**، رسالة دكتوراه غير منشورة.

- ابو زينة، اكرم واخرون (٢٠٠١)، **العمل النقابي العمالي الاردني عقد من الديمقراطية في الاردن ١٩٨٩-١٩٩٩**، عمان: دار سندباد.

- ابو غنيمة، احمد (١٩٩٨)، **ملامح الحياة السياسة في الاردن**، ط١،عمان: جمعية عمال المطابع التعاونية.

- ابو نوار، معن (٢٠٠٠)، **تاريخ المملكة الاردنية الهاشمية قيام وتطور امارة شرق الاردن**، ج١: عمان.

- ابو هيف، عبدالله (٢٠٠٥)، الحرية والمجتمع المدني والعولمة، **مجلة الفكر السياسي**، عدد: ١٢٢.

- البحيري، ولاء (٢٠٠٧)، اهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، العدد:٢.

- البحيري، ولاء (٢٠٠٧)، دور المجتمع المدني في نشر ثقافة حقوق الانسان: حالة الاردن، **مجلة شرق اوسطية**، عدد ١٢.

- بشارة عزمي (١٩٩٦)، **مساهمة في نقد المجتمع المدني**، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط١: رام الله.

- بشارة، عزمي(١٩٩٨)، **دراسة نقدية مع اشارة للمجتمع المدني العربي**، ط١: مركز دراسات الوحدة العربية.

- بلال،عبد الرحيم (٢٠٠٥)، **القضية الاجتماعية والمجتمع المدني في السودان**، الخرطوم: دار عزة للنشر.

- البنا، خليل (٢٠١٠)، **معا من اجل الوطن**، ط١، عمان: دار اليراع للنشر.

- التايب، عائشة (٢٠٠٨)، تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني لتفعيل اليات الضبط الاجتماعية، **مجلة الجامعة المغاربية**، عدد: ٦.

- الجباعي، جاد (٢٠١١)، **المجتمع المدني هوية الاختلاف**، ط١، دمشق النايا للدراسات.

- الجنحاني، حبيب (٢٠٠٣)، **المجتمع المدني بين النظرية والممارسة**، بيروت: دار الفكر المعاصر.

- الحامد، ابو بلال (٢٠٠٤)، **ثلاثية المجتمع المدني**، ط١: الدار العربية للعلوم.

- حداد، مهنا (١٩٩١)، **أسس وتشكيل المجتمع في الاردن بين الواقع والاتجاهات**، د.ن.

- الحراحشة، ونس (٢٠٠٦)، **تطور الحياة السياسية في الاردن ١٩٢١-١٩٩٩**، ط١،عمان.

- الحمارنة، مصطفى (١٩٩٥)، **مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، القاهرة: مركز ابن خلدون.

- حمود، محمد (٢٠١٠)، اثر اشكالية مكانة دور المجتمع المدني في دوره الرقابي من الانتخابات، **المجلة السياسية والدولية**، عدد: ١٦.

- حنفي، حسن (٢٠٠٢)، المجتمع المدني والتصور الاسلامي، **مجلة المحيط الثقافي**، عدد ١٢: عمان.

- الحوراني هاني، واخرون (٢٠١٠)، **المجتمع المدني المعاصر في الاردن**، عمان، مركز الاردن الجديد للدراسات: دار سندباد.

- حوراني وابو رمان (٢٠٠٤)، **تطور المجتمع المدني في الاردن وواقعه الراهن**، عمان، مركز الاردن الجديد للدراسات: دار سندباد.

- الحوراني، محمد (٢٠٠٩)، تطوير مقياس لرأس المال الاجتماعي عبر الانترنت في المجتمع الاردني، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للاداب**، العدد(٢)، مجلد(٦).

- الحوراني، هاني (٢٠٠٠)، **دليل منظمات المجتمع المدني في الاردن**، ط١، عمان: دار سندباد للنشر.

- الحوراني، هاني واخرون (٢٠٠٠)، **النقابات المهنية وتحديات التحول الديمقراطي في الاردن،** عمان: دار سندباد.

- حيدر، عبد السلام (٢٠٠٩)، **المجتمع المدني النظرية والتطبيق السياسي،** القاهرة: مكتبة الاسرة.

- خالد، سامي (١٩٩٧)، المجتمع المدني المقومات والمعوقات، **مجلة الطريق،** بيروت، عدد:١.

- الخزاعلة،عبدالعزيز(٢٠٠٣)، **مؤسسات المجتمع المدني في الاردن هل هي تعبير عن تعددية ثقافية أم سياسية: دراسات في تاريخ الاردن الاجتماعي،** عمان: دار سندباد.

- الخشت، محمد (٢٠٠٢)، **المجتمع المدني عند هيجل،** ط١، القاهرة: دار قباء للنشر.

- الخطايبة، صايل (٢٠٠٥)، **المجتمع الاردني،** ط١، عمان: المكتبة الوطنية.

- ديلو (٢٠٠٣)، **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني،** ترجمة وهبة ربيع، القاهرة: المجلس الاعلى للثقافة.

- رطروط، فواز (٢٠١٠)، **تجربة وزارة التنمية الاجتماعية في ادراج مؤسسات المجتمع المدني المسجلة في سياساتها،** (www.mosd.gov.jo) .

- زعبي، علي (٢٠٠٧)، واقع المجتمع المدني العربي ومستقبله، **مجلة العلوم الاجتماعية،** العدد:١.

- زين العابدين، الطيب (٢٠٠٨)، **مؤسسات المجتمع المدني الادوار والتحديات،** الخرطوم: المكتبة الوطنية.

- الزيود، اسماعيل (٢٠١٠)، **العشيرة والانتخابات في الاردن**، عمان: دار جليس للنشر.

- السروجي، طلعت (٢٠٠٩)، **راس المال الاجتماعي**، ط١، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.

- السيوف، نبيلة (٢٠١١)، **أثر سياسات وبرامج منظمات المجتمع المدني على تمكين المرأة الاردنية** ، دليل مؤشرات المجتمع المدني الاردني ، الاردن الجديد للدراسات ،دار سندباد للنشر والتوزيع .

- شنتيوي، موسى (٢٠٠٠)، **النقابات المهنية وتحديات التحول الديمقراطي في الاردن**، ط١، عمان، دار سندباد.

- الشماس، عيسى (٢٠٠٨)، **المجتمع المدني**، ط١، دمشق: اتحاد الكتاب العرب.

- الصبيحي، احمد (٢٠٠٠)، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- الصمادي، سليمان (٢٠٠٧)، *المدخل السياسي لتاريخ الاردن الحضاري*، ط١، عمان.

- الطويسي، باسم (٢٠١١)، م**كانة العمل التطوعي في مؤسسات المجتمع المدني الاردني**، مركز الاردن الجديد للدراسات، عمان: دار سندباد.

- عبد الجبار، فالح (١٩٩٥)، **الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق**، القاهرة: مركز ابن خلدون.

- عبد الحافظ، محمد (٢٠٠٢)، **المجتمع المدني وسياسة الافتقار في العالم – العربي**، القاهرة: مركز البحوث العربية.

- عبد الحميد، انجي (٢٠٠٩)، **المجتمع المدني: دراسة حالة للجمعيات الاهلية في مصر**، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، العدد:١.

- عبد الصادق، علي (٢٠٠٧)، **مفهوم المجتمع المدني**، ط١، القاهرة: الهيئة المصرية العامة.

- عبد العظيم، حسني (٢٠١١)،الجسد والطبقة وراس المال الثقافي، قراءة في سوسيولوجيا بيير بورديو، **مجلة اضافات**، عدد: ١٥.

- العزام، عبد المجيد (٢٠٠٦)، **اتجاهات عينة من منتسبي مؤسسات المجتمع المدني نحو االمشاركة السياسية في الاردن**، سلسلة الدراسات الانسانية والاجتماعية، الجامعة الاردنية، مجلد(٣٣)، العدد:٣.

- العزم، احمد (٢٠٠٣)، **الدراسات الغربية حول البيئة الاجتماعية الاردنية**، دراسات في تاريخ الاردن الاجتماعي، عمان: مركز الاردن الجديد للدراسات.

- عزيز، سامية (بدون سنة)، **دور المجتمع المدني في المحافظة على الهوية الثقافية في ظل العولمة / عدد خاص الملتقى الدولي الاول حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السيسيوثقافية في المجتمع الجزائري.**

- العطيات، ابتسام (١٩٩٨)، **دراسة العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني الاردني ومؤسسات المجتمع المدني العالمي**، رسالة ماجستير غير منشورة.

- العكش، محمد (٢٠٠٦)، **مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الاردن، الجامعة الاردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة.

- عوض، طالب (٢٠٠٠)،**التحولات الديمقراطية في الاردن (١٩٨٩-١٩٩٩)**، ط١، رام الله: مؤسسة ناديا للطباعة والنشر.

- عيسى، عقيلة (٢٠١٠)، اثر الشفافية ومؤسسات المجتمع المدني في الحد من الفساد الاداري، **المجلة السياسية والدولية**، عدد:١٥.

- غرامشي، انطونيو(١٩٧٦)، غرامشي، ترجمة تحسين شيخ علي، ط١، بيروت: دار الفارابي.

- قنديل، اماني (١٩٩٩)، تطور المجتمع المدني في مصر، **مجلة عالم الفكر**. المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، عدد: ٣، مجلد: ٢٧.

- قنديل، اماني (٢٠٠٤)، **تطوير منظمات المجتمع المدني العربي**، ط١: الجيزة: الشبكة العربية للمنظمات.

- قنديل، اماني (٢٠٠٨)، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني**، ط١، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب.

- الكفارنة، احمد(٢٠٠٩)، **التجربة الديمقراطية الاردنية ١٩٥٦**-٢٠٠٧، عمان: دار قنديل.

- اللايذ، طاهر (٢٠١١)، **المجتمع المدني والعصبية القبلية**، رند للطباعة والنشر.

- لبيب، عبد العزيز (٢٠١١)،**في العقد الاجتماعي**، ط١، بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

- ماير، توماس (٢٠١٠)، **المجتمع المدني والعدالة**، ترجمة راندا النشار واخرون، ط١، القاهرة: المركز القومي للترجمة.

- محافظة، علي (١٩٩٨)، **ابحاث واراء في تاريخ الاردن الحديث**، عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

- محافظة، محمد (٢٠٠٥)، **المملكة الاردنية الهاشمية بنائها وتحصينها في عشرين عاما**، ط١، عمان.

- المحاميد، محمد (٢٠٠١)، **دوافع السلوك التطوعي النسوي المنظم في الاردن**، رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الاردنية.

- محمد، ثامر (٢٠٠٠)، اشكالية المشاركة والمجتمع المدني في الوطن العربي، **مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي**، عدد: ١٠.

- محمد، ثامر(٢٠١٠)، **المجتمع المدني والتنمية السياسية: دراسة في الاصلاح والتحديث في العالم العربي**: مركز الامارات للدراسات والابحاث.

- المحمداوي، علي (٢٠١١)، **مقاربات في الديمقراطية والمجتمع المدني**، ط١، سوريا: صفحات للدراسات والنشر.

- المحيسن، جهاد (٢٠٠٥)، **القبيلة والدولة في شرق الاردن**، ط١: منشورات البنك الاهلي الاردني.

- المديني، توفيق (١٩٩٧)، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**: اتحاد كتاب العرب.

- المشاقبة، امين (٢٠٠٢)، **النظام السياسي الاردني والمسيرة الديمقراطية**، ط١، عمان: الحامد للنشر.

- المصالحة، محمد (١٩٩٦)، **المنظمات الحكومية ودورها في الاتصال الجماهيري**، ط٢، عمان: جمعية البيئة الاردنية.

- مطاوع، سمير (١٩٨٨)، **الاردن في حرب ٦٧**، ط١، عمان: دار الرأي.

- ملاوي، احمد (٢٠٠٨)، منظمات المجتمع المدني في التنمية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، العدد: ٢.

- مهنا، امين (١٩٨٦)، **التحديث والاستقرار السياسي في الاردن**، ط١، عمان: الدار العربية للتوزيع.

- موسى، سليمان (١٩٨٨)، **تاريخ الاردن في القرن العشرين**، ط٢، عمان: مكتبة المحتسب.

- موسى، سليمان (١٩٩٩)، **دراسات في تاريخ الاردن الحديث**، ط١، عمان.

- المومني، محمد (٢٠١١)، **دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية شخصية الشباب الاردني وانعكاساته التربوية عليهم**، رسالة ماجستير غير منشورة.

- نصر، احمد (٢٠٠٥)، **الدولة والمجتمع المدني**، ط١، دمشق: دار الرأي للنشر.

- الواكد، مصطفى (٢٠٠٦)، **اتجاهات طلبة الجامعة الاردنية نحو المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني**، رسالة ماجستير غير منشورة.

- وناس، المنصف (١٩٩٥)، الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر، **مجلة المستقبل العربي**: بيروت، عدد: ١٩١.

ثانياً: المراجع الانجليزية

- Almond A, Gabriele and verba، Sidny (1965), **The civic culture political attitudes and democracy in five nation**, Princeton university, USA.

- Begum, Halima (2003), **social capital in action: adding up local connections and networks**, London, ncvo publications, center for civil society.

- Bourdieu, pierre (1986), **the forms of capital, handbook of theory, and Research for the Sociology of Education**, New York, Westport, Greenwood press.

- Bourdieu, pierre (1993), **the field of cultural production**, New York, Columbia university, essays on arts and Literature

- Cheryil wayner (2007), **Effects of Community-Based Collaborative Group Characteristics on Social Capital.**

- Christie, Ryerson (2009), **Peacbuilding and Cambodian state-civil society interaction, an immanent critique of the promotion of NGOS as a means of resolving conflict, Proquest**, IN partial

fulfillment of the requirements for degree of doctor of philosophy, Toronto, york university.

- Colman, james (1988), social capital in the creation of human capital, **the Americans journals of sociology**, vol.94, university of Chicago press.
- Dekker, paul (2008), **The sphere of voluntary associations and the ideals of civil society:** A west European perspective.
- Eberle, sarah (2003), **the impact of civil society on government performance,faculty of law, department of politics and management,** IN partial fulfillment of the requirements for degree of masters of art in politics, university of Konstanz.
- Elowny, Mohamed, (2010), **civil society organizations in Egypt: Acomparative anlaysis of critical factors affecting their performance and development** ،university of Idaho.
- Estrin ، saul (2013)، entrepreneurship، **social capital and instiutions: theory and practice** ، academic journals from entrepreneurship، vol.37, no.3.

- Ferguson, clare (2008), **promoting social integration**, report commissioned by united nations department, Finland.

- Gamble, Brandon, (2007), **sociel capital networks of institutional agents and the empowerment of African american youth**, Proquest, IN partial fulfillment of the requirements for degree of education, university of southern California.

- Grootaet, chrisitaen (2008) , **the role of social capital in development**, university of Maryland, Cambridge university press.

- Hart, Mary Beth (2009), **social capital and community connections: what matters in the lives of youth?** Proquest , IN partial fulfillment of the requirements for degree of masters of urban planning, University of Kansas.

- Hawkins, Robert (2012), unraveling social capital: disentangling a concept for social work, **British jounal of social work**, vol.42.

- Ijla, akram (2012), dose public space create social capital? University of Palestine, **academic journals**, international of sociology and anthropology vol. 4.

- Jeannotte, Sharon (2008), **promoting social integration- abrief examination of concepts and issues**, Helsinki, Finland.

- Lin, nan (2001), **social capital, a theory of social structure and action**, England, Cambridge university press.

- Siisiainen, Martti (2000), **Two concepts of social capital: Bourdieu VS. Putnam**, Trinty College, Ireland.

- Murphy, jonathan (2003), **civil society and social capital in the post –socialist Russian north**, judge institute of mangment studies, university of Cambridge, United kingdom.

- Pay, Lucian (1999), civility, social capital and civil society**, journal of interdisciplinary history.**

- Portes (1998), **social capital: its origins and applications in modern sociology**, annual review of sociology.

- Putnam, R (1993), **Making democracy work civic traditions in modern Italy**, Princeton, Princeton university press.

- Putnam, R (1995),Bowling alone: Americans declining social capital, **journal of democracy.**

- Putnam, R (2000), **Bowling alone:The collapase and revival of American community**, New York.

- Qyen, else (2000), **social capital and poverty reduction social capital formation as a poverty reducing strategy United Nations educational**, scientific and cultural organization.

- Raymond ،victor (2008)، **the effect of social inequality on civil society access and participation in communities in rural Iowa**, Proquest, IN partial fulfillment of the requirements for degree of doctor, Iowa state university.

- Sander, Thomas (2002), **social capital and new urbanism**, national civic review, vol: 91, no: 3.

- Sommerfeldt, Erich, (2011), **social capital networks of media NGOS in PERU: A public relations approach to executing relationships in civil society**, Proquest , IN partial fulfillment of the requirements for degree of doctor of philosophy, university of Oklahoma.

- The World Bank (1999), **What is Social Capital:** www.worldbank.com.

- Westlund, hans (2007), **the creative class and social capital**, electronic working paper services.

- Williams,Dmitri (2006) ,on and off net: scale for social capital in an online era, university of illinois, **journals of computer-mediated communication.**

- Zeynep Guven (2009), **The Effect of Immigration on vlunteer status: developing sociel capital in heterogeneous communities**, Proquest, IN partial fulfillment of the requirements for degree of masters of public policy,Washington

ملحق (١)

اخي الكريم / اختي الكريمة

تحية طيبة وبعد ،

هذا الاستبيان بقصد اعداد رسالة الماجستير في علم الاجتماع بعنوان " مؤسسات المجتمع المدني وإنتاج رأس المال الاجتماعي" لذا ارجو تكرمكم بالاجابة على الفقرات التالية والتي تعبر عن رأيكم ، علما بأن اجاباتكم ستعامل بسرية وهي لاغراض البحث العلمي فقط .

شاكرا لكم حسن تعاونكم

الباحثة

نـــور رحـــال

البيانات الأولية :

نوع المؤسسة :..........................

الجنس : ذكر .... أنثى ....

العمر : ....

الحالة الاجتماعية : أعزب /عزباء .... متزوج/ متزوجة ....

المستوى التعليمي : ثانوي .... بكالوريوس ....

ماجستير .... دكتوراه ....

الديانة : الاسلام .... المسيحية ....

الحالة العملية : أعمل .... لا أعمل ....

مدة الإنتماء للمؤسسة :..

هل تنتمي الى مؤسسات مدنية أخرى : نعم .... / لا ....

هل المؤسسة التي تنتمي اليها عضو في شبكة مدنية : محلية.......... عربية ....

دولية ....

اذا كانت الاجابة نعم أجب عما يلي :

الفترة الزمنية الفاصلة بين الاجتماعات : شهر .... شهرين ....

أكثر من شهرين ....

هل تعلم ماذا تقدمون للشبكة ؟ أعلم .... لا أعلم ....

هل تعلم طبيعة ما تكسبونه من الانضمام للشبكة ؟ أعلم .... لا أعلم ....

تساؤلات الترابط Bonding

الرقم	المحاور	موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة
	المحور الاول :الدعم العاطفي والوجداني				
١	وفر لي انتمائي للمؤسسة المدنية العديد من الاشخاص الذين اثق بهم				
٢	يوفر لي انتمائي للمؤسسة المدنية الشعور بالارتياح للحديث عن مشكلاتي الشخصية				
٣	يؤمن لي انتمائي للمؤسسة المدنية اشخاصا اطلب النصح منهم عند اتخاذ قرارات مهمة				
٤	انتمائي للمؤسسة المدنية يبعدني عن محيط اصداقئي المقربين				
٥	لا اشعر بالوحدة بانتمائي للمؤسسة المدنية لوجود افراد اتحدث معهم				
	المحور الثاني : الوصول للمصادر النادرة				
٦	تواصلي مع الاخرين داخل المؤسسة المدنية يوفر لي السمعة الجيدة				
٧	انتمائي للمؤسسة المدنية يوفر لي اشخاصا يرشدونني في اعمالي المختلفة				
٨	اتصالي مع الاخرين في المؤسسة المدنية يوفر لي وعيا بحقوقي				
٩	يقودني انتمائي للمؤسسة المدنية الى الانضمام لجماعة مصلحة معينة				
١٠	عند حاجتي لمبلغ من المال توفر لي المؤسسة المدنية اشخاصا استطيع الاقتراض منهم				
	المحور الثالث : القدرة على حشد التضامن				
١١	تمكنني المؤسسة المدنية من دفع الاخرين للاشتراك في تظاهرة سلمية				
١٢	تمكنني المؤسسة المدنية من تنظيم اصداقئي للاشتراك في تظاهرة سلمية				
١٣	لا اعرف الكثير من الناس من خلال المؤسسة المدنية لدفعهم للقيام بعمل مهم				
١٤	تواصلي مع العديد داخل المؤسسة المدنية يمكن ان يساعدوني في محاربة اللاعدالة				

المحور الرابع :العداء الموجه خارج الجماعة						
١٥	تواصلي داخل المؤسسة المدنية يقتصر على وجود اصداقئي المقربين فقط					
١٦	لا اتواصل مع اخرين يختلفون عني من حيث الانتماء داخل المؤسسة المدنية					
١٧	داخل المؤسسة المدنية يقتصر تواصلي على اخرين من جيلي					
١٨	لا اتواصل عبر المؤسسة المدنية مع اخرين يختلفون عني وعن اصدقائي					
١٩	يوفر لي انضمامي للمؤسسة المدنية الثقة بالاخرين خارج مجتمعي					
المحور الخامس : التجانسية						
٢٠	اتواصل من خلال المؤسسة المدنية مع العديد ممن يشاركونني معتقداتي					
٢١	اتواصل من خلال المؤسسة المدنية مع العديد ممن يشاركونني مصالحي					
٢٢	اتواصل من خلال المؤسسة المدنية مع العديد ممن يشاركونني اهتماماتي					

تساؤلات التجسير Bridging					
الرقم	المحاور المحور الاول : الحصول على معلومات نافعة من الخارج	موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة
٢٣	اسمع عن فرص عمل جديدة من خلال تواصلي مع الاخرين عبر المؤسسة المدنية				
٢٤	تواصلي عبر المؤسسة المدنية مكنني من ايجاد ما احتاج من خدمات				
٢٥	تواصلي عبر المؤسسة المدنية يوفر لي الاطلاع على كل ما هو جديد				
٢٦	توفر لي المؤسسة المدنية الاطلاع على اخبار اكثر				
٢٧	تواصلي عبر المؤسسة المدنية مع الاخرين يوضح لي كيف اصوت في الانتخابات القادمة				
المحور الثاني : التفاعل مع العالم الخارجي					
٢٨	تواصلي عبر المؤسسة المدنية مع الاخرين يجعلني اكثر اهتماما بما يقع خارج مدينتي				
٢٩	وفر لي انتمائي للمؤسسة المدنية التعامل مع اشياء جديدة خارج مجتمعي				
٣٠	تواصلي عبر المؤسسة المدنية جعلني اقل اهتماما بتغيير نمط حياتي				
٣١	انتمائي للمؤسسة المدنية يجعلني مهتما اكثر بطريقة تفكير الاخرين				
٣٢	وفر لي انتمائي للمؤسسة المدنية التعرف على اماكن مختلفة في العالم				
المحور الثالث : التواصل مع مرجعيات وانتماءات اخرى					
٣٣	اتواصل من خلال المؤسسة المدنية مع الاخرين ممن هم مثلي في كل شيء				
٣٤	اتواصل من خلال المؤسسة المدنية مع الاخرين ذو مستويات اقتصادية مختلفة				
٣٥	يوفر لي انتمائي للمؤسسة المدنية التواصل مع اخرين من ديانات مختلفة				
٣٦	يوفر لي انتمائي للمؤسسة المدنية التواصل مع اخرين من نفس نوعي الاجتماعي (ذكور / اناث)				
٣٧	اتواصل مع اخرين تختلف ثقافتهم عن ثقافتي داخل المؤسسة المدنية				

المحور الرابع : مشاهدة المرء نفسه جزءا من مجتمع اوسع					
٣٨	انتمائي للمؤسسة المدنية يشعرني باني جزء من مجتمع اوسع				
٣٩	تواصلي عبر المؤسسة المدنية يجعلني اكثر اندماجا مع العالم الخارجي				
٤٠	وجودي داخل المؤسسة المدنية يجعلني امتلك صورة اكبر عن العالم الخارجي				
٤١	انضمامي للمؤسسة المدنية يجعلني ادرك ان العالم كله في اتصال دائم				
المحور الخامس : التبادل مع مجتمع اكثر اتساعا					
٤٢	انتمائي للمؤسسة المدنية علمني ان اعطي الاخرين دون مقابل				
٤٣	تواصلي عبر المؤسسة المدنية يوفر لي اصدقاء جدد من خارج مجتمعي				
٤٤	من خلال المؤسسة المدنية استمر بالتواصل مع اخرين جدد				
٤٥	يوفر لي انضمامي للمؤسسة المدنية وقت اكبر لدعم نشاطات المجتمع				
٤٦	التواصل عبر المؤسسة المدنية يمَكنني من مساعدة الناس رغم المسافات				

Abstract

Rahhal , Noor " civil society institutions and Producing social capital ," Master Thesis, Sociology,Yarmouk University.2014

Supervisor : Dr . Mohammed Hourani

The present study aimed to identify the extent of the productivity and effectiveness of civil society organizations in the Jordanian society in the social capital production by revealing bonding and bridging social capital indicators incarnate through the activation of networks of civil institutions the country , and across the country, its implications, and the consequent returns to associations and members , the disclosure of the relationship between personal variables and the social capital production extent through civilian institutions in Jordan , and for that , the researcher designed questionnaire consisted of (46) paragraph distributed into two parts the first to measure the indicators of social capital bonding and consists of (22) paragraph distributed on five axes , and the second section to measure the social capital bridge indicators consists of (24) paragraph distributed on five axes, the questionnaire have been distributed finalized after confirmation of sincerity and persistence on the study sample, which consisted of (372) member in Civil institutions, including human rights, the parties, women's organizations, youth centers , and ethnic groups , and after collecting data and conducting necessary statistical treatments, results showed : the presence of high role in bonding and bridging social capital production, and the results showed that the main motivation for joining the affiliation of the persons of the civil institutions is a social motivation, then came the personal motivation , the least is the motivation cultural , the results showed the presence of statistically significant differences on the

variable institution nature to which the individual he belongs in the bonding social capital field and youth centers in favor, on sex variable for males , the variable age group for the category (12-25 years) , the marital status variable for the category Single, and level of education variable for secondary class education, the religion variable for the Muslims, the work variable for the not working class, and the length of belonging to the institution variable for the (less than 3 years) , the results showed the existence of differences statistically significant to the nature of the institution variable which the member belongs in the field of bridging social capital, for the youth centers, the marital status variable for the category Single, level of education variable for the a secondary class education, the lack of statistically significant differences on the variables of gender , age, working status , religion , and the belonging duration to those institutions.

Key words: bonding and bridging social capital production, civil society institutions.